



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن

إعداد

محمد سهيل علي أبو شنب

إشراف

د. صقر الجبالي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2022م

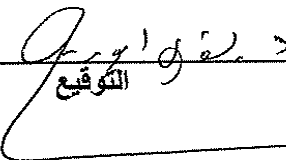
الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن

إعداد

محمد سهيل علي ابو شنب

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 20/01/2022 م، وأجيزت:


التوقيع

التوقيع

التوقيع

د. صقر الجبالي
المشرف الرئيسي

د. نايف الجراد
الممتحن الخارجي

د. لؤي أبو ريده
الممتحن الداخلي

الإهداء

إلى من كلّت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة.. إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير... والدي العزيز

إلى من أَرْضَعَتني الحب والحنان... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

(إخوتي وأخواتي)

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي ومصدر قوتي

خطيبتي الغالية

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة

وأخص بالذكر الكادر التعليمي في جامعة النجاح الوطنية وخصوصاً أساتذة كليتي الأعزّاء

الشكر والتقدير

انطلاقاً من قوله سبحانه وتعالى: {وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ}. فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالحمد

والشكر لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني على كتابة هذه الرسالة.

وكما أتقدم بالشكر لجامعة النجاح عامة وكلية الدراسات العليا بمحاضريها الأوفياء الأجلاء الذين لم

يبدخلوا بعلمهم وجهدهم.

وأقدم بوافر الشكر لمشرفي د. صقر الجبالي على ما بذله من توجيه وما قدمه من نصائح كان من

شأنها أن ترفع هذه الرسالة وتجعلها بشكل أفضل.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور نايف جراد والدكتور لؤي أبو ريذة

والشكر موصول لكل من قدم لي يد العون والنصح في دراستي فلکم جزيل الشكر وكثير الدعاء بالخير

وأدامكم الله ذخراً وسنداً.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

أحمد سهيل علي أنور

اسم الطالب:

التوقيع:

2011/2022

التاريخ:

فهرس المحتويات

الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الخرائط	ط
الملخص	ي
الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....	1
1.1 مقدمة الدراسة	1
1.2 مشكلة الدراسة	5
1.3 أسئلة الدراسة	6
1.4 فرضية الدراسة	7
1.5 أهمية الدراسة	7
1.6 أهداف الدراسة	8
1.7 منهجية الدراسة	9
1.8 حدود الدراسة	10
1.9 مصطلحات الدراسة	11
1.10 الدراسات السابقة	12
1.11 التعقيب على الدراسات السابقة	16
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة	17
2.1 الاستيطان في الفلسفة الصهيونية	17
2.1.1 مراحل الاستيطان في فلسطين	22
2.2 الجيوسياسي: المفهوم والنظريات	43
2.2.1 الجغرافيا السياسية	43
2.2.2 علاقة الجغرافية بالسياسة والعلوم السياسية:	45
2.2.3 مفهوم الجيوسياسي (الجيوبولتيك)	46
2.2.4 الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوسياسية (الجيوبولتيك):	48
الفصل الثالث مخطط الضم: الدوافع والتداعيات	54
3.1 المقدمة	54

3.2	الخلفية السياسية والأيدولوجية لمخطط الضم الإسرائيلي	55
3.3	الأبعاد الجيوسياسية الإسرائيلية لتنفيذ مشروع الضم	59
3.3.1	الأبعاد السياسية والأيدولوجية	63
3.3.2	الأبعاد العسكرية والأمنية	65
3.3.3	الأبعاد الاقتصادية	71
3.3.4	الأبعاد الديموغرافية	73
3.4	سياسة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية والاقتراحات المطروحة	76
3.4.1	مقترحات لضم وادي الأردن	77
3.4.2	مقترحات لضم مستوطنات الضفة الغربية	78
3.4.3	مقترحات لضم المنطقة "ج"	79
3.5	تداعيات مشروع الضم الإسرائيلي لغور الأردن فلسطينياً	79
92	الفصل الرابع: مخطط الضم وانعكاسه على القضية الفلسطينية والأردن	
4.1	العواقب الاقتصادية لمشروع الضم	92
4.2	العواقب المحتملة لمشروع الضم على القضية الفلسطينية	96
4.2.1	مصادرة أراضي منطقة "ج"	97
4.2.2	عدم الاستقرار السياسي	101
4.2.3	التوسع الاستيطاني	102
4.2.4	التهجير القسري	104
4.2.5	عنف المستوطنين	104
4.2.6	التنقل والمواصلات	106
4.3	انعكاسات مشروع الضم الإسرائيلي على القضية الفلسطينية:	106
4.4	تداعيات مخطط الضم على المجتمع الفلسطيني	110
4.4.1	السكان الفلسطينيين في مناطق (ج)	111
4.4.2	المزارعين والعمال في منطقة الأغوار	113
4.4.3	مجتمعات البدو والرعاة	115
4.5	انعكاس مخطط الضم على المملكة الأردنية الهاشمية	117
123	الفصل الخامس النتائج والتوصيات	
5.1	النتائج	123
5.2	التوصيات	128

130.....	قائمة المصادر والمراجع
143.....	الملاحق: أسئلة المقابلة
b.....	Abstract

فهرس الخرائط

- خريطة (1) المناطق المعرضة للضم في منطقة الأغوار 10
- خريطة (2) تقسيم فلسطين لدولتين (عربية ويهودية) بناءً على قرار الأمم المتحدة 181 الصادر في 29 تشرين ثاني لعام 1947 28
- خريطة (3) المساحة التي سيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي بعد هزيمة الجيوش العربية في 1948 32
- خريطة (4) مشروع ألون للعام 1967-1977 35
- خريطة (5) خطة غوش امونيم 37
- خريطة (6) خطة شارون 38
- خريطة (7) الاستيطان الصهيوني بعد اتفاق أوسلو 41
- خريطة (8) كيفية تقسيم إتفاقية أوسلو للضفة الغربية 82

الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن

إعداد

محمد سهيل علي أبو شنب

إشراف

د. صقر الجبالي

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، لذا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة والمتمثل في: ما هي الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم الأغوار؟ واستخدم الباحث المنهج الجيوسياسي.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها: مخطط الضم الإسرائيلي يساهم في إلغاء مشروع حل الدولتين ويفرض واقع جديد تعمل به إسرائيل وهو فرض سياسة الأمر الواقع وتجاهل جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستيطان والحدود، كما أن مخطط الضم يضر بالمملكة الأردنية بقدر ما يضر الجانب الفلسطيني. وأن الضم يسمح لإسرائيل السيطرة على الحدود مع الأردن مما يمنع إقامة علاقات طبيعية وتجارة حرة وإمكانية التكامل الاقتصادي بين الأردن وفلسطين، ناهيك عن أن الضم وما قد يرافقه من عنف وقمع وتهجير قسري، إلى جانب ضيق المعيشة المحتمل أن يتولد عنه لكل سكان الضفة الغربية، من شأنه أن يدفع بفئات عديدة للهجرة.

وأوصى الباحث في نهاية دراسته إلى ضرورة طرح استراتيجية وبرنامج نضالي فلسطيني شامل يؤسس على إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال وضع رؤية للموقف الفلسطيني من مسألة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وكيفية إدارته وطرق مواجهة المشروع

الاستيطاني الصهيوني، ويتطلب ذلك حشد مواقف الدول العربية والإسلامية باتجاه رفض
الخطة، ورفع مستوى التنسيق مع الجانب الأردني كونه من أكثر الأطراف تضررا بمخطط
الضم بعد الدولة الفلسطينية، وإعادة هيكلة السلطة الفلسطينية وتعديل دورها الوظيفي بما يتناسب
مع متطلبات المرحلة الحالية وحل مشاكلها البنوية.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد الجيوسياسية، خطة الضم، غور الأردن، الاستيطان الصهيوني.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يتم استخدام مصطلح الجيوسياسي أو الجيوبوليتيكا (الجغرافية السياسية) بشكل واسع، وبالتحديد في الصراعات السياسية التي تحمل الطابع الجغرافي، حيث تُعنى الجيوسياسية في مفهومها الاصطلاحي بنزاع الدول أو القوى السياسية على أراضٍ، حيث يعدّها كل طرف من تلك الأطراف المتنازعة ملكاً له فينطلق كل طرف في تلك المعتقدات من تصورات وأفكار تبنتها وصاغتها هذه الجماعة أو الدولة لتشكل تلك المعتقدات جيوبوليتيكا خاصة بتلك الجماعة أو الدولة المعنية بالنزاع، وذلك يأتي علم الجيوسياسية لتحليل تلك التصورات والأفكار المتعلقة بالأراضي التي يتمحور حولها الصراع أو النزاع وذلك في مسعى التعرف على حجم النزاع وتحديد محتواه، ولاستشراف مناحيه، ومحاولة إيجاد حل لهذا النزاع أو الصراع¹.

ولعل أبرز تلك النزاعات والصراعات التي تحمل الطابع الجيوبوليتيكي هو الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فبعد احتدام الصراع في بدايات القرن العشرين بين الطرفين، انتقل في نهاية نفس القرن إلى صراع على جزء من تلك الأرض وذلك بعد أن سيطر الاحتلال الإسرائيلي على كامل فلسطين.

سعت إسرائيل منذ استيلائها على فلسطين، وإقامة ما يُعرف بدولة إسرائيل إلى تهديد الوجود الفلسطيني بحجّة (أرض بلا شعب) أي فلسطين دون الشعب الفلسطيني، وحماية أمن الإسرائيليين؛ حيث صوّرت للعالم أنّ الفلسطينيين هم المعتدون عليها، وأنّها تسعى جاهدةً للحفاظ

¹ حداد، معين، الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتيكية قضايا الأرض والنفط والمياه، ط2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص9.

على أمنها؛ فعملت على تسخير الدعاية الإعلامية لصالحها، والتسويق لممارساتها عالمياً، بينما على الأرض مارست إسرائيل أشكال القتل والتدمير والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية كافة في تحدٍّ واضحٍ لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدوليّ لا سيما القرارات رقم (181 و194 و242 و338) وبالأخص قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة الذي استندت إليه إسرائيل في قيامها الذي عدّ بمنزلة شهادة ميلاد غير شرعية لمولود غير شرعي¹.

لقد بدا واضحاً بأن السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هي سياسة منحازة بالأفعال كافة لدولة الاحتلال؛ بل وحتى في مشاريع التسوية التي تطرحها الولايات المتحدة التي تعد نفسها الوسيط الأول للسلام بين طرفي الصراع، ومن الملاحظ بأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة عملت على تقويض الموقف الفلسطيني، وانتهجت سياساتٍ تعسفية بحق القضية الفلسطينية؛ بهدف الضغط على القيادة الفلسطينية وتقديم المزيد من التنازلات السياسية لجعل الاحتلال هو المستفيد الأول، لقد كرست واشنطن جل دعمها للاحتلال الصهيوني وتعزيز السياسات "الإسرائيلية" في المنطقة من خلال طرح العديد من المشاريع التي تصب في مصلحة الاحتلال. ففي الثامن والعشرين من يناير / كانون الثاني 2020 أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب خطته للسلام في الشرق الأوسط والمعروفة إعلامياً باسم (صفقة القرن)، وهي عبارة عن مبادرة أمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولكن المفاجئ في تلك المبادرة هو التبني الواضح من إدارة ترامب لكل المواقف الإسرائيلية فيما يخص نظرتها للحل، التي طرحها نتنياهو على الجانب الفلسطيني سابقاً التي تتجاهل الحقوق الفلسطينية كافة، وعلى رأسها

¹ قرار 242: هو قرار تبناه مجلس الأمن الدولي في 22 نوفمبر 1967 بشأن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي للمزيد انظر وثائق الأمم المتحدة تاريخ الزيارة 2021/1/27، https://www.un.org/ar/ga/63/plenary/A_middle_east.shtml

قضية اللاجئين والقدس وحدود الرابع من حزيران عام 1967، وكذلك الاستيطان¹، لتشكل تلك الصفة أحد أهم مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

تأتي خطة الضم الإسرائيلي لغور الأردن في ظل متغيرات دولية وإقليمية متسارعة تشهدها المنطقة، فوصول الرئيس الأمريكي (السابق) ترمب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة وإعلانه صراحة تأييده للموقف الإسرائيلي من الصراع مع الفلسطينيين، وتنفيذ وعده بنقل السفارة إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، إضافة إلى الهزيمة العربية نحو التطبيع مع إسرائيل، كلها خطوات رأت فيها إسرائيل دعامة لها لتنفيذ ما تصبو إليه من السيطرة على غالبية الضفة الغربية والبدء بتنفيذ مخطط الضم في منطقة الأغوار، وبذلك السعي لتحقيق حلمها بإقامة دولة يهودية على كامل التراب الفلسطيني، من خلال إحياء طرح قادة دولة الاحتلال للوطن البديل².

يمكن القول إن البحث عن العمق الاستراتيجي هو الشغل الشاغل بالنسبة للاحتلال نظراً لوضع إسرائيل الجغرافي مما استوجب بلورة مفهوم نقل المعركة إلى أرض العدو لإيجاد عمق إستراتيجي مصطنع³، بالرغم من أن هذا الدافع لم يظهر بشكل صريح في تصريحات الاحتلال الإسرائيلي ومسؤوليه، فقد عدّ البعض أن القيام بالضم من أجل دوافع أمنية فيها لغط، فالدوافع الأيديولوجية والدينية هي حاضرة في تنفيذ مشروع الضم⁴.

¹ دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"، موقع عرب 48 الإلكتروني، 2020/01/28، تاريخ الدخول للموقع 2021/1/28: <https://bit.ly/34Hzy5j>

² محيسن، أحمد، ضم الضفة والأغوار. التداعيات على فلسطين والأردن، موقع عربي 21 الإلكتروني، 25 مايو 2020، تاريخ الدخول للموقع 2021/1/28: <https://bit.ly/39a1t05>

³ المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشرق، القاهرة، 2004، ص 419.

⁴ جلعاد، عاموس: ضم الأغوار والضفة خطر على أمننا القومي، موقع عربي 21، 2020\6\9، تاريخ الدخول للموقع 2021/1/28: <https://bit.ly/3jwSR8R>

كما تدرك إسرائيل أهمية المتغير الجيوبولوتيكي في البعد الاستراتيجي في حال قامت بمخطط الضم، وتستعير من المفاهيم الجيوبولوتكية صياغات نظرية لتبرير سياستها التوسعية، فالاحتلال الإسرائيلي ينهض في تبنيه النظريات الجيوبولوتكية على اعتبارين مهمين؛ الأول يتمثل في التاريخ الذي تغلب عليه الصفة الدينية منطلقة من فكرة "أرض الميعاد"، أما الاعتبار الثاني الفكر العسكري وما يناط به من وظائف لإنجاز التوسع الذي يرتبط بمفهوم الحدود الآمنة وهو مرادف لتوسيع الحدود حسب مقتضيات الضرورة الأمنية التي تراها دولة الاحتلال¹.

وتبرز من ضمن أهداف الضم الجانب الديمغرافي، فإسرائيل تخشى من التفوق الديمغرافي الفلسطيني في كامل فلسطين التاريخية، وبالتالي فعملية الضم، تدفع الفلسطينيين في تلك المناطق إلى البحث عن مناطق أخرى للعيش، ومن ضمنها الهجرة إلى الخارج، وكذلك الجانب الاقتصادي لما تمثله منطقة غور الأردن من أهمية اقتصادية وزراعية مهمة.

على الرغم من أن مفهوم الحدود الآمنة مفهوم سياسي إلا أنه مفهوم قابل للتعدد، فمفهوم الحدود الآمنة أعطى الأمن الإسرائيلي مضمونا جغرافيا - عسكريا مرتبطا بالسيطرة على الأرض فالحاجس الأمني لدى الاحتلال يبقى مستمرا حتى وأن كانت الأوضاع مستقرة².

أما الأردن فهو ليس أفضل حالا على المستوى السياسي الجيوبولوتيكي فالمخطط يهدد الأردن ويجعله قلقا تجاه العديد من الملفات الساخنة بين الطرفين إذا قامت دولة الاحتلال بضم الأغوار وخصوصاً غور الأردن الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع الأردن في صدام سياسي مع الاحتلال يؤثر بدوره على اتفاقية السلام بين البلدين وينسف الرؤية التي تؤكد عليها المملكة الأردنية

¹ السلطان، جمال، الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي دراسة لواقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية وانعكاسها على المنطقة العربية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص ص46-47.

² المرجع السابق ص47.

للسلام في المنطقة، ويعزل المخطط الضفة الغربية عن الأردن ويفتح الخيارات أمام فكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

ومن هنا يرى الباحث بأن العامل الجيوسياسي يلعب دوراً كبيراً في الصراعات والنزاعات ما بين الدول أو الأطراف المتنازعة، فبالنسبة لموضوع ضم الأغوار فالعامل الجيوسياسي يظهر بشكل جلي، حيث الصراع على الموارد الطبيعية والجغرافية والاقتصادية، كون تلك المنطقة تشكل موقعا استراتيجيا بالنسبة لطرفي الصراع.

لذلك تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن.

1.2 مشكلة الدراسة

شهد الخطاب الاستعماري الصهيوني على طول المراحل التاريخية تحولاً كبيراً على مر السنين الماضية، وبدأ الخطاب السياسي في دولة الاحتلال يتحول إلى منظومة قائمة على أساس السيطرة على الأرض ويأخذ طابعاً توسعياً مدعوماً بما لديها من دعم وتأييد من الإدارة الأمريكية المتوافقة مع رؤية دولة الاحتلال الاستعمارية من خلال فرض واقع "كولونيالي" (colonialism)* جديد على ساحة الصراع بين الجانبين، "إسرائيل" اليوم تسعى من خلال هذه العملية التي تهدف إلى تغيير المعالم الأصلية وفرض نفسها على الفلسطينيين فكراً ما بعد استعماري من خلال قبول "المستعمر بالمستعمر".

* تطلق على السيطرة والتأثير الذي تفرضه الدولة المستعمرة على الكيان التابع لها، والنظام أو السياسة التي تتجهها لحفاظ على السيطرة. وتأتي مرادفاً للإمبريالية

وبناء على اتفاقيات أوسلو التي بدأ معها تقسيم الضفة الغربية ما بين دولة لا تزال في مخاض عسير وما بين دولة فرضت نفسها بالقوة على الأرض، فتكمن مشكلة الدراسة في تتبع هذه المناطق المهددة بالضم وخصوصاً مناطق المصنفة (ج) والتي تشكل 60% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، والواقعة تحت سيطرة الاحتلال على جميع جوانب الحياة فيها، بما في ذلك الأمن والتخطيط العمراني والبناء، تسعى دولة الاحتلال من خلال مخطط الضم إلى إجهاد حل الدولتين وعرقلة إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وتتطلب دولة الاحتلال في عملية الضم على أساس عقيدة التسلل والسيطرة وبإستراتيجية قائمة على الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية.

لذا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة والمتمثل في: **ما الأبعاد**

الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لخطة ضم الأغوار؟

1.3 أسئلة الدراسة

ويتفرع عن السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. ما الفلسفة الصهيونية الاستيطانية؟
2. ما أبرز المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية؟
3. ما مخطط الضم الإسرائيلي أسبابه وتداعياته ودوافعه؟
4. ما تأثير التغييرات الجيوبوليتيكا الإسرائيلية في منطقة الأغوار على مستقبل الضفة الغربية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟
5. ما تداعيات مخطط الضم الإسرائيلي على الأردن؟
6. ما تداعيات مخطط الضم الإسرائيلي على مستقبل السلطة الفلسطينية؟

7. كيف تؤثر عملية الضم على الزراعة والاقتصاد الفلسطيني وعلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة مترابطة الأطراف وقادرة على الحياة؟

1.4 فرضية الدراسة

تطلق الدراسة من فرضيتين هما:

1. التغييرات الجيوسياسية التي تتوي إسرائيل تطبيقها في منطقة الأغوار تمثل تهديدا حقيقيا لمستقبل الأرض والسكان والمياه.
2. هناك العديد من التحديات التي تواجه إسرائيل في فرض واقع جيوسياسي جديد في منطقة الأغوار أبرزها التخوف من نتائج الضم أمنيا وسياسيا مع الفلسطينيين والأردن والأطراف الدولية.

1.5 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

تكمن الأهمية النظرية باعتبار موضوع الدراسة حيويًا حديثًا ومتصلاً زمانياً؛ وعلى المحك للمهتمين والدارسين كونه يتعلق بما سيجري على مخطط الضم الإسرائيلي الذي يسرق الأراضي الفلسطينية ويهدف إلى الاستمرار في سياسة التهويد التي تريد من خلالها دولة الاحتلال سرقة العديد من المناطق وخصوصاً المناطق المسمى بمناطق (ج) وفقاً لما جاء في اتفاق أوسلو من تقسيم عام 1993، إذ تمثل المنطقة (ج) أكثر من 60% من الضفة الغربية (التقسيمات جاءت في أوسلو 2 في اتفاقية طابا وليس في أوسلو 1)، وهي منطقة تحتفظ فيها "إسرائيل" بسيطرة شبه كاملة، بما في ذلك إنفاذ القانون والتنظيم والبناء وغيرها من الصلاحيات،

ويضاف إلى هذه المناطق منطقة الأغوار التي تعد كنزا استراتيجيا من حيث المساحة الواسعة والأهمية الجيوسياسية لكلا طرفي الصراع.

الأهمية العملية

تكمن أهمية الدراسة عمليا في التعرف على مخطط الضم الإسرائيلي أسبابه وتداعياته ودوافعه، وبهذا دراسة تأثير التغييرات الجيوبوليتيكا الإسرائيلية في منطقة الأغوار على مستقبل الضفة الغربية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتداعيات كل ذلك على مستقبل السلطة الفلسطينية، وكذلك تداعياتها على الأردن، وكذلك فحص دور مخطط الضم الذي تعتزم حكومة الاحتلال المتمثلة "بحزب الليكود" اليميني المتطرف في تغير الوقائع الثابتة على الأرض على المستوى السياسي والاقتصادي والقانوني والأمني.

1.6 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1. دراسة أبرز المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.
2. التعرف على مخطط الضم الإسرائيلي من حيث الأسباب والتداعيات.
3. التعرف على تأثير التغييرات الجيوبوليتيكا الإسرائيلية في منطقة الأغوار على مستقبل الضفة الغربية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
4. دراسة تداعيات مخطط الضم الإسرائيلي على الأردن.
5. إبراز تداعيات مخطط الضم الإسرائيلي على القضية الفلسطينية.

1.7 منهجية الدراسة

استخدم الباحث العديد من المناهج البحثية وهي كالتالي:

المنهج التاريخي: يعد هذا المنهج من أشهر المناهج الوصفية، لأنه يهتم بدراسة الوقائع والاحداث السياسية التي حصلت في الماضي والادوار التي قامت بها بعض الشخصيات البارزة وصولاً لبيان مدى تأثيرها في الاحداث وسياسات الدول المعنية وعلاقاتها في حينها وكذا تأثيرها في الوقت الحاضر¹، وذلك لأن التاريخ يعتبر عنصراً مهماً في التحليل السياسي وذلك من خلال استرداد التاريخ الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية وتطوره ومقارنته بين الماضي والحاضر وفهم التوجهات لدى النخبة الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني وسياسة الضم من خلال مراجعة تاريخية لهذه الظاهرة.

المنهج الوظيفي: طور كل من غابريل الموند وباول مفهوم الوظيفة واستعملوه نظرياً في دراسة النظم السياسية، فهما يريان أن الاخيرة لها دور وظيفي في المجتمع السياسي عن طريق مواجهتها لتحديات أربع وهي (بناء الدولة وبناء الامة والمشاركة والتوزيع)، ومن ثم فإن أي نظام سياسي يثبت قدرته على مواجهة تلك التحديات سيجعله في عداد النظم المتقدمة، حيث يشير (الموند) أن الوظائف التي تؤديها النظم السياسية تكاد تكون متشابهة على الرغم من اختلاف البنى التي باشرها، لذا فالنظام السياسي هو مجمل التفاعلات التي تتعلق بوظيفتي: التكامل والتكيف عن طريق الاستعمال الفعلي للإكراه المادي المشروع، أو التهديد باستخدامه².

المنهج الوصفي التحليلي: وهو منهج مرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها، وتفسيرها فهو يقوم بوصف ما هو كائن ووصفه وصفاً دقيقاً ويعبر عنه تعبيراً كيفياً ويوضح خصائص تلك

¹ الطائي، صالح، المدخل للسياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، مطبعة الكتب، بغداد، 2014، ص64

² قمر، عصام، مذهب جديد في السياسة والتربية، امكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص89

1.9 مصطلحات الدراسة

الجغرافيا السياسية: هي العلم الذي يبحث في كل معطيات الموقع الجغرافية الطبيعية وبشرية وتؤدي دوراً سلبياً كان أو إيجابياً في سياسة الدولة¹.

الاستيطان: تعرف الموسوعة السياسية الاستيطان على أنه اتخاذ بلد ما موطناً، أو إعمار الأماكن المهجورة، أو البحث في استيطان الجماعات البشرية كرة الأرض من حيث علاقاتهم بالبيئة الجغرافية، أو البحث في توزيع الإنسان في رقعة الأرض، كما ويطلق مصطلح استيطان على محاولة القضاء على وطن، ودخول عنصر أجنبي بهدف الاستيلاء على قسم من الأرض، كما في فلسطين².

وتميز الموسوعة الفلسطينية بين الاستيطان والتوطين، حيث إن التوطين يتطلب عدم الهجرة والاكتفاء بتمويل عملية الاستيطان ودعمها، بينما الاستيطان يتطلب الهجرة إلى المستوطنة³.

مخطط الضم: يعرف الباحث مخطط الضم تعريفاً إجرائياً، وهو مخطط استيطاني توسعي تهويد أعلن عنه رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي وزعيم حزب الليكود اليميني "بنيامين نتنياهو" يهدف من خلاله إلى السيطرة على العديد من المناطق في الضفة الغربية ومنطقة الأغوار بهدف استكمال ما يعرف بمشروع "إسرائيل الكبرى" ويسعى هذا المخطط إلى التخلص من الفلسطينيين والقضاء على مشروع حل الدولتين إذ إن هذا المخطط يسعى إلى ضم العديد من المدن التي تعدّ ذات مساحات كبيرة والمناطق الحساسة والإستراتيجية.

¹ الطنجي، عبد الله، الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص4

² الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، الموسوعة السياسية، مجلد1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص146.

³ هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثالث، شركة الفجر العربي، بيروت، 1984، ص65

غور الأردن: تعني كلمة الغور الأرض الهابطة، ويطلق عليه غور الأردن لهبوط أراضيهِ دون مستوى سطح البحر، وهو واد انكساري تشرف عليه المرتفعات من الغرب والشرق بانحدار شديد، ويمتد على طول الجزء الشرقي من فلسطين، ممتداً من أقدام جبل الشيخ في الشمال حتى خليج العقبة في الجنوب مسافة 420 كم¹.

1.10 الدراسات السابقة

دراسة سالم (2020) ورقة سياسات حول إجراءات الضم الإسرائيلية²: تبين من خلال الدراسة أن مشروع الضم يشمل مساحة ما تقارب 32% من الضفة الغربية، وهذا سيترتب عليه وضع 400 ألف فلسطيني في معازل تشمل تجمعاتهم السكانية البالغ عددها 161 تجمعاً، وعليه يرى الباحث ضرورة فتح الباب أمام محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الأوروبي، ودعم القضايا التي تقدمها فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية ولمحكمة العدل الدولية، وإيجاد آليات لتفعيل قرار مجلس الأمن 2334.

دراسة كيالي (2020) " خطة الضم الإسرائيلية: الدوافع والمعوقات"³، تناولت الدراسة الدوافع الإسرائيلية في قرار خطة الضم لمنطقة الأغوار، وكذلك المعوقات التي تواجه تلك الخطة، فيرى الباحث أن تداعيات الضم تكمن في تكريس إسرائيل دولة "أبارتهايد" وسيعني ذلك بأن عملية الضم ستفيد إسرائيل في نفض يديها من عملية التسوية، وبذلك ستكون إسرائيل مسؤولة عن وجود عدد كبير من الفلسطينيين ضمن دائرة سلطتها.

¹ الكتري، بحري أحمد، جغرافية فلسطين: دراسة طبيعية جيومورفولوجية بشرية اقتصادية سياسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 51

² سالم، وليد، ورقة سياسات حول إجراءات الضم الإسرائيلية والقرارات الوطنية للتحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال، مقدمة لمؤتمر "الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الاحتلال وصفقة القرن، 4-5 تموز 2020، مجلة المقدسية، جامعة القدس أبو ديس، عدد 7، 2020، ص 261-280.

³ الكيالي، ماجد، خطة الضم الإسرائيلية: الدوافع والمعوقات، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد 83، 2020، ص 40-48.

دراسة مهند مصطفى 2019 بعنوان " مشاريع الضم في السجل الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض"¹، تتناول الدراسة أفكاراً من أطراف مختلفة في المجتمع الإسرائيلي التي تختلف من مطالب تطالب بضم كامل للضفة الغربية أو أجزاء، و تشير الدراسة إلى أن صدور قرار مجلس الأمن رقم 2334 في عام 2016 الذي يؤكد على خيار حل الدولتين سعت إسرائيل لوقف الاستيطان وأعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، وتشير هذه الدراسة بأن مطالب في أواسط الشارع الإسرائيلي بتوجه نحو الضم ودون مراجعة الجانب الفلسطيني وعدم التطرق إلى الدولة الفلسطينية وجعل مناطق (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية على المستوى الأمني والمدني، ودراسة تظهر رؤية اليمين المتطرف الإسرائيلي في التخلص من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ودراسة تبين خطة يعمل على أساسها حزب الليكود للقضاء على الفلسطينيين من خلال منحهم حكماً ذاتياً دون المناطق (ج) ودون عودة اللاجئين وفصل قطاع غزة بشكل تام عن الضفة، ودراسة تطرح تصورات تعدّ غاية في الأهمية وهي الضم مع حق المواطنة والضم دون حق المواطنة، والتصور الثاني منح المواطنة لسكان مناطق (ج) التي ستفرض إسرائيل السيطرة عليها، ودراسة توضح كيف تسعى إسرائيل لجعل الضم على أساس قانوني على عكس مدينة القدس.

دراسة مركز دراسات الشرق الأوسط (2019) ضم إسرائيل لغور الأردن الخلفيات السياسية والأيديولوجية²: أظهرت الدراسة أن تهديد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بضمّ غور الأردن وشمال البحر الميت شكّل صدمة كبيرة للرأي العام الدولي المؤيد للسلام في الشرق

¹ مصطفى، مهند، مشاريع الضم في السجل الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض. مج 17. ع 66. فلسطين الضفة الغربية. للمركز الفلسطيني لدراسات الإسرائيلية مدار 2017.

² مركز دراسات الشرق الأوسط (هيئة التحرير)، ضم إسرائيل لغور الأردن الخلفيات السياسية والأيديولوجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 23، عدد 89، 2019، ص 7-12.

الأوسط، حيث يعدّ موضوع ضمّ الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عمومًا، وغور الأردن وشمال البحر الميت خصوصاً، له خلفياته السياسية والأيدولوجية، فقد بينت الدراسة أن المطالبة الإسرائيلية بضم غور الأردن وشمال البحر الميت تمثّل أحد عناصر الأيدولوجيا التي تتبناها الأحزاب السياسية اليهودية في إسرائيل في تعاملها مع ملف الأرض الفلسطينية والديموغرافيا والأمن منذ عقود طويلة. وأن ضمّ الأراضي الفلسطينية في الغور أو غيرها، وتوسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس لن ينهي الصراع القائم، بل سيزيده اشتعالاً، وسيؤثر بشكل بليغ على أي توجهات للتسوية السياسية بين الطرفين مستقبلاً.

دراسة سالم (2020) فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية¹: تناولت الدراسة المخطط الإسرائيلي لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وبالتحديد في منطقة الأغوار، والخيارات الفلسطينية لمواجهة هذا المخطط، حيث يشير الكاتب إلى خيار طلب الحماية الدولية ووضع آليات لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 وطرح مزيد من القضايا ضد جرائم الاحتلال في المحاكم الدولية، وإعادة طرح مشروع قرار على الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتبار الصهيونية حركة عنصرية، والطلب من الجمعية العامة إعادة النظر في عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

دراسة اللحام (2020) قرار الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية والأغوار والمستوطنات²: تسلط الدراسة الضوء على مخطط الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار وتداعيات هذا القرار ودلالاته، حيث يشير الباحث إلى عدة دلالات تحملها سياسة الضم للمناطق الفلسطينية ولعل أبرزها أن إسرائيل ماضية بمشروعها الصهيوني الاستعماري القديم المعلن في

¹ سالم، وليد، *فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية*، مجلة شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 280، ص 9-26.

² اللحام، سعيد، *قرار الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية والأغوار والمستوطنات*، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مج 24، عدد 92.

المنطقة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبهذا تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وبشكل أحادي، وهذا يستدعي مخطط الضم وتداعياته ومراجعة شاملة لاستراتيجيات العمل الوطني الفلسطيني وأولوياته، عبر إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية، ووضع خطة استراتيجية موحدة لمجابهة المخطط الخطير.

دراسة نسبية (2020) استراتيجية حقوقية ممكنة في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري، مجلة المقدسية، جامعة القدس/ أبو ديس¹: تناولت الدراسة بعض الإستراتيجيات الحقوقية التي يمكن استخدامها من أجل مقاومة الضم، علماً أنه من الظاهر أن هذا الضم سيحدث عاجلاً أم آجلاً. كما أنه من المتوقع أن يعلن الاحتلال الإسرائيلي في المستقبل الأبعد فك ارتباط من مناطق معينة في الضفة الغربية، وبهذا فالمرحلة بحاجة لوضع الخطط اللازمة لمواجهة تلك التطورات والتداعيات، وعليه لا بد من تكثيف الجهود الحقوقية في مقاومة المشروع الاستعماري الصهيوني، وقد يكون قرار الضم الإسرائيلي محفزاً لتحقيق الوحدة والتخطيط الإستراتيجي من جديد.

1.11 التعقيب على الدراسات السابقة

يرى الباحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة بأنها تناولت موضوع التوسع والضم في الفكر الصهيوني، وأن تلك المخططات لم تكن ولدية اللحظة وإنما هي أحد أيديولوجيات الفكر الصهيوني منذ احتلال فلسطين، فمخطط الضم الذي تسعى إسرائيل لتنفيذه في الضفة الغربية وبالتحديد في منطقة الأغوار، يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي، حسب ما خرجت به الدراسات السابقة حول الموضوع

¹ نسبية، منير، استراتيجية حقوقية ممكنة في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري، مجلة المقدسية، جامعة القدس/ أبو ديس، عدد 7، 2020، ص 25-260.

فمن خلال نتائج الدراسات السابقة يلحظ الباحث التشديد على خطوات العمل الفلسطينية المطلوبة لمجابهة هذا المخطط، وترتكز تلك الخطوات على استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام وتشكيل جبهة فلسطينية موحدة لمجابهة تلك المخاطر والتحديات.

ما يميز الرسالة الحالية هي تناولها للشق الجيوسياسي في أبعاد خطة الضم الإسرائيلية، وبذلك، التأثير الجغرافي - السياسي للخطة على فلسطيني والأردن على حد سواء.

ولعل الأهمية المميزة للرسالة هي أن رئيس الوزراء الذي أقر خطة الضم وصاحب فكرتها (بنيامين نتنياهو) قد فشل في تشكيل الحكومة لحظة إعداد هذه الدراسة وتسلم حزب جديد ورئيس وزراء جديد مقاليد الحكم في إسرائيل.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2.1 الاستيطان في الفلسفة الصهيونية

إن فلسفة وجود الأيديولوجيا الصهيونية هي بحد ذاتها سياسة استيطانية¹، فالاستعمار الصهيوني في الأراضي الفلسطينية انطلق من أسس استعمارية توسعية عنصرية تهدف للسيطرة على الأرض بالوسائل والأساليب كافة، مخالفة لكل الأعراف والمواثيق الدولية ومتعدية مبادئ القانون الدولي وكل التفاهات ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إن الحركة الصهيونية ومنذ أن بدأت في تأسيس رؤيتها الاستعمارية انطلقت من فكرتها الأساسية وهي إقامة "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين، منطلقةً بذلك من أسس الاستعمار وشروطه الاستعمارية ووسائله المتمثلة في الاستيطان والهجرة والضم والتهويد؛ لتكوين البيئة المناسبة لتحقيق الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

ومما لا شك فيه يعد وعد بلفور الذي هو جوهر الاستعمار الصهيوني الإحلالي في الأراضي الفلسطينية الذي لا يمكن إنكار أثره السياسية والقانونية على القضية الفلسطينية، وفي نفس الصدد أن المتابعة التاريخية للفكر الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية يظهر بأن الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية هو نتيجة لصيرورة الأطروحات الفكرية اليهودية والصهيونية التي امتدت منذ عشرات السنين قبله، فالفكر الاستيطاني لليهودي قائم على التجانس ما بين المعتقدات الدينية والأفكار الاستعمارية الاستيطانية الحديثة التي نادى بها هرتزل، لذا

¹ القدسي، موسى، المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، منشأة المعارف الإسكندرية، القاهرة، 2004، ص4.

عمليا فنحن أمام حالة معقدة ومركبة لا تقتصر على تسميتها "احتلالاً" على مستوى الممارسة الاستعمارية، بل هي حالة من الابرتهاد غير العلني.

وفي البعد التاريخي الاستيطاني وما جاء به مفكرو الحركة الصهيونية، أجمع المؤسسون الصهاينة الأوائل على الإستراتيجية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية؛ القائمة على الاستيطان والاستيلاء والنهب، وإحلال السكان الصهاينة في الأراضي الفلسطينية على حساب السكان الأصليين وتشكيل مؤسسات صهيونية تسهل عملية الاستيلاء والسيطرة في الأراضي المحتلة، وأكد ثيودور هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية على هذه الإستراتيجية في مذكراته وكتب "إن الحركة الصهيونية منذ نشأتها كحركة سياسية وضعت أمامها هدف الاستيلاء على الحد الأقصى من الأرض لإقامة دولة يهودية كبيرة"¹، هذه الدولة التي نادى بها هرتسل التي لم يضع لها حدودا جغرافية أو سياسية بقصد أو دون قصد، بغية تعريف نفسها بنفسها كونها تسير على أساس الفكر الاستعماري التوسعي القائم على السيطرة على أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية، إن العوامل الموضوعية المادية المشتركة للمشروع الصهيوني كانت شحيحة ومتناقضة في بعض الأحيان مع بعضها، لذا كان عليها أن تعوض عن ذلك من خلال صناعة الأسطورة، وإعادة كتابة التاريخ والجغرافيا كي تصنع وطناً في المخيلة اليهودية الصهيونية.

ومن هنا يرى الباحث أن المخطط الصهيوني للاستيطان في فلسطين لم يكون وليد لحظة معينة وإنما كانت الأفكار والأيديولوجيات الصهيونية تتبنى هذه الاستراتيجية منذ نهايات القرن الثامن عشر، عبر مفكريهم وحاخاماتهم.

¹ عبد الرحمن، أسعد، الزرو، نواف، موجات الغزو الصهيوني 1882-1990، ط1، دار اللوتس، عمان، 1990، ص3.

إن الفكر الصهيوني وفي بداية البحث عما يسميها "أرض إسرائيل" استند إلى التعاليم التوراتية التي تعد جزءاً مهماً في الفكر الصهيوني الاستعماري، وكان كذلك فكر الصهاينة الأوائل في احتلال أرض فلسطين منطلقاً من مجموعة من الأفكار التي أكد عليها مساعد هرتسل عند زيارته لفلسطين "يسرائيل زنگويل الذي رأى بأن "أرض إسرائيل" فلسطين لا تتسع لشعبين وأن العرب واليهود لن يعيشوا بسلام وأكد على ذلك من خلال قوله "علينا أن نكون مستعدين لطردهم من البلاد بقوة السيف، كما فعل أجدادنا بالقبائل التي استوطنت فيها"¹، وتستند في ذلك على أساس تحريف للتاريخ وفرض أفكار لا تمت للحقيقة بصله.

وقد قامت عصابات الحركة الصهيونية بهذه الممارسات الإجرامية في عام 1948، وذلك من أجل السيطرة على الأرض وتسهيل الهجرة اليهودية.² ولتحقيق هذه الغاية أسست الصهيونية عبر تياراتها الفكرية المختلفة عدداً من العصابات العسكرية، كانت أبرزها منظمة "هاغاناه" التي تولت تنفيذ مجموعة من الخطط العسكرية، وفي مقدمتها الخطة (د) "داليت"، التي تعرف في المفهوم الدولي بأنها خطة تطهير عرقي للشعب الأصلي في فلسطين واقتلعه من أرضه وإحلال شعب آخر مكانه، وهذا ما أكد عليه زئيف جابوتنسكي (Ze'ev Jabotinsky) قائلاً "الصهيونية تعني الاستيطان، وهي تحيا أو تموت مع القوة المسلحة للاستيلاء على الأرض"³.

وبلورت الحركة الصهيونية سياستها في السيطرة على الأرض ذلك من خلال العديد من النظريات التي تهدف للسيطرة على فلسطين، فالنظرية الأولى التي سارت عليها الحركة الصهيونية هي نظرية البديل التي ترى من خلالها إسرائيل أنها بديل لفلسطين واليهود هم بديل

¹ خطب يسرائيل زانغويل، مقالته ورسائله، مطابع سونستو، لندن، 1937، ص 210.

² عبد العاطي، صلاح الدين: الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948، 2007/2/21، تاريخ الدخول في: 2021/5/20 <https://rb.gy/capiyu>.

³ بابيه، أيلان: التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007، ص 16.

عن الشعب الفلسطيني رغم افتقادها لعنصر حدود الدولة، والشعب اليهودي المشتت في أنحاء دول العالم كافة لا تربطه أي علاقة بأرض فلسطين¹.

أما النظرية الثانية هي النظرية المركزية في الفكر الاستعماري الصهيوني هي نظرية الأرض، التي ترتبط بعلاقة عكسية أرض أكثر فلسطينيون أقل، وتعتمد دولة الاحتلال في ذلك سياسة التطهير العرقي²؛ وذلك بهدف تطبيق النظرية الأولى المتمثلة في نظرية البديل أما بالنسبة لنظرية الثالثة فهي نظرية المجتمع القائمة على الصراع على الأرض التي فحواها أن الجميع يدخل في حالة قتال في حال ذهبت الأرض³، لذلك تقوم دولة الاحتلال بسيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال فرض السيطرة العسكرية وإصدار قوانين وتعطي هذه السيطرة طابع المشروع في ممارستها من خلال سياسة الاستيطان وجلب المستوطنين.

وبهذا يرى الباحث أن هذه النظريات الصهيونية الاستعمارية تفسر بشكل واضح أهداف إسرائيل القائمة على السيطرة على الأرض، ويمكن التحقق من هذه النظريات من خلال السياسات الإسرائيلية المتبعة في الضفة الغربية ومناطق (ج) والأغوار التي تريد دولة الاحتلال ضمها لتكون جزءا من دولة الاحتلال، لا تكتفي إسرائيل بهذه السياسات وحدها فالمتتبع لهذه المناطق المعرضة للضم يدرك خطورة هذا المخطط وخطورة الاستيطان في تلك المناطق وذلك من خلال محاولات الاحتلال فرض التبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية في تلك المناطق.

في المجمل إن الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي الفلسطينية يمثل حركة استعمارية قائمة على أساس منظومة متكاملة من الناحية الفكرية والعملية على الأرض هدفه

¹ الناشف، إسماعيل: النفي في كتابة إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، 2010، ص 49.

² المرجع السابق، ص 51.

³ المرجع السابق، ص 54.

إحلال مجموعة أثنية مكان السكان الأصليين في الأراضي المحتلة باستخدام شتى الوسائل الممكنة من أجل السيطرة والاستيلاء على الأرض، وتتميز الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين بشكل عام بدمج البعد الديني "التوراتية" العقائدي من أجل شرعنة فكرها وممارستها، فالمنظومة الفكرية التي بدأت بها الحركة الصهيونية في مشروعها الاستعماري كانت منظومة شاملة ومتكاملة تم بلورة أسسها في مؤتمر بازل في عام 1897، فالمبادئ الصهيونية في التعامل مع فلسطين كانت تستند إلى مقولة أرض بلا شعب وأن لهم الأحقية في هذه الأرض، ولكن التحول الكبير والخطير كان في مشروع هرتسل السياسي وتحوله إلى مسألة سياسية بدلا من قضية أقلية تتعرض لاضطهاد في دول العالم.

تمكنت الصهيونية وبالتعاون مع الدول الاستعمارية من إقامة الكيان الاستيطاني الاستعماري من خلال ثلاثة مرتكزات وهي إيجاد السكان اليهود، والاستيلاء على الأرض الفلسطينية ليستوطنوا فيها، وكذلك توفير الكيان السياسي والعسكري لحماية وجودهم فضلا عن توافر الاعتراف الدولي بالاحتلال الإسرائيلي، وتلقيها الدعم من الدول الغربية¹.

بناء على ما تم استعراضه، يمكن القول: إن مشروع الاستيلاء على أرض فلسطين هو جوهر الفلسفة الصهيونية واستند بالأساس إلى فكرة نشوء الكيان الصهيوني على فلسطين، وتكريس لمقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، لذا تستند فلسفته المتطرفة إلى فكرة الاستيلاء على أراضي الغير، حيث كان "التسلل" من أبرز الوسائل التي استخدمتها الحركة الصهيونية منذ زمن ليس ببعيد.

¹ حماد، مجدي: النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة لإسرائيل وجنوب أفريقيا، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص45.

فالصهيونية تعد الاستيطان القاعدة الأساسية لمشروعها الاستيطاني في فلسطين، وتساهم معظم مؤسسات "الدولة الإسرائيلية" وأنظمتها الرسمية، وغير الرسمية، بتعزيز الاستيطان في الضفة، وتعد الأرض محور الصراع بين مالكيها والاحتلال، فمنذ خمسينيات القرن التاسع عشر وحتى إعلان قيام دولة "إسرائيل" العام 1948 كانت سياسة الاستيطان أشبه بالتسلل الصامت.

لذلك حرصت دولة الاحتلال على تقطيع أواصر الضفة الغربية وتمزيقها بالمستوطنات وطرحت العديد من المشاريع الاستيطانية التي تهدف من خلالها إلى تحويل الضفة الغربية إلى تجمعات معزولة عن بعضها بشكل تام بغية استكمال مخططاتها الرامية إلى السيطرة على كامل فلسطين وتوحيد المستوطنات وضمها بشكل كامل تحت أراضي إسرائيل التي احتلتها.

2.1.1 مراحل الاستيطان في فلسطين

بدأ الاهتمام اليهودي الجاد في استعمار فلسطين والسيطرة عليها والاستيطان فيها في أواسط الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، فيما بعد عملت حركة الصهيونية على توفير بيئة مناسبة لظهور المنظمات الصهيونية الداعمة لفكرة الاستيطان في فلسطين والهجرة إليها وذلك من خلال توسيع نطاق الاستيطان في فلسطين، فالنزعة الاستعمارية الاستيطانية ظلت ترافق الصهيونية حتى يومنا هذا.

المرحلة الأولى: الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال الحكم العثماني

بدأت الاهتمامات اليهودية الجادة بفكرة استعمار فلسطين والاستيطان فيها ابتداء من أواسط الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، فبدأت ظهور جمعيات صهيونية تدعو إلى الهجرة إلى فلسطين، والاستيطان فيها، وبدأت تتضح النوايا بتبلور النزعة الاستيطانية للحركة الصهيونية.

بدأت حملات الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين في أثناء فترة الحكم العثماني استناداً إلى المشروع الصهيوني الذي أقر في مؤتمر بال (1897م) ولكن تلك العملية واجهت صعوبات محلية ودولية عجزت عن تحقيق إنجازات مهمة في هذا المجال وبقيت تلك العمليات محدودة وغير فعالة، بعد الحرب العالمية الأولى وصدور وعد بلفور (1917م)، الذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين¹.

ويرى الباحث أن زعماء الحركة الصهيونية آنذاك بدؤوا باستغلال ضعف الدولة العثمانية، وفقدانها السيطرة على الكثير من المناطق والبلدان، وبدأ التغلغل الصهيوني في فلسطين بعدة طرق ووسائل.

شهدت فلسطين في العهد العثماني موجتين للهجرة الصهيونية: الموجة الأولى: (1882-1903م): التي تتراوح عددها ما بين 25-30 ألف مهاجر أي بمعدل 1000 مهاجر كل عام²، وأغلب مهاجريها قدموا من روسيا ورومانيا وبولندا.³

الموجة الثانية: (1904-1914م): ضمت عدداً من المهاجرين اليهود يتراوح بين 35-40 ألف بمعدل 3000 مهاجر سنوياً، ومعظمهم من العمال الروس، وقد ارتبطت هذه الموجة تاريخياً بالاضطرابات السياسية التي سادت روسيا بعد هزيمتها على يد اليابان.⁴

ومن هنا يرى الباحث أن هجرة اليهود إلى فلسطين تزداد سنوياً نظراً لحالة التراجع والضعف الذي أصاب الدولة العثمانية وبداية التحضير للحرب.

¹ عماد، لبيد، الاستيطان، التسوية ومستقبل الدولة الفلسطينية (من المفاوضات العائرة إلى أطروحات الحل المتباينة)، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2020، ص19.

² المسيري، عبد الوهاب، الموسوعة الموجزة: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، م6، دار الشرق، القاهرة، 2004، ص140.

³ عماد، لبيد، الاستيطان، التسوية ومستقبل الدولة الفلسطينية (من المفاوضات العائرة إلى أطروحات الحل المتباينة)، مرجع سابق، ص19.

⁴ المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، م2، مرجع سابق، ص404.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية لم ترحب بالاستيطان اليهودي في فلسطين، إلا أن نظام حيازة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني قد ساهم في إقامة تلك المستوطنات، حيث ظهرت طبقة من ملاكي الأراضي من الغرب وغير الفلسطينيين الذين كانت تجذبهم الأسعار المرتفعة لبيعها. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قد أصدرت في عام 1882م قانوناً عدت بموجبه دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير قانوني ثم أصدرت في عام 1888م قانوناً آخر يمنع دخول اليهود من غير سكان الإمبراطورية إلى فلسطين إلا لمدة ثلاثة أشهر، إلا أن الصهيونية تمكنت من ذلك بطرق غير شرعية وبالتحايل.¹

نجحت الحركة الصهيونية العالمية بمساعدة الدول الاستعمارية في السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، حيث حققت الأركان الثلاثة لإقامة الكيان الاستيطاني الاستعماري وهي موجات الهجرة اليهودية أي القاعدة الديمغرافية، ومصادرة الأراضي العربية والاستيلاء عليها وتهويدها أي تحقيق القاعدة الجغرافية وإقامة الدولة الاستيطانية العدوانية والتوسعية أي تحقيق القاعدة السياسية والعسكرية.²

اندلعت الحرب العالمية الأولى في 1914م فتوقفت الهجرة الاستيطانية الصهيونية كما توقف إنشاء المستوطنات، وكان عدد اليهود في فلسطين قد ارتفع خلال الثلاثين عاماً السالفة من حوالي 25 ألف إلى 85 ألف يهودي ليشكلوا ما نسبته 8% من سكان فلسطين، موزعين على خمسين مركزاً استيطانياً.³

¹ عماد، لبيد، الاستيطان، التسوية ومستقبل الدولة الفلسطينية (من المفاوضات العائرة إلى أطروحات الحل المتباينة)، مرجع سابق، ص21.

² حسين، غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص25.

³ هيكل، محمد حسنين، العسكرية الصهيونية، م1، مركز الدراسات الاستراتيجية، قوسه الأهرام، القاهرة، 1972م، ص42.

المرحلة الثانية: الاستيطان الصهيوني خلال الانتداب البريطاني لفلسطين

وفي هذه الفترة يمكن حصر موجتين استيطانيتين رئيسيتين هما:¹

موجة (1919-1923م): التي ضمت حوالي 35 ألف يهودي غالبيتهم من روسيا وبولندا من أبناء الطبقة العاملة أي الطليعة الاشتراكية.

موجة (1924-1931م): وضمت حوالي 82 ألف يهودي غالبيتهم من روسيا وبولندا وغالبية أفرادها من البرجوازية المتوسطة.

شهدت الفترة (1924-1926م) أكبر عدد من المهاجرين اليهود في فلسطين، حيث بلغ عددهم 62.000 شخص ويوازي عددهم حوالي 74% من مجموع عدد اليهود في فلسطين عام 1922م الذي بلغ 84.000 نسمة. وحتى نهاية عام 1932م كان مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال هذه الهجرة 94.000 شخص بمعدل سنوي مقداره 10.000 مهاجر. وربما يعزى انخفاض معدل الهجرة بعد عام 1928 إلى حقيقة أن الثورة الروسية أسست جمهورية ذات حكم ذاتي لليهود في مقاطعة أذربيجان في ذلك العام، لذلك فإن غالبية هؤلاء المهاجرين وفدوا من بولندا نتيجة التمييز الاقتصادي ضدهم من وزير المالية البولندي "جrabسكي"، ولذلك أطلق على هذه الهجرة اسمه، من ميزات هذه الفترة ارتفاع نسبة الهجرة المضادة، فمن مجموع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين عام 1926 البالغ عددهم 13850 مهاجراً، ترك نصفهم البلاد في السنة التالية، ومن 3000 مهاجر إلى فلسطين عام 1927 عاد منهم 2000 شخص، وحتى عام 1929 فإن نسبة اليهود المغادرين من فلسطين بلغت 30% من القادمين، وربما تكون الأحداث

¹ المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، م2، مرجع سابق، ص416.

في فلسطين التي بلغت ذروتها في تلك الفترة عام 1929م باندلاع ثورة البراق بالقدس أثرت على ذلك.¹

يشير الباحث هنا إلى التسهيلات التي قامت بها حكومة الانتداب للحركة الصهيونية لتنفيذ مخطط الاستيطان والهجرة إلى فلسطين، وبذلك وجدت الحركة الصهيونية نفسها في وضع يسمح لها بتسريع عمليات الهجرة في ظل وجود انتداب يسهل تلك العملية.

وفي سنة 1929م تم القيام بأول دراسات علمية لأغراض التخطيط الاستيطاني على المستوى القطري، ومع صدور الكتاب الأبيض 1930م قررت المنظمة الإسراع في عملية الاستيطان وإقامة نقاط استيطانية قوية في المناطق التي لم يسكن بها اليهود في السابق وذلك بهدف خلق خريطة سكانية يهودية تشمل أوسع مساحة جغرافية ممكنة في حالة حدوث إمكانية تقسيم فلسطين.²

وتزايدت معدلات عمليات الطرد خاصة بعد مجيء لجنة بيل البريطانية عام 1937م إلى فلسطين وطرحها للمرة الأولى فكرة تقسيم الأرض بين العرب واليهود، ومنذ هذا الحين أخذت الصهيونية تكثف تواجد المستوطنين على الأراضي المزمع تسليمها لهم وتطارد العرب في أرزاقهم وعيشهم وحياتهم لإخلائها.³

الهجرة الإستيطانية (1932-1947)

ارتفعت أعداد المستوطنين اليهود في الفترة مابين (1932- 1938) إلى 217 ألف يهودي، واستمر سيل المهاجرين اليهود إلى فلسطين إذ بلغ مجموع المهاجرين ما بين 1939 وحتى

¹ حسين، غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، مرجع سابق، ص30.

² بوعرفه، عبد الرحمن، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص204.

³ محجوب، عمر، (تقديم)، الترانسفير-الابعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية، ط1، دار البیادر، القاهرة، 1990، ص9.

1947 حوالي 20454 مستوطن يهودي¹. وأصبح مجموع عدد اليهود المتواجدين في فلسطين حتى نفس العام 650 ألف يهودي²، مقارنة بـ 56 ألف يهودي لعام 1918، أي أن نسبة الزيادة السنوية كانت تقدر 116%.

وفي غضون الحرب العالمية الثانية وبعدها أقيم حوالي (94) مستوطنة يهودية، وعقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية إتجهت الجهود الإستيطانية الى التوسع الجغرافي لإستيطان منطقة النقب في عامي (1946-1947) مع استمرار محاولات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في أية بقعة يمكن الوصول إليها³.

ومما يجدر القول به أيضا أنه بين عامي (1937-1948)، صيغت وقدمت عدة خطط ترحيل صهيونية للسكان العرب الفلسطينيين، منها خطة "سوسكين" للترحيل القسري عام 1937، وخطة "قاييتس" 1937، وخطة بونيه 1938، وكذا خطة روبين عام 1938، إضافة إلى خطة الجزيرة (1942-1983) وخطة ادوارد نورمان للترحيل إلى العراق في عام (1948-1934) وكذلك خطة بن جوريون (1943-1948) وخطة يوسف شختمان للترحيل القسري عام 1948 وأثناء هذه الفترة أعدت ثلاث لجان ترحيل، أنيطت بها مهمة مناقشة وتصميم الفرق العملية لتنفيذ خطط الترحيل هذه اللجنتان الأوليان أعدتهما الوكالة اليهودية (1937-1942)، بينما اللجنة الثالثة فقد أعدتها الحكومة الصهيونية سنة 1948.⁴

¹ المسعودي، سلام فاضل، السياسة الصهيونية في تهويد الأراضي الفلسطينية، دار اسامة للنشر، عمان، 2003، 112.

² المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية، ج6، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 92.

³ أبو عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل، عمان، 1982، ص 205.

⁴ المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية، ج6، مرجع سابق، ص 78.

خريطة (2)

تقسيم فلسطين لدولتين (عربية ويهودية) بناءً على قرار الأمم المتحدة 181 الصادر في 29 تشرين ثاني لعام 1947



ومن هنا يرى الباحث أن الانتداب البريطاني أحيا آمال اليهود في إقامة وطن قومي في أرض فلسطين بصفة شبه رسمية رغم أن أساس الاستيطان اليهودي قد تم وضعه في العهد العثماني.

المرحلة الثالثة: الاستيطان الصهيوني في الفترة من 1948-1967

قبيل انسحاب قوات الانتداب البريطاني من فلسطين وفي العام 1948 قامت الجماعات اليهودية ومن خلال الدعم المقدم من القوى الغربية وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا من تحقيق النصر على الجيش العربية وإقامة كيان لهم على حساب تشريد آلاف الفلسطينيين من أرضهم إلى الدول العربية المجاورة كالأردن وسوريا ولبنان¹.

واثر الموافقة على قرار التقسيم من قبل الأمم المتحدة، أعلن بن غوريون في 14 أيار 1948 عن قيام دولة إسرائيل على الرغم من رفض العرب والفلسطينيين لقرار التقسيم، ولم يمض عدة دقائق على إعلان بن غوريون حتى أعلن البيت الأبيض اعترافه بدولة إسرائيل وضمن حمايتها على لسان الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان، ورأت الإدارة الأمريكية أن قيام دولة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط يساعد على حماية المصالح الأمريكية هناك، لذا رأت الولايات المتحدة أنه من خلال قرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية يضمن لأمريكا موطن قدم قوي في المنطقة وسحب النفوذ من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا.

استحوذ الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين على حوالي (77%) من أراضي فلسطين سنة (1948م) بدلا من 56% المقررة لهم في قرار التقسيم، وبلغت مساحة دوله الاحتلال حين قيامه حوالي (22.920.000) دونم من فلسطين، وأخذت السلطات الإسرائيلية تستقطب مئات آلاف المهاجرين اليهود وقد بلغ عددهم في عام (1949م) (1.013.000) يهودي مقابل (159.100) فلسطيني، وقد أقامت السلطات الصهيونية (370) مستوطنة يهودية عام (1954م)².

¹ عبد الرحمن، أسعد، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها تأسيسها - مساراتها، مركز الأبحاث، م ت ف، قبرص، 1987، ص 24.
² البطاينة، دارين، أثر الاستيطان الإسرائيلي على التسوية السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2017،

قبل نهاية حرب العام 1948 بدأت أفواج الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فالدراسات تشير إلى وصول نحو 25 ألف مستوطن خلال الحرب، وتلاهم حوالي 70 ألف خلال نهاية العام 1948، و100 ألف مهاجر حتى منتصف العام 1949.¹

بعد انتهاء الحرب العربية الصهيونية الأولى عام 1948م التي أسفرت عن قيام إسرائيل بدأت مرحلة جديدة للاستيطان الصهيوني في فلسطين خاصة مع ازدياد الهجرة التي كان ضعفها في نظر الحركة الصهيونية يعني الدمار فالهجرة أصبحت سهلة بالمقارنة بالفترة السابقة اعتباراً لإقامة الكيان والدعم الكبير من الاستعمار البريطاني، إضافة إلى استمرار التردّي في الوضع العربي عموماً²، واتبع الكيان الصهيوني سياسة الباب المفتوح في قبول المهاجرين فقد جاء قانون العودة 1950 ليفسخ المجال أمام اليهود بالعودة، وهو ما أطلق عليه موجة الهجرة الاستيطانية السابعة (1948-1970م) حيث بلغ عدد المهاجرين في هذه الفترة ما يقارب 1.294.000 شخص منهم 55% من الأقطار الآسيوية والأفريقية.³

يرى الباحث أن نتائج حرب العام 1948 جاءت في مصلحة تسريع وتيرة هجرة اليهود إلى فلسطين، وبهذا فإن سيطرة اليهود على أجزاء واسعة من فلسطين في حرب العام 1948 جعلها في وضع مريح لجلب المزيد من اليهود إلى أرض فلسطين، بمساعدة من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا.

¹ مخادمة، نيا، الدويك، موسى، الإستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، 2006، ص35

² التميمي، عبد الملك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، 1983، ص102.

³ التكريتي، يونس، الهجرة اليهودية إلى فلسطين: طبيعتها وأسبابها ونتائجها، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، المجلد2، العدد1، 1975م، ص68.

وبعد العام 1955 تصاعدت حدة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بفضل تحسن الوضع الاقتصادي لليهود في فلسطين بعد توقيع اتفاقية التعويضات مع ألمانيا الغربية والذي اخذ مفعوله يسري بعد عام 1953، وقد لوحظ في تلك الفترة هجرة اليهود من الدول العربية، كالمغرب وتونس ومصر¹

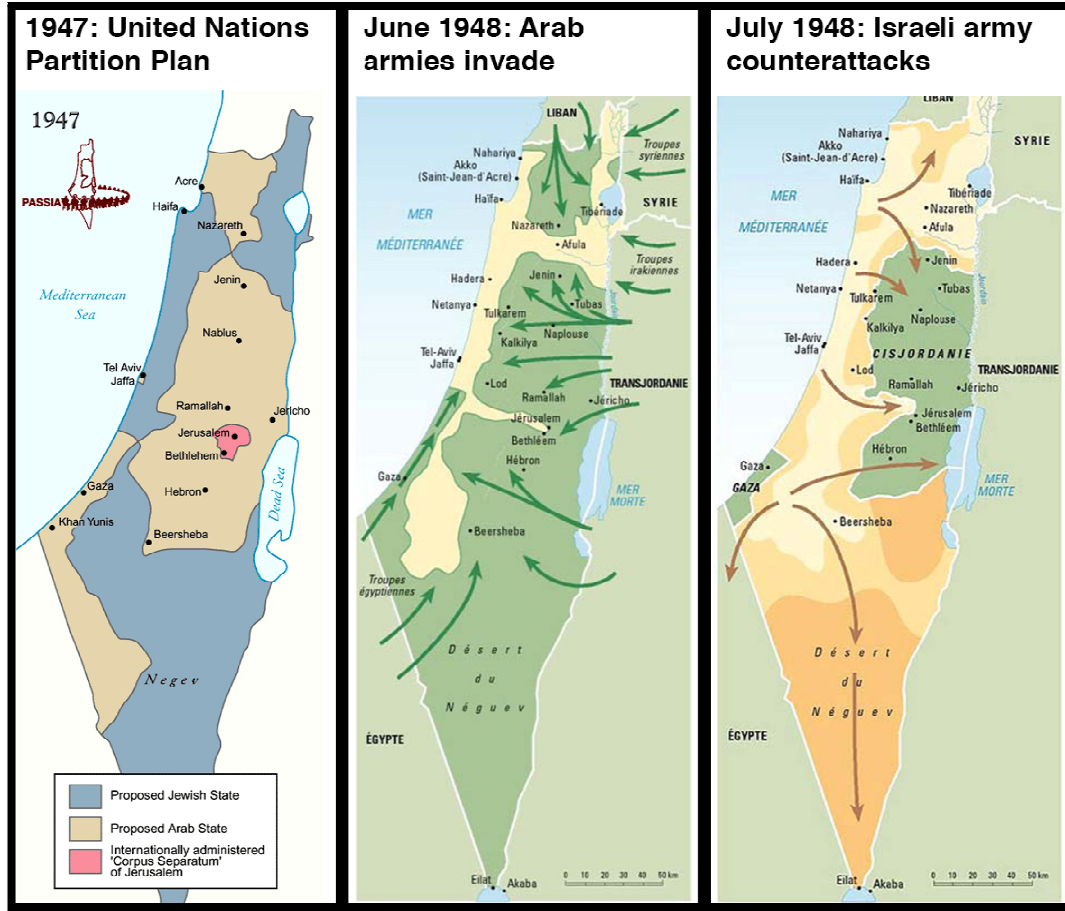
وقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تلك الفترة بسن القوانين والإجراءات التي من شأنها الاستيلاء على المزيد من الأرض الفلسطينية، كقانون أملاك الغائبين الذي يسمح لسلطات الاحتلال بمصادرة جميع أملاك الفلسطينيين الذين هُجروا من أرضهم وهربوا خوفاً من الجرائم الصهيونية والمجازر التي ارتكبوها، وبهذا عملت الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة على توسعة الأراضي الزراعية عبر الاستفادة من المشروعات المتعلقة بالمياه التي أقامتها ومن ضمنها مشروع تحويل مجرى نهر الأردن²

¹ المسعودي، سلام فاضل، السياسة الصهيونية في تهويد الأراضي الفلسطينية، دار اسامة للنشر، عمان، 2003، ص98

² البطاينة، دارين، مرجع سابق، ص30

خريطة (3)

المساحة التي سيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي بعد هزيمة الجيوش العربية في 1948.



المرحلة الرابعة: الاستيطان الصهيوني من 1967 – 1993

شكل احتلال إسرائيل سنة (1967م) لفلسطين بأسرها وأجزاء من دول عربية أخرى نقطة تحول في عملية الاستيطان الإسرائيلي، حيث سارعت إسرائيل فور انتهاء الحرب في بناء المستوطنات في الأماكن المحتلة رغبة منها في رسم حدود جديدة لإسرائيل، وعملت على ترحيل سكان فلسطين الأصليين، ووضعت يدها بموجب قانون الغائبين على الأملاك الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين الذين كانوا خارج فلسطين عند احتلالها.¹

¹ حسين، غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، مرجع سابق، ص 25-27.

عقب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إثر الهزيمة التي حلت بالعرب عام 1967م قامت سلطات الاحتلال ضمن خطة مدروسة بعمليات استيطانية واسعة خاصة في مدينة القدس والضفة الغربية، واعتمدت في ذلك على تفريغ هذه المناطق من سكانها، ثم بدأت أعداد كبيرة من اليهود سواء المقيمين في فلسطين أو المهاجرين الجدد في الاستيطان في تلك المناطق¹، حيث بلغت نسبة هجرتهم أضعاف ما كانت عليه قبل 1967م²، ولقد وضع الاحتلال الصهيوني مخططا استيطانيا جديدا في هذه الفترة أطلق عليه اسم "الحزام الأخضر" ويهدف إلى تطويق المدن والقرى الفلسطينية من القدس والخليل إلى رام الله ونابلس.

بعد حرب عام (1967م) كان هناك عدة مشاريع للاستيطان الإسرائيلي منها:³

مشروع ألون

بعد حرب عام 1967م باشر حزب العمل الإسرائيلي عمليات بناء الاستيطان في الأراضي المحتلة، ويشكل هذا المخطط الأساس الأول للاستيطان في الضفة الغربية، ويقوم هذا المشروع على ضم العديد من الأراضي والمناطق الواسعة، بغية إنشاء حزام أمني وضمان أغلبية يهودية وسيطرة أمنية على كامل التراب الفلسطيني، وذلك من خلال عدم ضم السكان الأصليين وإنما التفاوض معهم على أمور إدارة حياتهم من خلال المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والعرب، وهذا ما أستند إليه شارون وعزره إسحاق رابين في مفاوضات أوصلو، في حين أن رئيس الوزراء الحالي للكيان الصهيوني نتتياهو استخدم مبادرة عام 1997م للسلام

¹ التميمي، عبد الملك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص107.

² المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، م6، مرجع سابق، ص70.

³ دوعر، غسان محمد، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية (الاعتداء على الأرض والإنسان)، مركز الزيتونة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012م، ص53.

مع الجانب الفلسطيني باسم "خطة ألون بلوس"، ومن الملاحظ أن ما تطرحه السياسية الإسرائيلية كحل سياسي مع الجانب الفلسطيني لا يختلف عن خطة "ألون" سوى بالوقائع المفروضة على أرض الواقع نتيجة الاستيطان المستمر في الأرض الفلسطينية، لذا يعتبر المشروع الاستيطاني المتمثل في خطة ألون عمليا بمثابة حجر الزاوية للاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنين العشر الأوائل لاحتلال فلسطين، وبني عليه العديد من مشاريع و المبادرات السياسية من حيث الاعتراف/ السلام العربي بإسرائيل وينص المشروع على ضم مناطق للسيادة الإسرائيلية على النحو التالي¹:

- أنشاء حزام أمني عرضه 15 كلم غربي الأردن، وحزام أمني آخر في صحراء يهودا بعرض 25 كلم، يربط بين منطقة الخليل والنقب وصولا إلى البحر الميت.
- وجود منفذ من جهة أريحا وهو المنفذ الذي يربط الضفة الغربية بالأردن، ويضاف إلى ذلك وجود جسر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- يقوم المشروع على ضم كامل لمدينة القدس وخضوعها لسيادة الإسرائيلية.
- إيجاد شريط إلى الشمال من طريق القدس - أريحا حتى اللطرون ويحتويها كاملة.
- قطاع غزة يبقى كما هو بسكانه الأصليين مما قبل عام 1948، وبنسبة للاجئين فيتم توطينهم في الضفة الغربية أو في منطقة العريش المصرية، ويظهر مشروع خطة ألون كما هو موضح في الخارطة التالية:

¹ أنظر: المشاريع الاستيطانية مشروع ألون، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، تاريخ الدخول:

خريطة (4)

مشروع ألون للعام 1967-1977



أن خطة ألون هي أول خطة عملية للتعامل مع الأراضي المحتلة عام 1967 والخطة ترتكز على عاملين مهمين هاذين العاملين لا يزالان يسيطران على السياسة الإسرائيلية وتوجهاتها حتى اليوم، العامل الأول يتمثل في الحفاظ على المصالح الجيو-إستراتيجية لدولة الاحتلال وضمان سيطرتها على الحدود، والعامل الثاني المتمثل في ضم المناطق المهمة والتي تعتبر حيوية دون ضم السكان الفلسطينيين وتجنيسهم؛ بهدف الحفاظ على المعادلة الديمغرافية والحفاظ على التفوق اليهودي ودولة اليهود، فمشروع ألون الاستيطاني يعتبر طرحاً للمعضلة لا تزال لصيقة بدولة

الاحتلال وهي المعضلة الجيوبولوتيكية التي نشأت نتيجة طريقة التأسيس الاستعماري الاستيطاني الذي قامت عليه دولة الاحتلال.

خطة غوش إيمونيم: التي أسست منظمةً رسميةً سنة (1974) هدفت للمحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.

تؤمن غوش إيمونيم بأن المستوطنات في "يهودا والسامرة" سوف تحقق وعود التوراة، وستنتج أمراً واقعاً في المجال السياسي والمعنوي، يسمح بمد السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي¹. فالنظرة الاستيطانية لدى غوش إيمونيم ليست جديدة بل تعتبر نفسها مكملّة لحركات الاستيطان السابقة، فقد سارت في الخط الذي سار عليه أسلافها، لإقامة مجتمع ديني في واقع استيطاني، يسير وفق التعاليم الدينية. فهي تنطلق في نهجها الاستيطاني من مبدئين: الحق التاريخي والحق الإلهي، وترى أن السيطرة على الأرض تنقسم وفق تعاليم التوراة إلى قسمين: التمسك بالأرض وملكيته، ثم احتلالها، وحدودها كل أرض تطأها أقدام اليهود والأخطر أن الحركة لا تعتبر احتلال الأرض كافياً للسيطرة عليها إنما استيطانها كبداية للضم النهائي².

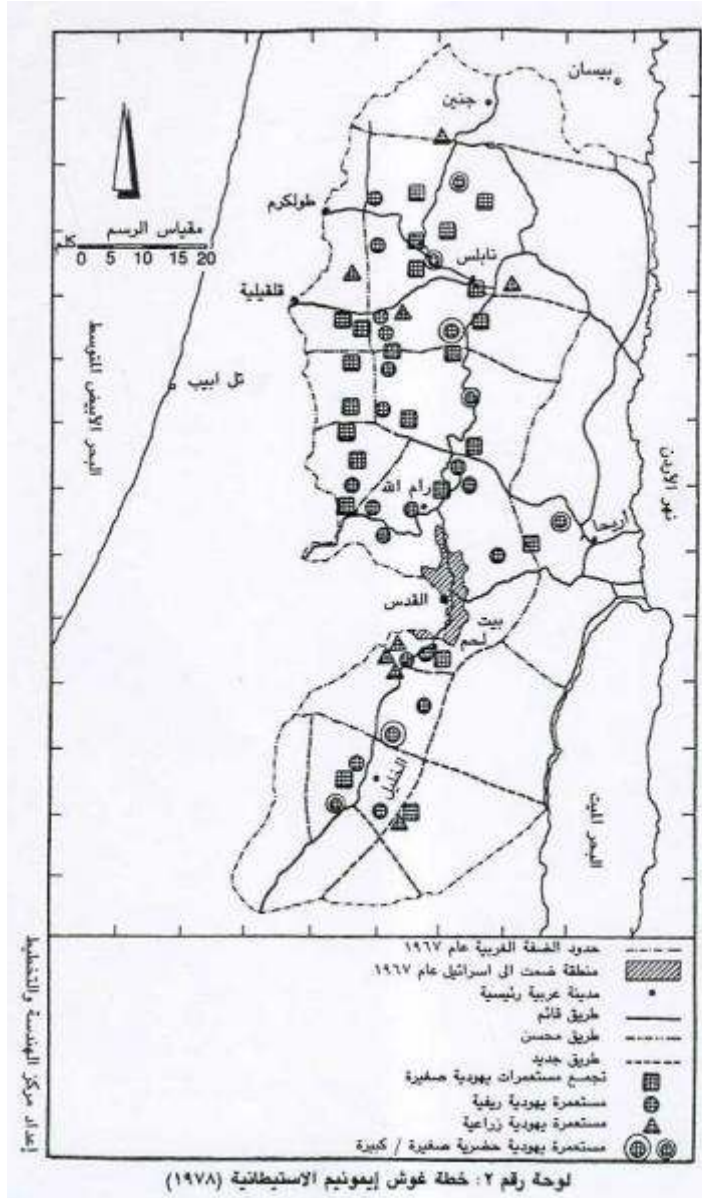
ولعل أهم ما يميز مشروع غوش إيمونيم الاستيطاني، اتجاهه إلى زرع المستوطنات بين المدن والقرى العربية، وفي أماكن تجمع السكان الفلسطينيين، أي الاستيطان في المناطق التي تجنبتها المشاريع الاستيطانية الأولى، ولعل هذا ما يشير إلى سياسة تبادل الأدوار التي تمارسها الحركات والأحزاب، والجهات القائمة على الاستيطان، والتي تهدف جميعها إلى زرع الأراضي

¹ شحادة، امطانس، وآخرون، دولة رفاه المستوطنين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ط1، 2015م، ص 21
² أبو غزالة، محمود، وآخرون، حركة غوش إيمونيم بين النظرية والتطبيق، جمعية الدراسات العربية، (د.ط)، القدس، 1984م،

المحتلة بالمستوطنات بغية تفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية، ما يحول دون إنشاء أي كيان فلسطيني موحد أو دولة فلسطينية مستقلة¹.

خريطة (5)

خطة غوش امونيم

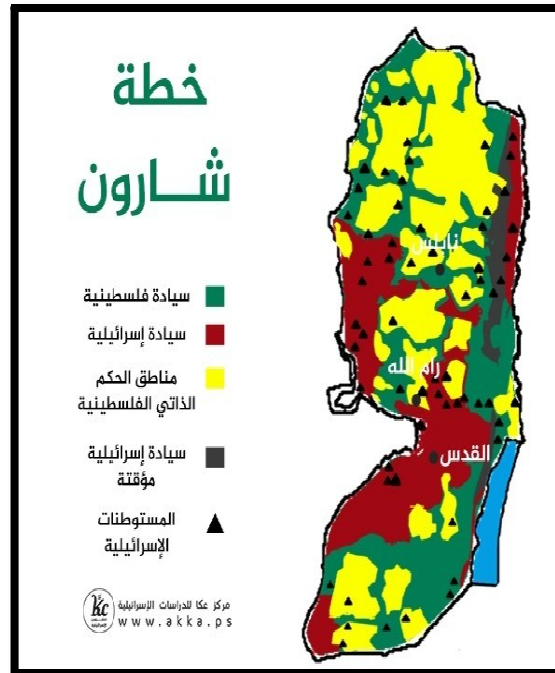


¹ شحادة، امطانس، وآخرون، دولة رفاه المستوطنين، مرجع سابق، ص 21

مشروع شارون الأول والثاني (7 نجوم)، منذ أن تولى شارون منصب وزير الزراعة في حكومة الكيان الصهيوني تبنى مشروع العمود الفقري المزدوج / مشروع فوخمان، وهو المشروع الذي يدعوا إلى إقامة عمودين فقيرين من المستوطنات في فلسطين خلال فترة عشرون عاما، فالمشروع الأول يمتد على طول السهل الساحلي الفلسطيني، والمشروع الثاني يمتد من الجولان السوري المحتل في الشمال وصولا إلى شرم الشيخ على البحر الأحمر، ويضاف إلى ذلك قيام سلسلة من المستوطنات في غور الأردن وعلى السفوح الغربية والشرقية لمدينة نابلس و الخليل، أما بنسبة لمنطقة المثلث الفلسطيني تمتد المستوطنات بعرض 3 كلم من منطقة وادي عارة وحتى كفر قاسم، وكما أن هذا المشروع ركز على تكثيف المستوطنات في منطقة القدس المحتلة وخلق حلقات وصل بين المستوطنات في منطقة الساحل والأغوار¹.

خريطة (6)

خطة شارون



¹ أيوب، حسن: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان، 2003، ص123.

مشروع يوسي الفر: يهدف إلى تجميع المستوطنات والمستوطنين بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون بشريط يصل أحياناً إلى 15 كم عمقاً، بالإضافة إلى منطقة القدس.

تقضي خطة يوسي ألفر بأن يتم تجميع المستوطنات والمستوطنين بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون بشريط يصل أحياناً إلى 15 كم عمقاً (منطقة غرب نابلس ورام الله) بالإضافة إلى منطقة القدس. ويلاحظ هنا أن يوسي ألفر لم يأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكنية العربية الموجودة في هذا الشريط، على اعتبار أن مشروعه في الأصل كان إحداث تبادل سكاني أي إحلال مستوطنين مكان فلسطينيين عام 1948. وعندما نوقش في هذا الموضوع لم يستطع أن يعطي جواباً بما سوف يحدث للفلسطينيين الذين سينضمون إلى إسرائيل، علماً بأن السياسة الإسرائيلية لا تسمح بزيادة الكثافة العربية داخل حدودها¹.

لقد تبنت إسرائيل منذ عام (1967-1976) في تأسيسها للمستعمرات على سياسة الكيف وليس الكم، وقد تركزت مستعمراتها في القدس والغور وذلك أخذاً بخطة ألون. كما شهدت الفترة التي تليها (1977-1984م) صعود حكومة الليكود، ثم تبنت سياسة الكم في فترة (1985-1992م) وذلك ناتج عن عدم وجود أماكن كثيرة تصلح للاستيطان.²

ومن هنا يشير الباحث إلى سنّ الحكومات الإسرائيلية القوانين والأساليب التي ابتكرتها للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، منها قوانين أملاك الغائبين، وقانون الحاضر-الغائب، وهو يسمح للسلطات بمصادرة جميع أملاك أولئك الذين تركوا منازلهم خوفاً من الحرب، وقد عملت

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المستوطنات، 2021، الموقع الإلكتروني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4133

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين (التقرير الإحصائي السنوي-2015)، رام الله-فلسطين، 2016م، ص18.

السلطات الإسرائيلية خلال هذه الفترة على زيادة الأراضي الزراعية من خلال الاستفادة من مشاريع المياه التي أقامتها وعلى رأسها مشروع تحويل مجرى نهر الأردن.

كما أسفرت جهود الاستيطان في فترة (1967-1990م) عن إنشاء (140) مستوطنة و(523.632) مستوطنا في نهاية العام (1990م).¹

وبعد دراسة هذه الفترة يمكننا أن نتوصل إلى ما يلي:

- عملت الحكومة الإسرائيلية إلى التوسع في نشر المستوطنات في أرجاء الضفة الغربية كافة والسيطرة على جميع المناطق الحساسة لتقوية نفوذها على الأرض.
- زادت أعداد المستوطنين مقابل تهجير الفلسطينيين وسلب أراضيهم وممتلكاتهم.
- بلغت أعلى نسبة للاستيطان في عهد حزب الليكود.
- اتضح نوايا إسرائيل الخفية، حيث انتقلت من سياسة الكيف إلى الكم، وقامت بزيادة رقعة المستوطنات دون إنشاء مستوطنات جديدة، وذلك لتوهم العالم بأنها لا تقوم ببناء مستوطنات جديدة.

المرحلة الخامسة: الاستيطان الصهيوني بعد اتفاق أوسلو (1993)

بحسب اتفاق أوسلو، فقد جرى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق هي: "أ" و"ب" و "ج"، والأخيرة هي أكبر قسم إداري إذ تشكّل ما نسبته نحو 61 في المئة من مساحة الضفة الغربية. وتخضع المنطقة "أ" (18% من الضفة الغربية)، للسيطرة الفلسطينية الأمنية والإدارية بشكل كامل، في حين تتولى السلطة الفلسطينية في المنطقة "ب" (18.3% من الضفة) مسؤولية النظام

¹ البطاينة، دارين، أثر الاستيطان الإسرائيلي على التسوية السلمية، مرجع سابق، ص36.

خريطة (7)

بؤرة استيطانية
 جدار العزل
 الخط الأخضر 1949 (خط الهدنة)
 منطقة إسرائيلية فلسطينية
 مستوطنة إسرائيلية
 قاعدة عسكرية إسرائيلية
 منطقة أ
 منطقة ب
 منطقة ج
 منطقة العزل الشرقية والغربية

البحر المتوسط
 الأردن
 إسرائيل
 القدس
 رام الله
 نابلس
 طولكرم
 قلقيلية
 سلفيت
 أريحا
 بيت لحم
 الخليل
 الرملة
 تل أبيب
 يافا

0 5 10 20 Kilometers

41

بعد توقيع اتفاق أوسلو سعت إسرائيل إلى فرض سياسة الأمر الواقع حيث شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة كثافة بناء استيطان لم يعهدها تاريخ الاحتلال منذ عام (1967م) على الرغم من تعاقب الحكومات بين العمل والليكود، إذ إن التركيز في تلك الفترة لم يكن على إقامة مستوطنات جديدة وإنما على توسيع المستوطنات القائمة وتسمينها نتيجة الضغوطات الدولية التي تمارس على إسرائيل، وانطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وأوسلو. وبذلك لم تكن تلتزم إسرائيل بالنصوص الواردة في اتفاق أوسلو التي تقتضي بامتناع الحكومة الإسرائيلية عن الإجراءات أحادية الجانب التي تؤثر أو تحجب بالاتفاق النهائي على الوضع النهائي للضفة والقطاع.¹

يشير الباحث هنا إلى أنه وبعد انطلاق اتفاقية السلام (اتفاق أوسلو) بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يلاحظ بأن اتفاقية أوسلو لم تشر إلى كيفية التعامل مع الاستيطان في المرحلة الانتقالية، ولم تنص على وقف الاستيطان، إنما تم تأجيل المفاوضات التي تشمل القضايا الحساسة للمراحل اللاحقة بالرغم من أهمية هذه الاتفاقية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين، مما زاد الأمر تعقيداً وصولاً إلى فرض سياسة الأمر الواقع على الجانب الفلسطيني تجاه تلك السياسة الاستيطانية اليهودية.

اتبعت الحكومة الإسرائيلية سياسة التوسع للمستوطنات القائمة لتوهم العالم أنها لا تقوم بإنشاء مستوطنات جديدة وبذلك اتضحت نواياها في مدى التجاوب مع اتفاقية السلام، وهذا ما يؤكد تقرير "مكتب الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان"، الذي أوضح في التقرير أن الاستيطان استثنى في فترة توقيع اتفاقية السلام حيث تمت مصادرة (222.000) ألف دونم، وبناء

¹ قريع، احمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، 2005، ص433.

(65.000) ألف وحدة سكنية، وهدم (578) منزلاً فلسطينياً، وشق (24) طريقاً متفاوتاً بطول (180) كم لربط المستوطنات اليهودية ببعضها البعض.¹

2.2 الجيوسياسي: المفهوم والنظريات

إن الأراضي الفلسطينية في هذه المرحلة من وجودها تعيش أوضاعاً جيوسياسية غاية في التعقيد من خلال الإجراءات التي تمارسها إسرائيل لتأمين السيطرة الإسرائيلية على كل مناحي الحياة فيها، لتحقيق أهدافها التوسعية في استمرار بناء المستوطنات على أجزاء كثيرة من الأراضي بعضها داخل المدن الفلسطينية مثل مدينة الخليل والقدس أو في محيط المدن الأخرى، وعلى ذلك فإن المدينة الفلسطينية التي تحاول أن تلبي متطلبات مواطنيها من خلال تخطيط المكان وتوجيهه وإعادة توزيع الخدمات فيها تواجه مشكلة كبيرة تحرمها من التطور والتقدم وتحقيق الغايات المرجوة في توفير التنمية اللازمة لسكانها.

2.2.1 الجغرافيا السياسية

شكلت الجغرافية السياسية ومنذ العصر الحجري متلازمة للحرب والسلام عبر الزمان والمكان كأنهما وجهان متعاكسان لنشاط التجمعات البشرية، حيث أصبحت مرحلة السلم مرادفة للنشاط والعمل الذي ينم عن الرخاء ويؤمن الحياة الرغيدة والازدهار للمجتمع، وأصبحت الحرب مرادفة للدمار والعنف نحو البشر والممتلكات فهي تعكس صفو التقدم في جميع مناحي الحياة.²

¹ إبراهيم، بلال، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص 101.

² فرنسوا، جيرى، الجيوسياسية الجديدة، الحرب والسلام في عصرنا الحالي، ترجمة أمان الدين هلا، الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014، ص 10.

تعدّ الجغرافية السياسية من أكثر المفاهيم تعقيداً، لأنها تحاول ربط تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع مع الأرض وتحليلها، حيث تهتم بدراسة نتيجة التغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث في مسيرة حياة الدولة، والإقليم هو وحدة الدراسة في الفروع الجغرافية وهو عبارة عن تركيب نظري ينتج عن تجميع عدد من المقومات والصفات المتشابهة طبيعياً واقتصادياً وبشرياً في منطقة جغرافية محددة يصبح لها تميزها وتفردها عن مناطق الجوار، بذلك يعدّ الإقليم على درجة عالية من الثبات الذي يستمد من التوافق التدريجي بين المكونات الطبيعية للأرض والإمكانات البشرية والتنظيمية مع تغيرات تطرأ نتيجة زيادة عدد السكان وتغير أنماط استخدام الأرض¹.

وتعرف الجغرافيا السياسية على أنها علم الأرض والإنسان وعلاقتهم ببعض من حيث تأثير وتأثر كل منهم بالآخر، فهي تهتم بدراسة الأرض ليس لذاتها ولكن كونها وطن الإنسان، وتهتم بدراسة النظم السياسية التي عن طريقها تعمل وتمارس فعاليتها من خلال تتبع الأحداث والإجراءات التي يأخذها الإنسان لخلق هذا النظام ومدى علاقته بالمكان، ولا تقتصر دراسة الجغرافية السياسية على الوحدات السياسية (الدولة) وإنما تتعداها لدراسة وحدة إدارية صغيرة داخل حدود الدولة لها انعكاسها السياسي².

يعد فريدريك راتزل **F. Ratzel** (ألماني الجنسية) هو أول من أسس علم الجغرافيا السياسية عام (1897) بصورة منهجية بكتاب اسمه (الجغرافيا السياسية) ونشر مقال بعنوان (القوانين السبعة لنمو الأراضي للدولة) جاء فيها أن رقعة الدولة تنمو بنمو حضارتها فكلما انتشر السكان وحمل معهم طابعهم الخاص فإن الأرض الجديدة التي يحتلها تزداد مساحة، ويستمر هذا النمو حتى

¹ محمد، رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپولتيكا، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص9

² علي، هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2007، ص9-11

يصل إلى مرحلة الضم بإضافة وحدات صغرى لها، ويرى أن هذا النمو يأتي عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان، فالمكان في نظره عنصر مهم يؤثر ويتأثر بالصفات السياسية للجماعة أو الجماعات التي تسكن فيه، فهو كينونة بيولوجية جذورها في الأرض وكينونة معنوية وخلقية مستمدة من ارتباط الإنسان بأرض يتفاعل معها ويعتاش من مقدراتها ويحتاج إلى حمايتها وحماية حياته¹.

أما معن حداد في كتابه جدلية الجغرافيا والسياسة في تحليله لكتابات عدد من الكتاب والمنظرين للجغرافيا السياسية من أمثال فردريك راتزل، فيدال دي لابلاش، أنطون سعادة وجمال حمدان، أن هناك علاقة جدلية بين الحضارة وازدهارها وبين الجغرافيا السياسية، ويصح القول كذلك إن الأمم كلما أفلتت تراجعت علاقتها مع الجغرافيا السياسية، وكلما تراجعت الجغرافيا السياسية في أمة، فإن ذلك عادة ما يكون لحساب صعود أمة أخرى تشغل هي المكان وتبسط نفوذها على موارده الطبيعية ومفاصله وشرائينه ومقدراته².

ويرى الباحث في ضوء ما سبق، بأن الجغرافيا السياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوة الدولة وطموحاتها، فكلما تراجعت الدول في جغرافيتها السياسية تراجع موقعها وقوتها، والعكس صحيح.

2.2.2 علاقة الجغرافية بالسياسة والعلوم السياسية

العلاقة بين الجغرافية السياسية والعلوم السياسية علاقة متلازمة حيث ترتبط صفة السياسة بالجغرافيا لوجود قاسم مشترك وهو الدولة، فالدولة تتكون من عنصرين هما الأرض والشعب

¹ محمد، رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپولتيكا، مرجع سابق، ص 46-47

² معن، حداد، جدلية الجغرافيا السياسية، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2018، ص 10

وعندما يتم التفاعل بينهم يأتي عنصر ثالث وهو الحكومة أو السلطة المنظمة لهذه العلاقة، فالجغرافيا السياسية تهتم بالعوامل الجغرافية في المكان وبين الظاهرة السياسية، والدارس للجغرافية السياسية يهتم في معرفة الدولة ومقوماتها الرئيسية، والاهتمام بالوحدات السياسية من حيث نشأتها وتكوينها والمشكلات التي تواجهها، بمعنى آخر دراسة الأرض التي نشأ فيها النظم السياسية المختلفة، أما العلوم السياسية فتهتم بدراسة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وعلى دراسة النظريات والمبادئ السياسية ومدى تفاعل الإنسان معها، وعلية تقوم الجغرافيا السياسية بتحليل تلك النظريات على ضوء المعلومات الجغرافية، ولا تهتم كثيرا بتركيب الحكومة أو تقاسمها بين الهيئات أو إذا كان نظمها ديمقراطيا أو دكتاتوريا، ولكن تهتم بدراسة القوة والعلاقة المكانية، ومن هنا فإن الجغرافية السياسية بحاجة إلى العلوم السياسية لتستقي منها المعلومات، من أجل الوصول إلى التفسير العلمي لظاهرة الدولة¹.

2.2.3 مفهوم الجيوسياسي (الجيوبولتيك)

مصطلح الجيوبولتيكا باليونانية يتكون من شقين Geo وتعني جغرافيا Politic وتعني السياسة مما يوحي بوجود علاقة بين الأرض والجغرافيا والسياسة، وعليه فالجيوسياسي أو الجيوبولتيك هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة أو علم تأثير السلوك السياسي في تغير الأبعاد الجغرافية، وبهذا اختص علم الجيوبولتيكا بدراسة الدول من الوجهة السياسية، ولكنه لا ينظر للدولة مفهوما ثابتا بل كائنات حيا، وتم اعتبار الإلمام بالحقائق الجغرافية أحد الأسس الضرورية للسياسة القومية في الحرب والسلام على حد سواء².

¹ علي، هارون، أسس الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص45

² رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، ط1، دار النهضة، بيروت، 1974، ص14

وتدخل بعض المفاهيم لمصطلح الجيوسياسية مثل: مفهوم القومية الذي هو عنصر أساسي من عناصر النظام الدولي، ويعبر عن الجماعة السياسية، ومفهوم الدولة يعبر عن تنظيم هذه الجماعة بشكل سيادي، ومفهوم القطر يعبر عن المساحة التي تنتشر فيها السيادة السياسية، وتشكل هذه المفاهيم منظومة متداخلة ومتراصة فيما بينها ومعناها¹، وبذلك تم اعتبار المبادئ الأساسية التي شكلت المنطلق الأساسي للجيوبوليتيكا أن الدول كائن حي (راتزل): جاء تشخيص هاوسهوفر للأمراض التي تشكو منها الدولة مبنياً على مشكلة الأرض التي تحتلها، ولهذا ظهر مبدأ "المجال الحيوي" للدولة الذي يدعوها إلى التوسع الأرضي من أجل إيجاد حلول لمشاكلها السكانية والاقتصادية والعسكرية².

وعرّف هاوسهوفر الجيوسياسية باعتبارها فرعاً من العوالم التي تشمل العلوم الطبيعية والإنسانية، وبذلك عمل على وضع فكرة التوسع النازي على أرضية مشروعة من خلال تطوير نظريته المتمثلة بالمجال الحيوي، كما قام بتحديد الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية للجيوسياسية الألمانية قبل الحرب العالمية الثانية، وأكد على ضرورة اعتماد ألمانيا لاستراتيجية ذات اتجاهين حيال بريطانيا: احتواء الكتلة البرية المركزية، واحتلال الشرق الأوسط من أجل قطع الطريق البحري على بريطانيا³.

ويعرفها الدكتور محمد عبد السلام في كتابه الجيوبوليتيكا على أنها معرفة علمية تتضمن مجموعة من المفاهيم التي تنطلق من المعطيات الطبيعية والبشرية الصادرة عن الفواعل السياسية وتهدف للسيطرة على مجال معين⁴.

¹ الديب، محمود، الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص 15-17

² رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مرجع سابق، ص 98

³ اوغلو، أحمد، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط3، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2014، ص 129

⁴ محمد، عبد السلام، الجيوبوليتيكا، علم هندسة السياسة الخارجية لدولة، المؤلف هو الناشر، مصر، 2019، ص 17-18

يرتبط مفهوم الدول في التعريفات السابق بالأرض والإنسان الذي يعيش عليها، وعليه نرى أنها تماثل الحالة الجيوسياسية على الأرض الفلسطينية حيث يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرض رؤية التخطيطية على أرض الواقع لابتلاع الأرض الفلسطينية لصالح إقامة مشروعه الاستيطاني التفريغي في الضفة الغربية.

2.2.4 الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوسياسية (الجيوبولتيك)

بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا شكل مفهوم الجغرافيا السياسية ومفهوم الجيوبولتيك واحدة من المواضيع الشائكة، فقد أصبح من الصعب الفصل بينهما، وصار الجيوبولتيك قرين التوظيف السيء للجغرافيا السياسية، وهو ما أضر بتطويرهما كعلوم، فقد وصل الأمر في بعض الدول باعتبارهم علمين مشبوهين يسعيان إلى زرع العداء والأطماع القومية، وعليه هناك معايير للتفرقة بينهما وهي على النحو الآتي¹:

1. تدرس الجغرافيا السياسية الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبولتيك تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدول لتنمو حتى لو وراء الحدود.
2. تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع، بينما الجيوبولتيك يعنى بأهدافه المستقبلية من زحزحة الحدود إلى تزيف الخرائط.
3. تنظر الجغرافيا السياسية إلى الدولة وحدةً ثابتة، بينما تعدها الجيوبولتيك كائناً عضوياً في حركة متطورة.
4. تعدّ الجغرافيا السياسية صورة الدولة، بينما الجيوبولتيك تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة.

¹ محمد، عبد السلام، الجيوبولتيكا، علم هندسة السياسة الخارجية لدولة، مرجع سابق، ص 47

النظرية الواقعية

تعود جذور النظرية الواقعية إلى المفكر الإغريقي ثيوسيددس الذي عمل على تفسير الحرب بين إسبارطة وأثينا، حيث قال إن تنامي قوة أثينا العسكرية جعل منها تهديدا إلى إسبارطة، وأن اهتمام أثينا في القوة العسكرية مكن أثينا من فرض إرادتها على إسبارطة¹.

وقد وصف ثيوسيددس عملية تطوير القوة في العالم اليوناني من خلال أن تقوم المدن بتسليح نفسها خوفا من أن تقع تحت حكم مدينه أخرى، وما أن تصبح لديها القوة العسكرية اللازمة حتى تشعر بأنها محمية، ومع تطور القوة لديها تقوم بمحاولة السيطرة على مدن الجوار وللد من امتدادها لا بد من بناء تحالفات بين المدن الأخرى².

وفي عصر النهضة ظهر المفكر الإيطالي نيقولا ميكافيللي ففي كتابه يرى أن الحاكم الذي يريد الاحتفاظ بالحكم وجب عليه ألا يتمسك بالفضيلة وعليه أن يستخدم مقدراته وفقا للحاجة، وأكد على الطباع الشريرة لدى الأفراد، وأن الحاكم عليه تبني سياسة مختلفة عن سياسة الأفراد العاديين من أجل تحقيق مصالح الدولة، ويرى ميكافيللي أن للعمل السياسي قواعد وقوانين خاصة ولا يوجد علاقة بين القيم السائدة والاتجاه الديني والأخلاقي وعليه لا بد من الفصل بين الأخلاق والسياسة عبر مبدئه الغاية تبرر الوسيلة³.

ويمكن القول إن النظرة الميكافيلية قد اتسمت بالسياسيات الحكومية الإسرائيلية على حد سواء، سواء حكومات الليكود أو العمل من أجل طلب الصوت اليهودي خصوصا المتطرف اليميني لديها، وهذا ما اتسمت به حكومات الليكود برئاسة نتنياهو.

¹ أندرو هيود، محمد الصفار، مدخل إلى الايديولوجيات السياسية، ترجمة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012، 65.

² فرج، أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007، 138.

³ مل، جون ستيوارت، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة وتعليق: إمام عبد الفتاح إمام وميشيل منياس، مكتبة المدبولي، القاهرة،

1996، ص8.

إن نظرية ميكافيللي القائمة على أولوية القوة على الحق تعد هي جوهر النظرية الواقعية السياسية المعاصرة، فالقوة العسكرية تهتم بتسخير كل الإمكانيات من أجل السيطرة¹.

ظهرت النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية عرفت بالنظرية الكلاسيكية (التقليدية) حيث جاءت لوضع إطار نظري وتحليل للسياسة الدولية، وفهم سلوك الدول والعلاقات بينها والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك لمعارضة النظرية المثالية التي كانت ترى أن العلاقات الدولية قائمة على المثل والأخلاق أو بمعنى ما يجب أن سيكون الوضع عليه عكس النظرية الواقعية التي تتنظر إلى العلاقات الدولية كما هي في الواقع².

ومن أبرز منظريها هانز مورجنثاو حيث يرى من خلال كتابة السياسة بين الأمم الصراع من أجل القوة والسلام تعدّ وحدها سببا مهما في تأسيس النموذج المعرفي الواقعي وهيمنته على حقل العلاقات الدولية، إن الصراع بين الدول هو صراع في سبيل القوة وإن السياسة الدولية هي صراع على القوة بغض النظر عن أهدافها وبذلك فإن القوة السياسية هي القدرة على التأثير في تفكير الآخرين وسلوكهم سواء عن طريق الأمر أو التهديد أو الإقناع أو بمزيج بين بعض تلك الوسائل، وعليه فإن الافتراض الرئيس للمدرسة الواقعية هو أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد³.

ومن أهم الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الواقعية يمكن أن نجملها على النحو الآتي⁴:

1. أهمية الموقع الجغرافي للدولة وتأثيره على مكانتها وتوجيه سياساتها.

¹ مورغانثاو، هانز، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام. ترجمة خيرى حماد، شيكاغو: ايلينويز، 1964، ص38.

² توفيق، سعد، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان، العراق، 2010، ص92

³ إبراهيم، عدوان، العلاقات السورية التركية، المحددات والقضايا، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019، ص37

⁴ توفيق، سعد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص93

2. إن طبيعة البشر ليست مجبولة على الخير والفضيلة، وإنما تقوم على الشر وامتلاك القوة وهذا سبب الصراعات والنزاعات الفردية والدولية.

3. ترى الواقعية أن توازن القوى هو القادر على تحقيق السلام الدولي وليس الموائيق والمعاهدات الدولية.

4. لا يقيم الواقعيون وزناً للأخلاق في مجال السياسة الدولية، ويميزون بين الأخلاق الفردية للأشخاص والأخلاق الواجب اتباعها من القادة والحكام والسياسيين ومدى أهمية تحقيق الغايات والأهداف للدولة على صعيد المصلحة القومية.

5. ترى النظرية الواقعية أن تضارب المصالح القومية هو المحرك للصراعات والنزاعات الدولية.

6. الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في النظرية الواقعية لهذا هي تسعى إلى تعزيز قوتها بصورة دائمة من أجل الحفاظ على البقاء وتحقيق الغايات والأهداف القومية.

في السبعينيات من القرن العشرين جاءت المدرسة الواقعية الجديدة حيث كان كينيث والتز أبرز منظريها حيث أطلق عليها الواقعية البنوية أو الهيكلية التي تعدّ تطورا عن الواقعية التقليدية من حيث انفتاحها على كل حقول العلوم الاجتماعية الأخرى والاستفادة منها وعدم اعتمادها على الحقل السياسي فقط، ومن أهم مآخذ الواقعية الجديدة على التقليدية¹:

1. وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومشوشة قامت بتحديدتها وتوضيحها بشكل دقيق.

2. عدم أخذها بنظرية العلوم الاجتماعية التي تساهم في إعطاء صورة شاملة للدراسات ذات العلاقة.

¹ إبراهيم، عدوان، العلاقات السورية التركية، المحددات والقضايا، مرجع سابق، ص 37

3. الاهتمام بالمجال الأمني السياسي في تحليل العلاقات الدولية، حيث كان هناك تغيب لعوامل مؤثرة في الحياة السياسية الدولية كزيادة اعتماد التبادل الاقتصادي مع المجال الأمني والسياسي.

نموذج القوة

إن القوة من المفاهيم الرئيسة في العلوم الاجتماعية بشكل عام، ويعتقد البعض أن أي فعل اجتماعي هو في جوهره ممارسة للقوة، وكل علاقة اجتماعية في حقيقتها معادلة للقوة، فعلاقة القوة تتخلل التنظيمات والنظم والعلاقات كافة بدءاً من الأسرة إلى المدرسة إلى الدولة إلى المجتمع الدولي¹.

وعليه فإن القوة التي سنتحدث عنها هي قوة الدولة الاستيطانية التي تسعى للاستيلاء على الأرض واستغلال سكانها واقتلاعهم من أرضهم وترحيلهم إلى دول الجوار وذلك عبر كسر إرادة السكان الأصليين بالقوة والإرهاب والإبادة والعنصرية، ويعمل الاحتلال الإسرائيلي على تشجيع الهجرة، هجرة البيض وازدواجية الجنسية، بينما الصهيونية تشجع هجرة اليهود فقط².

نظرية التمدد الجغرافي

يعد راتزل أستاذ الجغرافيا الألماني هو أول من درس الجغرافيا السياسية في كتابه الجغرافيا السياسية الذي يعد أول عمل منهجي بصياغته نظرية تحليل القوة والدولة، التي عدها كائناً حياً يستمد خصائصه من جغرافيته، وبما أنه كائن حي ينمو فتضيق عليه ملابسه فتدفعه لتوسيعها، كذلك الدولة ستضطر إلى التوسع في حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت حاجاتها،

¹ خالد، الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 2015، ص11

² حسين، غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، مرجع سابق، ص13

فحدود الدولة حدود زئبقية قابلة للتوسع والانكماش، وعلى الدولة أن تحافظ على رغبتها في التوسع دائماً، ولكي تنمو الدولة حدد راتزال سبعة قوانين، أطلق عليها قوانين تطور الدول وهي¹:

1. رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة أو الثقافة الخاصة بالدولة.
2. يستمر نمو الدولة إلى أن تصل إلى مرحلة الضم بإضافة وحدات أخرى.
3. حدود الدولة هي التي تحميها لا بد من الحفاظ عليها.
4. تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية.
5. الدافع إلى التوسع يأتي من الخارج.
6. الميل العام للتوسع ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد.
7. نمو الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها.

¹ محمد، عبد السلام، الجيوبولتيكا، علم هندسة السياسة الخارجية لدولة، مرجع سابق، ص212-213

الفصل الثالث

مخطط الضم: الدوافع والتداعيات

3.1 المقدمة

أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو بتاريخ 10 سبتمبر 2019 مشروعاً لضم مساحات شاسعة من الضفة الغربية من جانب واحد، الذي شكل مخططاً لضم أراضٍ فلسطينية جديدة تماشياً مع النوايا الإسرائيلية التي تعود إلى عام 1976، وشملت كل من وادي الأردن وشمال البحر الميت، ليتبع ذلك إصدار إدارة الرئيس الأمريكي ترامب لخطة السلام الإسرائيلية الفلسطينية في يناير عام 2020 التي أيدت فيها نية إسرائيل مصادرة الأراضي التي حددتها في مشروعها، إلا أن هذا المخطط لقي رفضاً كبيراً من الفلسطينيين والمجتمع الدولي، حيث يعد المشروع انتهاكاً صريحاً لبنود القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتفاقيات السابقة.

ويعد مشروع الضم الأحادي الجانب لأي جزء من مناطق الضفة الغربية ذا عواقب وخيمة على المجتمع الفلسطيني، لما يمثله المشروع من عملية استيلاء على الحقوق الفلسطينية، حيث سيساهم بصورة واقعية في عرقلة قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة ويزيد من ترسيخ سيطرة إسرائيل على الحياة الفلسطينية، لذلك شكل هذا الطرح الإسرائيلي صدمة كبيرة للرأي العام الدولي المؤيد للسلام في الشرق الأوسط، وأدانت العديد من الدول المشروع الإسرائيلي، وتمثل هذه التهديدات استرجاع للخلفيات الفكرية والسياسية والأيدولوجية للأحزاب اليمينية المهيمنة

على المشهد السياسي الإسرائيلي منذ عقدين، التي لا تؤمن بأي حق للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 ناهيك عن الأراضي المحتلة عام 1948¹.

3.2 الخلفية السياسية والأيدولوجية لمخطط الضم الإسرائيلي

تمتد منطقة الغور وشمال البحر الميت المقصودة ضمن مشروع الضم الإسرائيلي على مساحة 1.6 مليون دونم بمحاذاة الحدود الأردنية، وتشكل ما يقارب 30% من مساحة الضفة الغربية، وغالبية سكانها من الفلسطينيين، كان يعيش فيها في عام 2016 ما يقرب من 76 ألف شخص أغلبيتهم من الفلسطينيين بنسبة تصل إلى 84%، مقابل حوالي 16% من المستوطنين اليهود في معازل استيطانية أقيمت بالقوة على أراض مصادرة من الاحتلال².

تشكل الرغبة الإسرائيلية في ضم منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت أحد عناصر الأيدولوجيا التي تتبناها الأحزاب السياسية اليهودية في موقفها من ملف الأرض والديموغرافيا والأمن؛ ففي عام 1967 احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، وانقسمت النخبة الحاكمة في إسرائيل حول كيفية التصرف في هذه الأراضي، حيث رأى فريق منها أن ضم تلك الأراضي إلى سيادة إسرائيل، في الوقت الذي عارض فريق آخر فكرة الضم، ورأى أن تستغل الأراضي لاستبدالها في أي عملية تسوية سياسية مستقبلية إذ إن ضمها لإسرائيل سيشكل تهديداً ديمغرافياً لما يعرف بيهودية الدولة³.

¹ مركز دراسات الشرق الأوسط (هيئة التحرير)، *ضم إسرائيل لغور الأردن الخلفيات السياسية والأيدولوجية*، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 89، مجلد 23، 2019، ص 9.

² الكيالي، ماجد، *خطة الضم الإسرائيلية: الدوافع والمعوقات*، مرجع سابق، ص 42.

³ سالم، وليد، *فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية*، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، المجلد 280، 2020، ص 11.

ويشير الباحث هنا أن المخطط الإسرائيلي للضم تسعى من ورائه لقطع أي إمكانية تواصل لدولة فلسطينية مع الخارج، وبهذا ضم منطقة الأغوار ينهي عمليا موضوع الدولة والحدود.

وقد شكلت فكرة ضم غور الأردن بعد حرب العام 1967 مباشرة أحد مطالب مشروع "آلون" الذي اقترحه وزير الدفاع يغال آلون (حزب ماباي) على مجلس الوزراء الإسرائيلي في تموز/ يوليو 1976، وكان هذا المشروع جزءاً من التفكير بفرض تسوية إقليمية تهدف وفق توصيفات الاقتراح، إلى تحقيق ثلاثة أهداف مركزية، هي: إقامة حدود أمنية لإسرائيل بينها وبين الأردن، وتخلص إسرائيل من إدارة شؤون شريحة سكانية عربية قاطنة في هذه الأراضي وخدماتها المختلفة بهدف الحفاظ على الصبغة اليهودية للدولة (قومياً ودينياً)، وتحقيق ادعاء الحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل لليهود فقط¹.

خطة مشروع آلون

وقد حدد المشروع منطقة غور الأردن من نهر الأردن الممتدة حتى المنحدرات الشرقية لجبال نابلس وجنين غرباً لتبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وهكذا أيضاً بالنسبة لمنطقة القدس وضواحيها ومنطقة الخليل. أما بقية أراضي الضفة الغربية المحتلة فتعاد إلى السلطة الأردنية مع فصل تام بينها وبين هذه الأراضي، وبهذا إقامة معبر بين هذه الأراضي والأردن يمر في ضواحي مدينة أريحا².

وأثار المشروع في حينه معارضة شديدة من قطاعات إسرائيلية واسعة بما فيها الحكومة، ولم يصادق عليه داخل مجلس الوزراء ولا خارجه، ولكن المتتبع للسياسة الحكومية الإسرائيلية منذ

¹ مركز دراسات الشرق الأوسط (هيئة التحرير)، ضم إسرائيل لغور الأردن الخلفيات السياسية والأيدولوجية، مرجع سابق.

² حسن خريشة: مقابلة شخصية، نائب رئيس المجلس التشريعي، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/4.

ذلك الوقت وحتى اليوم يلاحظ أن مخططات الحكومة إزاء سياسة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس تجاوبت بشكل أو بآخر مع ما ورد في هذا المشروع؛ فقد دأب حزب العمل على إدراج مشروع آلون جزءاً من رؤيته السياسية لحل الصراع الإسرائيلي العربي الفلسطيني، الذي ظهر من خلال مساعي إسرائيل الدائمة بمنع قيام أي كيان فلسطيني من التماس الجغرافي مع أي رقعة أرض عربية أخرى، وخصوصاً مع أي من الأردن أو مصر¹.

وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو في برنامجه الانتخابي للكنيست في 17 سبتمبر 2019 عزمه ضم أراضي غور الأردن وشمال البحر الميت، ورغم أن هذا الإعلان كان في أجواء انتخابية يطمح من خلاله نتنياهو إلى كسب المزيد من الأصوات تمكنه من تصدر صناديق الاقتراع وتشكيل حكومة جديدة، فإن موضوع ضم الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عموماً، وغور الأردن وشمال البحر الميت خصوصاً، له خلفياته السياسية والأيدولوجية المتعلقة بالمجتمع الإسرائيلي وبطريقة الحكم في إسرائيل التي يهيمن عليها حزب اليمين وتوجهاته المتطرفة في الآونة الأخيرة، إلا أن مطلب ضم الغور الذي هدد به نتنياهو أصبح مدرجاً في البرامج الانتخابية للتيارات السياسية الإسرائيلية اليمينية كافة وتيارات وسط اليمين واليسار المنافس أيضاً².

وقد حافظ الجانب الإسرائيلي منذ عام 1967 على وتيرة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس، من خلال خلق وقائع جديدة على أرض الواقع، علاوة على أن المجتمع الإسرائيلي لا يؤمن بعملية السلام مع الفلسطينيين والعرب للتوصل إلى تسوية سياسية، خصوصاً بعد توجه

¹ مركز دراسات الشرق الأوسط (هيئة التحرير): *فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحليل من الاتفاقيات*، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 280، 2020، ص 156.

² الكيالي، ماجد، *خطة الضم الإسرائيلية: الدوافع والمعوقات*، مرجع سابق، ص 45.

المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف، حيث أصبحت الحكومات الإسرائيلية تمثل مصالح المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، مما أدى إلى تراجع فرص فكرة حل الدولتين بانتهاء مكان الدولة الفلسطينية وجغرافيتها عملياً¹.

وتسعى إسرائيل إلى التوسع على حساب الفلسطينيين من خلال الاستيلاء على أراضيهم والتفكير بالوطن البديل أو الكونفدرالية للسكان الفلسطينيين في الأردن، كما أن جميع الخيارات المطروحة تعزز التوجهات اليمينية المتطرفة في إسرائيل، لذلك تسعى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى مصادرة الأراضي ودعم فكرة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس، بحيث تتلاشى أي فكرة عملية ممكنة التنفيذ لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، وبذلك الحيلولة دون تنفيذ عملية السلام المتعثرة منذ العام 2000 التي أسس لها توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، والدليل على ذلك بأن جميع الممارسات الإسرائيلية لم تلتزم بما يفرضه عليها بنود الاتفاقيات الموقع، وتؤكد جميع السيناريوهات أن ضم الأراضي الفلسطينية في الغور أو غيرها وتوسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس لن ينهي الصراع القائم، بل يزيد من توتره وتصاعده سلباً، ويؤثر بشكل واضح على أي توجهات للتسوية السياسية بين الطرفين في المستقبل، ما يعني أن السياسة الإسرائيلية المتطرفة إزاء الفلسطينيين تشكل دائماً حافزاً مهماً لتصاعد المقاومة الفلسطينية وإشعال المواجهات مع الاحتلال والمستوطنين واليهود المتطرفين، وليس إلى الاستسلام للوقائع التي تفرضها قوة الاحتلال العسكري بالقوة في الأرض المحتلة².

¹ اللحام، سعيد، قرار الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية والأغوار والمستوطنات، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مجلد 24، العدد 92، 2020، ص 147.

² سالم، وليد، فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية، مرجع سابق، ص 13-14.

ويشير الباحث إلى أن التجربة العملية منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1948 تفسر تعثر عملية السلام نتيجة عدم إدراك الأطراف الإقليمية والدولية للحقائق التي تفرضها العقليّة اليمينية والأمنية والاستيطانية المتطرفة التي تسيطر على المجتمع الإسرائيلي، وإن خيارات الفلسطينيين أصبحت تنحصر في مقاومة الاحتلال شعبية وسياسية وبالقوة حيثما أمكن، الأمر الذي يعد مبرراً وفقاً للقانون الدولي وتجربة مسار التسوية مع إسرائيل وسياساتها العدوانية المعلنة ورفضها للالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي منذ تأسيسها وحتى اليوم، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي والدول العربية والإسلامية اتخاذ سياسات جديدة لمواجهة التطرف والتعنّت في الحكومات الإسرائيلية من جهة، وفي إنصاف الشعب الفلسطيني ورفع الظلم وإنهاء احتلال أرضه، وتقديم الدعم السياسي والقانوني والدفاع عن نضاله بكل الطرق من جهة أخرى، والعمل على ممارسة الضغوط على الموقف الأمريكي للضغط على إسرائيل لتقليل ممارساتها العدوانية بدلاً من مناصرته في مخالفة القانون الدولي وتعميق الظلم والعدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه.

3.3 الأبعاد الجيوسياسية الإسرائيلية لتنفيذ مشروع الضم

شكل الاستيلاء على الأرض تاريخياً ركناً أساسياً في الفكر والممارسة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية، وإن مبدأ الضم "القانوني" للأراضي المحتلة بالحرب لم يكن أمراً مستجداً بالنسبة إلى إسرائيل، فقد سبق وأن بسطت القانون والقضاء "الإسرائيليّين"، على قطاعات من الجليل والنقب بعد حرب 1948. ولم تكن هذه الأراضي ولا القطاع الغربي من القدس مشمولة في الدولة اليهودية، كما رُسمت في خريطة قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة، بل هي من غنائم الحرب التي أعقبت إعلان دولة إسرائيل. وقامت دولة الاحتلال بعد عام 1967 بضم القدس

الشرقية إلى حدودها في خطوة مخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وكذلك الجولان السوري. وإن الاستيطان في الضفة الغربية وأحكام السيطرة عليها ومحاولات الضم وفرض القانون والسيادة الإسرائيلية عليها، هي أصلاً عملية جارية على قدم وساق منذ بداية الاحتلال عام 1967¹.

ويعود تفسير امتناع إسرائيل عن ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لمجموعة من الأسباب أهمها حرصها على الحفاظ على أغلبية يهودية فيها، وتخوفها مما يسمى الخطر الديمغرافي أو القنبلة الديمغرافية، الذي يمكن أن ينجم عن وجود كتلة بشرية كبيرة من الفلسطينيين، بالإضافة إلى انقسام الإسرائيليين بشكل عمودي إلى تيارين متساويين تقريباً كان أولهما تيار وحدانية الشعب الذي يركز على يهودية الدولة بمعنى الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل، وتأكي اعتبارها دولة ديمقراطية لمواطنيها اليهود، أما التيار الثاني وهو اليمين القومي والديني الذي يقوده حزب الليكود الذي يركز على مبدأ تكامل الأرض بإعتبارها أرض إسرائيلي الكاملة والتي هي ملكاً لشعب إسرائيل، كما لم تكن الظروف الدولية والعربية مواتية في السابق لقيام إسرائيل بضم الأراضي المحتلة على نحو ما حصل خلال العقدين الماضيين، حيث كانت المقاومة الفلسطينية في أوجها، كما أن التضامن العربي كان أحسن حالاً، ناهيك عن انقسام العالم إلى معسكرين مع وجود الاتحاد السوفييتي السابق².

¹ نايف جراد: مقابلة شخصية، مدير معهد الأمن القومي، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/8/29.

² الكيالي، ماجد، خطة الضم الإسرائيلية: الدوافع والمعوقات، مرجع سابق، ص 42.

وتبعاً لما تقدم فقد تغيرت الظروف التي كانت تحول دون قيام اسرائيلي بضم الأراضي الفلسطينية التي شرعت لضمها والاستحواذ عليها وخاصة في الضفة العربية ومنطقة الأغوار، وذلك يعود للأسباب التالية¹:

1. تحرر إسرائيلي من العبء السياسي والأمني والاقتصادي نتيجة سيطرتها على شريط غزى الضيق مما يعني التخفيف من آثار الخطر الديمغرافي.
2. وجود سلطة فلسطينية او كيان ذو حكم ذاتي للسكان وليس للأرض، مما يعني ان اسرائيل ليست معنية بهم من أية ناحية، فثمة سلطة تدير شؤونهم، وبذلك تكون اسرائيل تحررت من الفلسطينيين، رغم انها ما زالت تسيطر عليهم من نواحي أخرى.
3. تفضيل المجتمع الاسرائيلي للأحزاب اليمينية دون تيارات اليسار والوسط، بدليل فوز حزبا الليكود بزعامة بنامين نتتياهو وحزب أزرق ابيض بزعامة نيبيني غانتس.
4. التأكيد العلني لخطّة دونالد ترامب الرئيس الأمريكي الذي تخلت في عهده الولايات المتحدة عن دورها كراعٍ لعملية المفاوضات وتملصت من موقفها التقليدي بخصوص الشأن الفلسطيني، وظهر ذلك من خلال اعتراف ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل، واعتبار الاستيطان عملاً مشروعاً.
5. ضعف النظام العربي الذي باتت الوحدات المشكلة له تعمل بشكل تنافسي او ضدي فيها بينها، وذلك مع ظهور محاور عربية مختلفة تصالحت مع اسرائيل وشكلت مصالح مشتركة بينها.

¹ Amnon Reshef, **Ramifications of West Bank Annexation: Security and Beyond**, 2018, p 22.

6. حالة الاضطراب الدولي والمجتمع والانهيال في المشرق العربي، اذ لم يعد هناك وجود

لشيء او خطر اسمه الجبهة الشرقية خاصة بعد ما حدث في العراق وسوريا ولبنان،

وبالتالي باتت اسرائيل تشعر بأنها دولة مستقرة في المنطقة.

ولعل الأسباب والدوافع التي جعلت الحكومة الإسرائيلية تقدم على إعلان مخطط الضم المزعم

تنفيذه يعود إلى مجموعة من الأسباب الآتية¹:

- الدعم والانحياز الأمريكي اللامحدود لإسرائيل.
- الضعف والاستكانة العربية وتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية في ظل عدم توقع إسرائيل ردودا عربية ودولية قوية رادعة لها.
- ضعف السلطة الفلسطينية ومحدودية الخيارات لديها في ظل اختيارها المفاوضات السلمية خيارا استراتيجيا وحيدا لحل الصراع العربي الإسرائيلي.
- الأسباب الداخلية المرتبطة بشعبية حزب الليكود ومكانة نتنياهو الداخلية.
- مصلحة اقتصادية وزراعية لإسرائيل.
- منع قيام أي كيان سياسي فلسطيني مستقل مترابط الأطراف.

ويمثل مشروع الضم الإسرائيلي طريقاً جديداً للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية

لصالح إسرائيل، وسيلغي سريان النظام العسكري على المستوطنات، وستقوم بلديات

المستعمرات باتخاذ قراراتها للتوسع الاستيطاني بذاتها ضمن المسطحات الهيكلية المخططة لها،

ومن دون الحاجة إلى إذن من الحكومة للقيام بذلك. وفي المقابل، لن يمنح الفلسطينيون الذين

سابقون في المناطق التي سيتم ضمها، بل سيعتبر هؤلاء مقيمين فلسطينيين لا حقوق لهم وفق

¹ عثمان عثمان: مقابلة شخصية، دكتور العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطوة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/8/26.

القانون الإسرائيلي، بحيث يتم تحويل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها الى الملكية الإسرائيلية¹. وقد تعددت الأبعاد الجيوسياسية المتشابكة التي دفعت إسرائيل للإعلان عن مشروع ضم الأغوار والكتل الاستيطانية والتي يمكننا عرضها كما يلي:

3.3.1 الأبعاد السياسية والأيدولوجية

يهدف قرار الضم من الناحية السياسية إلى إنهاء القضية الفلسطينية، ومحو معالم الهوية الوجودية الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني وإبطال حقه في تقرير المصير وتعطيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف كافة². ويأتي مشروع الضم وفقاً لفرضيات سياسية وأيدولوجية رئيسة قائمة على تعزيز مصالح إسرائيل السيادية المرتبطة برويتها لماهية الحل مع الطرف الفلسطيني، حيث إن مشروع ضم غور الأردن إلى إسرائيل يعمل على تطويق الدولة الفلسطينية المستقبلية. وعلى إحكام السيطرة الإسرائيلية عليها، فإسرائيل تريد دولة فلسطينية حدودها الجدار ودون القدس وغور الأردن، ومن هنا تؤكد إسرائيل أن حدود عام 1967 أساساً للتفاوض مع الفلسطينيين هي مجرد ادعاء لرفض أي مشروع للتسوية ما بين الطرفين، على اعتبار أن هذه الحدود غير قابلة للدفاع عنها، وتمثل عمقا استراتيجياً لإسرائيل³.

أما الهدف السياسي من وراء ضم الكتل الاستيطانية هو إنهاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية، من خلال عزل شمالها عن جنوبها، أو على الأقل جعلها دولة هزيلة غير قابلة للحياة، وتكريس ما يعرف بالقدس الموحدة، ومنع إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في القدس

¹ الحنيطي، احمد، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2016، ص 87.

² علي أبو دياك: مقابلة شخصية، أمين عام مجلس الوزراء السابق ووزير العدل السابق، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/6.

³ النحاس، فادي، إسرائيل ومخططات الضم التفاصيل والأهداف، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، العدد 280، 2020، ص

الشرقية، مما يعني أن إسرائيل تسعى للحفاظ على الحد الأدنى من السلطة الفلسطينية، وتقليص مهامها إلى مهام أمنية وإدارية أساسية فقط، كإدارة شؤون بلديات أو شؤون إنسانية وتفصيلية صغيرة دون الذهاب لتعزيز مكانتها السياسية¹.

وقد اتبعت سلطات الاحتلال سياسة تقوم على خلق الوقائع على الأرض والتدرج في عمليات الضم اللامرئي، مثل بناء المستوطنات الذي ضم ما يقارب 40% من مساحة الضفة الغربية؛ والجدار الذي ضم ما يقارب 10% من مساحة الضفة الغربية؛ كذلك الشوارع والطرق الالتفافية والمناطق الطبيعية والمحميات والمناطق العسكرية المغلقة كلها أدوات لضم أراضي الضفة الغربية دون السكان. وقد قوبلت هذه السياسة برفض فلسطيني واعتبرها المجتمع الدولي غير شرعية ومعيقة لعملية التسوية السياسية السلمية، وفي ظل إصرار اليمين الإسرائيلي المتطرف بزعامة نتنياهو على المضي قدماً بهذا السياسة الممنهجة، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية لتمرير القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 2334 في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما².

لكن السياسة الأمريكية تغيرت مع مجيء الرئيس ترامب، الذي اعترف بشرعية الاستيطان اليهودي وأعلن الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها في 6 كانون أول عام 2017، مما شجع اليمين الإسرائيلي المتطرف على مواقفه تجاه الاستيطان والضم، وتم التعبير عن تكريس ذلك بإصدار قانون أساس القومية اليهودية في 19 تموز/يوليو 2018، الذي أكد السردية الصهيونية بأن فلسطين هي وطن تاريخي لليهود، وأن أرض فلسطين هي حصر

¹ محمد اثنتيه: مقابلة شخصية، دكتور في جامعة الاستقلال، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/4.

² نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

للشعب اليهودي وحقه وحده في تقرير المصير عليها في دولته إسرائيل، معتبرا الاستيطان قيمة قومية عليا وحقا لليهود في كل أرض فلسطين التاريخية. وجاء الإعلان عن صفقة القرن في كانون ثاني 2020، ليعزز هذا المنحى ويشجع نتتياهو ولاحقا حكومته مع غانتس لطرح مخطط الضم بهدف فرض القانون والسيادة الإسرائيلية على أكثر من 30% من الضفة الغربية مؤكدا بأن الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة ماضية بسياساتها الاستعمارية الاستيطانية، وبموافقة ورعاية أمريكية، وشكل تقريراً صريحاً وواضحاً من جانب واحد لنتائج ما يسمى بالحل النهائي، يفرض الفهم الإسرائيلي الخاص لحل الصراع الذي يضمن كل مصالح إسرائيل الحيوية والاستراتيجية¹.

3.3.2 الأبعاد العسكرية والأمنية

لم تتوقف إسرائيل عن محاولة إبقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية منذ طرح مشروع ألون الموسع عام 1976 وذلك للاعتبارات الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية بسبب ضرورة ضمان منطقة الأغوار حدوداً آمنة لها، وتتطلب الفرضية الأساسية للمشروع على حرب أكتوبر عام 1973، التي عمقت مفهوم ضرورة وجود حدود دفاعية لإسرائيل، وأن التطور التكنولوجي العسكري لا يلغي أهمية الحدود الدفاعية والعوائق الطبيعية، بالإضافة إلى أن الضمانات السياسية لأمن إسرائيل خالية من أي قدرة على الردع، ويمكن تركيز الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية في ثلاثة محاور أساسية هي²:

1. منع إمكانية توسع الدولة الفلسطينية في كلا الاتجاهين نحو الأردن باعتبار أن غور الأردن يشكل فاصلاً ديموغرافياً ما بين منطقة غور الأردن شرقاً وبين سلسلة جبال نابلس والخليل

¹ نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد اشتية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

غرباً، ويمنع هذا الفاصل قيام دولة فلسطينية كبيرة على ضفتي نهر الأردن ويحافظ على الدولة الأردنية التي لا تشكل بديلاً لإقامة الدولة الفلسطينية.

2. اعتمدت إسرائيل لتبرير السيطرة على منطقة غور الأردن بعد احتلال العام 1967 على أحد مرتكزات النظرية الأمنية الإسرائيلية القائمة على ضرورة الحفاظ على العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، إذ إن ضعف إسرائيل من الناحية الجيوستراتيجية يزيد من خضوع إسرائيل للتهديد كلما ازدادت إمكانية إلحاق الضرر بها نتيجة طبيعتها الجغرافية، فجميع تقارير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منذ عام 2011 لم تتغير على الرغم من تراجع هاجس تكوين جبهة عربية موحدة تضم العراق وسوريا والأردن وإمكانية انضمام السعودية ودول أخرى، فما زالت مقولة إن إسرائيل تواجه خطراً واضحاً من الجبهة الشرقية وعلى جبهة سيناء قائمة، الأمر الذي جعل إسرائيل تواجه ضعف من الناحية الجيوستراتيجية، وذلك نتيجة لنضوج خيارات جديدة تبعاً لمجموعة من المتغيرات الإقليمية في ظل الأزمات العربية، مما دفع المؤسسة العسكرية في أثناء مراجعة استراتيجيتها العسكرية إلى مواجهة الأخطار المستقبلية في أطول الجبهات الحدودية لإسرائيل.

وقد شكلت الأبعاد العسكرية والأمنية سبباً واضحاً لتقوم إسرائيل بالتملص من الاتفاقيات لصالح نهج أحادي يعطي الأولوية للمقاربة الاستيطانية الاستعمارية. وتبعاً لذلك كان قرار القيادة الفلسطينية هو التحلل من كل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية بعد ما عازمت إسرائيل على تنفيذها لمشروع الضم، والمطالبة بإيجاد حلول دولية للتوصل إلى اتفاق شامل يمكن من

خلاله إيجاد حل شامل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والعمل على وقف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي القائم على ضم الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها¹.

كما أن العمق الاستراتيجي الدفاعي الضيق لإسرائيل بين الضفة الغربية والساحل الإسرائيلي يعزز ضعف إسرائيل من الناحية الجيوستراتيجية، حيث يتمركز فيه 80% من سكان إسرائيل، ومن أبرز التحديات أمام الاستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية كيفية مواجهة احتمال هجوم صاروخي مكثف على هذه المنطقة الضيقة ذات الكثافة السكانية العالية، وتتمركز بها أهم الصناعات والمشاريع والمؤسسات الإسرائيلية، منها المدنية والعسكرية، إضافة إلى تموضع عصب المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وببذلك فإن انعدام العمق الاستراتيجي الإسرائيلي يؤثر على زمن رد الفعل وقوة الردع الإسرائيلية في مواجهة أي مخاطر قد تواجهها، لذلك تعتمد إسرائيل على تفعيل قدرتها على الإنذار المبكر في حال وجود أي خطر قد يلحق بوجودها بالمجمل².

3. إبقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية يعزز مكانة القدس وذلك لأن منطقة غور الأردن تعد حلقة وصل مهمة للقدس مع مناطق داخل إسرائيل، وبهذا تعمل السيادة الإسرائيلية في الضفة الشرقية على تعزيز وجود ومكانة القدس منطقة مهمة في قلب خارطة دولة إسرائيل وليس في أطرافها، فإسرائيل تتخوف من بقاء القدس في أطراف إسرائيل، مما دفعها للعمل على ضم أكبر رقعة من الأراضي حولها وفصلها عن الأراضي الفلسطينية في حال أقيمت دولة فلسطينية مستقلة، وبهذا تبقى هي متصلة جغرافياً معها،

¹ الإعلان، إلهام، أثر التحديات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي الأردني (2000-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2015، ص 35.

² النحاس، فادي، إسرائيل ومخططات الضم التفاصيل والأهداف، مرجع سابق، ص 33-34.

لذلك ما زالت إسرائيل تسعى إلى تطويق الدولة الفلسطينية بتجمعات استيطانية من كل الاتجاهات¹.

وقد ظهرت بعض المواقف الإسرائيلية المعارضة للمبررات العسكرية للضم بل تعدّ هذه المواقف - تطبيق السيادة في غور الأردن والمستوطنات وأجزاء من الضفة - أهم المنعطفات الاستراتيجية والمركزية والأصعب في تاريخ إسرائيل ومستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية، مما سيشتعل الفوضى إلى حد انطلاق انتفاضة ثالثة، وقد أكد خبراء وجنرالات إسرائيليون عسكريون منذ أكثر من عشرين عاماً بأن هناك تحولات وتغيرات جيوسياسية ستحصل في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تطور التكنولوجيا العسكرية وأساليب القتال، التي أدت إلى تقليل الأهمية العسكرية لغور الأردن بالنسبة لإسرائيل، حيث تستبعد الأوساط المؤيدة لهذا الموقف قيام جبهة عربية موحدة قادرة على تهديد الأمن القومي الإسرائيلي، فقد تغيرت المعادلة لصالح إسرائيل بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر مصر عام 1978 والأردن في عام 1994، وتدمير القدرة العسكرية للعراق بعد الغزو الأميركي في عام 2003، وتدمير القدرات العسكرية السورية².

ونظراً للوضع الطبوغرافي تدعي إسرائيل قدرتها على مواجهة أي ضربات جوية للقوات العربية من داخل الحدود الأردنية في حال حدوث أي هجوم بري محتمل من جهة الشرق، إذ إن الجيش الإسرائيلي قادر على مواجهة ذلك بضربات جوية للقوات العربية داخل الحدود الأردنية ونقل المعركة إلى الأراضي الأردنية أضف إلى ذلك الاستعانة بالقدرات الدفاعية الموجودة على امتداد غور الأردن ومنحدرات جبال نابلس وجنين، كما أن التغييرات في المحيط الجيوسياسي

¹ محمد اثنتية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد شراكة: مقابلة شخصية، رئيس هيئة تسوية الأراضي، موضوع حول الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/8.

المرتبطة بكيفية إدارة الحرب الحديثة، تعطي أفضلية للحرب من بعيد على حالة الدفاع القريب على خط المواجهة، ويبقى الضمان الأساسي الضعيف لأمن إسرائيل قائم على الاتفاقيات والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، لذلك تبقى منطقة غور الأردن منطقة قابلة للضبط العسكري من وجهة النظر الإسرائيلية¹.

وتدعي إسرائيل قدرتها على مواجهة أي ضربات جوية للقوات العربية من داخل الحدود الأردنية في حال حدوث أي هجوم بري محتمل من جهة الشرق، إذ إن الجيش الإسرائيلي قادر على مواجهة ذلك بضربات جوية للقوات العربية داخل الحدود الأردنية ونقل المعركة إلى الأراضي الأردنية أضف إلى ذلك الاستعانة بالقدرات الدفاعية الموجودة على امتداد غور الأردن ومنحدرات جبال نابلس وجنين، كما أن التغييرات في المحيط الجيوسياسي المرتبطة بكيفية إدارة الحرب الحديثة، تعطي أفضلية للحرب من بعيد على حالة الدفاع القريب على خط المواجهة، ويبقى الضمان الأساسي الضعيف لأمن إسرائيل قائم على الاتفاقيات والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، لذلك تبقى منطقة غور الأردن منطقة قابلة للضبط العسكري من وجهة النظر الإسرائيلية².

ويمثل زعزعة الاستقرار على الحدود الشرقية التي تمتاز بحالة هدوء كبير أبرز المخاوف من مشروع الضم، الذي يشمل الخوف على استقرار المملكة الأردنية الهاشمية، فحسب الادعاءات المعارضة لمشروع الضم فإن النظام الهاشمي يرفض هذا المشروع، وذلك لأن الضم هو كلمة

¹ محمد اشتيتيه: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

مرادفة لفكرة الوطن الفلسطيني البديل، أي دمار المملكة الهاشمية من أجل قيام دولة فلسطينية، كما في نظر الأردن، ومثل هذه الخطوة هي انتهاك جوهرى لاتفاق السلام بين الدولتين¹.

وقد ينشأ تهديد استراتيجي لاستقرار الأردن الداخلي، بسبب تصعيد الموقف الفلسطيني المحتمل من المشروع، وذلك بالتزامن مع الضائقة الاقتصادية القاسية التي يعاني منها الأردن، وستؤدي خطة الضم إلى تفكك السلطة وتوسيع السيطرة الإسرائيلية، والتقدم نحو فكرة الدولة الواحدة التي نجد اليوم انتشاراً متزايداً لها على الساحة الفلسطينية، أو إعادة فكرة أن الأردن الوطن البديل للفلسطينيين، من هنا يعدّ النظام الأردني مشروع الضم مرادفاً لفكرة الوطن الفلسطيني البديل، ويعني ذلك بالتحديد القضاء على المملكة الهاشمية لصالح إقامة دولة فلسطينية، إذ لا يوجد بديل للأردن مكوناً حاسماً في أمن إسرائيل، فالتعاون الأمني مع الأردن يحفظ الهدوء والأمن على طول أكبر حدود عربية مع إسرائيل، ويقدم لها عمقاً استراتيجياً يشمل أيضاً إيران².

وقد شكلت صفقة القرن داعماً للمبررات الأمنية والعسكرية والتي مثلت خطراً جوهرياً على الأمن القومي الفلسطيني، وتعتبر عن مرحلة جديدة من مراحل تصفية القضية الفلسطينية، كما أن خطورتها تكمن في أنها فتحت مجالاً للتطبيع بين العرب وإسرائيل حتى دون التوصل إلى تسوية للنزاع، وقد كسرت هذه الصفقة كل قواعد التسوية للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واعطت مشروعية لقواعد حل جديدة أفرغت حل الدولتين من مضمونه السيادي، حيث وضعت

¹ زهران، إيمان، هل ستنتج التحركات الإسرائيلية في ضم الضفة الغربية وغور الأردن، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 59، 2020، ص 94.

² محمد غانم: مقابلة شخصية، رئيس سلطة الأراضي، موضوع حول الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/8/23.

الصفحة 35 شرطاً تعيق إعلان استقلال وقيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المتفق عليها بين الطرفين تبعاً للاتفاقيات الموقعة¹.

لذا يرى الباحث أن الأبعاد السياسية لخطة الضم وتداعيات الجيوسياسية المحتملة قد ينجم عنها تداعيات خطيرة في العلاقة الإسرائيلية الأردنية، في ظل المخاوف الأردنية من ارتدادات تلك الخطة على الداخل الأردني وبهذا إعادة إحياء مشروع الوطن البديل، الذي يهدد استقرار الأردن بشكل مباشر وكبير.

3.3.3 الأبعاد الاقتصادية

تتعدد الأبعاد الاقتصادية من مشروع ضم غور الأردن والسيطرة عليه ومن أبرزها ما يلي:

السيطرة على المياه

تشكل مياه الأغوار ثلث احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية حيث تضم الأغوار حوض المياه الشرقي، ويشكل حوالي 170م مكعب من مياه الضفة، ويعد سلب الفلسطينيين لحقوقهم المائية والسيطرة على مصادر المياه من أهم الأهداف الاقتصادية، إذ تقوم إسرائيل بسياسات مائية تهدف إلى تحكم ديموغرافي واقتصادي وإنتاجي في تلك المنطقة، من خلال السيطرة على المياه والآبار الجوفية، وعدم السماح بحفر آبار جديدة أو استصلاح الآبار بهدف خفض كميات المياه التي قد يستخدمها الفلسطينيون، إذ تسيطر إسرائيل على حوالي 90% من مصادر المياه الجوفية، ما يدفع سكان الأغوار إلى الهجرة نتيجة حرمانهم من المياه التي توفر لهم القدرة على ممارسة أعمال الزراعة في أراضيهم، أي عدم القدرة على البقاء والصمود، وهذا سيفقد مشروع

¹ عودة، رمزي، تداعيات مخطط الضم على نظرية الأمن القومي الفلسطيني.. وآليات التصدي، مجلة فلسطين لأبحاث الأمن القومي، 2021، ص 94.

الضم الفلسطيني ما يقارب 4 ملايين متر مكعب من مياه نهر الأردن، مما ينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي الفلسطيني وخسارة سلتهم الغذائية المتمثلة بالمساحات الزراعية الواسعة في الأغوار، وفي المقابل تحصل المستوطنات اليهودية على مياهها من مخزون المياه الجوفية الفلسطينية، على الرغم من أن اتفاقية أوسلو تفرض على إسرائيل الامتناع عن توسيع التنقيب عن المياه¹.

ويشير الباحث هنا إلى أن قضية المياه هي من الدوافع الاستراتيجية لأي مخطط إسرائيلي للضم أو الاستيطان، فهي بمنزلة الدافع الرئيس للسيطرة والاحتلال.

السيطرة على الاقتصاد الزراعي

يهدد مخطط الضم الأمن المائي والغذائي الفلسطيني، لأن معظم مناطق الضفة تعتمد على ما تنتجه الزراعة في الأغوار، حيث تعدّ أراضي الأغوار الفلسطينية من أكثر الأراضي الفلسطينية خصوبة. وتمثل 50% من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية، فتقدم ما يقارب 60% من إجمالي ناتج الخضار، وتصلح هذه الأراضي لزراعة النخيل وإنتاج أجود أنواع التمور القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية².

وتعتمد منطقة الأغوار على الاقتصاد الزراعي النباتي الأساسي أكثر من اعتمادها على الثروة الحيوانية، حيث استخدمت إسرائيل عملية الاستيطان الفردي للسيطرة على مناطق واسعة وتهديد الرعاة الفلسطينيين وضرب الثروة الزراعية الحيوانية.

¹ مجدي الصالح: مقابلة شخصية، وزير الحكم المحلي، موضوع حول الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/8/26.

² مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسليم (2017). خلفية عن غور الأردن. عبر الموقع الإلكتروني

https://www.btselem.org/arabic/jordan_valley

ومن الناحية الاقتصادية فإن منطقة غور الأردن تمتد من جنوب بحيرة طبرية إلى شمال البحر الميت، وهناك دوافع اقتصادية للمخطط الإسرائيلي بضم غور الأردن حيث إن منطقة الأغوار من أهم المناطق الغنية بالأراضي الزراعية والموارد المائية، وتمثل حوالي 30% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وبتوافق مع قرار ضم الأغوار قرار ضم المستوطنات الجاثمة على أرضنا في الضفة الغربية وإخضاعها للقانون الإسرائيلي والسيادة الإسرائيلية واعتبارها جزءاً من دولة إسرائيل¹.

كما تحتل منطقة الأغوار دوراً مهماً في تطوير الصناعات الغذائية الإسرائيلية، حيث سيطرت على الثروات الطبيعية من خصوبة الأراضي والمياه الوفيرة، واستغلت وجود أيدي عاملة رخيصة، حيث تعمل نسبة عالية من السكان الفلسطينيين في المستوطنات القائمة هناك وتعتمد عليها مصدراً للعيش بدلاً من أن تعتمد على الإنتاج المحلي الذي يفتقد إلى بنية تحتية ملائمة ومشجعة للعمل، في ظل عدم توفر دعم كاف من السلطة الفلسطينية لهؤلاء السكان، مما ساهم في تعلق السكان المحليين بالاقتصاد الزراعي الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك ما تشكله منطقة الأغوار من أهمية حقيقية بسبب الثروة الطبيعية الهائلة التي تشملها، إذ تشكل مصدراً مهماً للدخل في السياحة والعلاج والأملاح بمختلف أنواعها، ولكونه دفيئة زراعية مناسبة في فصل الشتاء².

3.3.4 الأبعاد الديموغرافية

من أجل إيجاد بدائل لحل مشكلة الانفجار السكاني في داخل إسرائيل وارتفاع أسعار العقارات، فقد انصب الاهتمام على خطة الضم لحل تلك الإشكاليات، فكانت خطة ضم الإوار إحدى تلك

¹ علي أبو دياك: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² نسبية، منير، استراتيجيات حقوقية ممكنة في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري، جامعة القدس - مركز دراسات القدس، العدد 7، 2020، ص 255 - 257.

الحلول المطروحة، وبالتالي عملت إسرائيل على تهجير غالبية سكان الأغوار إلى الأردن وتدمير عشرات التجمعات السكنية، حيث إن كثافة سكانية فلسطينية قليلة تتناغم مع مبدأ الاستيطان، لتسهل عملية السيطرة على الأرض، أما من الناحية النظرية فإن تطبيق مشروع الضم يمكن أن يمنح حق الإقامة لفئة قليلة معينة، ومعظم السكان سوف يرحلون إلى أقرب مدينة كبيرة، أما فيما يتعلق بالتكتلات الاستيطانية القائمة هناك ستصبح في بؤرة المخطط الديمغرافي الإسرائيلي، مما يضمن وجود أغلبية يهودية وأقلية فلسطينية في محيطها¹.

ويؤكد الباحث أن السياسة التي تطبقها إسرائيل في غور الأردن تتماشى مع تصريحات القيادات الإسرائيلية حول مشروع الضم الإسرائيلي، وتشير إلى أن الدافع من ورائها ليست دوافع أمنية بحتة، بل هي دوافع سياسية بامتياز، وتتمثل هذه الدوافع في ضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية لإسرائيل، إذ تسعى إسرائيل إلى أمنة الموقف السياسي من مشروع الضم، الأمر الذي ينعكس على غالبية المواقف الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، فكونها لا تملك رؤية وإستراتيجية سياسية واضحة، فإنها تتمسك بالرؤية الذهنية والهاجس الأمني، هناك شبه إجماع في إسرائيل حول مخططات الضم، وعلى وجه الخصوص ضم الكتل الاستيطانية في معاليه أدوميم وغوش عتصيون وأريئيل وغيرها من المناطق الحيوية في غور الأردن. وعليه، فإن الحكومة الإسرائيلية لم تواجه أي إشكالية في ترويج خطة الضم، إذ تمارس سياسات الضم التدريجي منذ عقود ضمن إجماع وطني إسرائيلي كبير، كما تتمحور التجاذبات في القضايا السياسية والأمنية حول مخطط الضم حول سياق التوقيت وكيفية تنفيذ هذا المشروع، وليس حول فكرة الضم بشكل

¹ سالم، وليد، فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية، مرجع سابق، ص 265.

عام، مما يعني أن تأجيل مخطط الضم ليس هزيمة لمشروع الضم، بل إنه مجرد تأجيل تكتيكي نتيجة الظروف مختلفة التي رافقت الإعلان عن المشروع¹.

وفقاً لاتفاقيات أوسلو، فإن السيطرة على الضفة الغربية تنقسم في ثلاث مناطق وهي مناطق "أ"، "ب"، "ج"، التي يتم من خلالها تحديد توزيع السيطرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، حيث تشكل المنطقة "أ" حوالي 18% من الضفة الغربية، وتتألف من مناطق حضرية كبيرة وتخضع للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية، وتشكل المنطقة "ب" حوالي 21% من الضفة الغربية وتتكون من مناطق عمرانية خارج المراكز السكانية الرئيسية، وفي المنطقة "ب" تسيطر السلطة الفلسطينية على الشؤون المدنية وتحفظ إسرائيل بالولاية القضائية على المخاوف الأمنية، بينما تشكل المنطقة "ج" حوالي 60% من الضفة الغربية وتمتاز بكثافة سكانية منخفضة، حيث توجد فيها غالبية الأراضي الزراعية وموارد المياه في المنطقة "ج"، وتدير السلطة الفلسطينية خدمات الصحة والتعليم بينما تمتلك إسرائيل السيطرة المدنية والعسكرية الكاملة عليها².

وعلى الرغم من أن هذا الترتيب كان المقصود به أن يكون تدبيراً مؤقتاً، إلا أن توقف عملية السلام ساهم في تقسيم الضفة الغربية إلى أجل غير مسمى، واستخدمت إسرائيل سيطرتها على المنطقة "ج" للانخراط في سياسات الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية، وجعلت حتى الآن 36% من الضفة الغربية غير متاحة للفلسطينيين، بما في ذلك آلاف الدونمات من الأراضي المملوكة ملكية خاصة، ولتعزيز سيطرتها على المنطقة، تم نقل جزء كبير من هذه الأراضي المصادرة إلى المستوطنات الإسرائيلية، التي تضم اليوم حوالي 400 ألف مستوطن يعيشون في أكثر من

¹ نسبية، منير، استراتيجيات حقوقية ممكنة في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري، مرجع سابق، ص 260.

² دلال عريقات، مقابلة شخصية، نائب رئيس الجامعة العربية الأمريكية للعلاقات الدولية، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/5.

200 مستوطنة وبؤرة استيطانية في الضفة الغربية، ويخضع في المناطق المتبقية من المنطقة "ج" النشاط الفلسطيني لرقابة شديدة، ويتطلب البناء فيها من أي نوع تصريحاً من إسرائيل، وهو أمر لا يُمنح أبداً ويعرقل النشاط الاقتصادي الفلسطيني نتيجة هذه من القيود¹.

3.4 سياسة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية والاقتراحات المطروحة

بعد حرب حزيران 1967، سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية وغزة والجولان والقدس الشرقية، وقامت إسرائيل على الفور بتطبيق سيادتها على المناطق الواقعة شمال وشرق وجنوب القدس الغربية وبدأت عملية سريعة لبناء المستوطنات في الأراضي التي تم ضمها، وما زالت هذه العملية مستمرة في بقية الأراضي المحتلة، حيث تعد إسرائيل أنه ومن خلال إقامة المستوطنات في المناطق المرغوبة يمكن أن تتجح في تهيئة المنطقة للاستيعاب في المستقبل. وفي أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ظهر سببان من الأسباب المنطقية لخطط الاستيطان الاستراتيجية، الأول هو أنه سيتعين ضم بعض الأراضي المحتلة لأغراض أمنية، مما أدى إلى الضم الأحادي لمرتفعات الجولان في عام 1981، وقد تم استخدامه لتبرير الكثير من التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، والثاني هو أن لإسرائيل حقاً تاريخياً ودينياً وقانونياً في الضفة الغربية بأكملها أو ما يشار إليه باسم يهودا والسامرة، وهذا هو الاعتقاد الشائع من اليمين الديني وهو الموقف الرسمي للحكومات في إسرائيل.

واعتماداً على الرؤية والأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية ظهرت بعض المقترحات لضم مجموعة من الأراضي الفلسطينية على مر السنين، يمكن تقسيمها كما يلي²:

¹ حسين الأعرج: مقابلة شخصية، رئيس ديوان الرئاسة ووزير الحكم المحلي السابق، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/7.

² ARIJ (2019), "Assessing the Impacts of Israeli Movement Restrictions on the Mobility of People and Goods in the West Bank." ARIJ. 2019.

3.4.1 مقترحات ضم وادي الأردن

كان وادي الأردن ومحيطه أو ما يعرف بالمرر الشرقي للضفة الغربية هدفاً لجهود الضم منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، وترى خطة ألون لعام 1967 بأن السيطرة الدائمة على وادي الأردن تعد ضرورة واضحة للحفاظ لأمن إسرائيل وأوصت بإقامة مستوطنات هناك، ومنذ ذلك الحين، أنشأت إسرائيل أكثر من 30 مستوطنة، يعيش فيها ما يقرب من 13000 مستوطن، ونقلت 86% من وادي الأردن إلى مجلسين استيطانيين إقليميين، في حين لا يُسمح للفلسطينيين البالغ عددهم حوالي 80 ألف شخص بالوصول إلا إلى 5% فقط من المنطقة¹.

وقد أعلن رئيس الوزراء السابق نتنياهو عن خطط لضم المنطقة من جانب واحد بعد اكتمال الضم الفعلي، إذ سيتمد الضم إلى المرر الشرقي بأكمله تقريباً، وهو ما يمثل ما بين 17% إلى 22% من الضفة الغربية، وهو ما يتجاوز بكثير النهج الأصلي المفصل في خطة ألون. وعلى الرغم من التغيير الواضح في العقود القليلة الماضية بشكل جذري في المشهد الأمني القائم على حاجة إسرائيل للسيطرة الإقليمية على وادي الأردن، حتى إن بعض المحللين الأمنيين يفترضون أن الضم الأحادي للمنطقة من شأنه أن يخلق مخاطر أمنية أكثر مما قد يعالج².

ويهدد ضم الأغوار فرص إقامة الدولة الفلسطينية بأركانها الثلاثة: الشعب، والأرض، والنظام السياسي، حيث إن تنفيذ قرار الضم ينتج عنه إخلاء المنطقة من سكانها الأصليين، بالإضافة إلى اقتطاع جزء كبير يتعدى ثلث مساحة الضفة الغربية، والمساس بمكونات الشخصية القانونية الاعتبارية للدولة الفلسطينية وإسقاط مبدأ السيادة بشقيه الخارجي الذي يعني الاستقلال السياسي

¹ محمد اشتية مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² Al Jazeera, (2020), "Palestinian President Abbas Says Accords with Israel, US Are Void." Israeli-Palestinian Conflict News | Al Jazeera, Al Jazeera, 20 May 2020, www.aljazeera.com/news/2020/05/palestinian-president-abbas-accords-israel-void-200519214402347.html.

والمساواة بين جميع الدول صاحبة السيادة، والسيادة الداخلية ببسط الدولة سلطاتها الكاملة على كل شعبها وكامل إقليمها. كما أن تنفيذ قرار الضم ينتقص من الولاية القانونية والقضائية وإعاقة عمل المنظومة التشريعية والتنفيذية للسلطة الوطنية على أراضي الدولة الفلسطينية، وعرقلة المحاكمة العادلة وإنفاذ القانون وتنفيذ الأحكام القضائية، والمساس بحقوق المواطن الفلسطيني وحياته الأساسية كافة¹.

3.4.2 مقترحات لضم مستوطنات الضفة الغربية

بدأت إسرائيل في أواخر السبعينيات في دعم التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، مسترشدة باقتراحين مؤثرين بشكل خاص، حيث شددت خطة شارون على مبرر أمني وجادلت بأن وجود أرض متجاورة للفلسطينيين من شأنه أن يخلق خطراً أمنياً غير مقبول لإسرائيل. بناءً على ذلك، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الحين شارون إلى إقامة مستوطنات في مناطق رئيسة وضمها في نهاية المطاف للجميع باستثناء عدد صغير من الجيوب المأهولة بالسكان الفلسطينيين. علاوة على ذلك، كان التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية مدفوعاً بمنطق اليمين التاريخي والديني، الذي اكتسب أهمية كبيرة خلال هذه الفترة، وقد نصت خطة "دروبلين" على سبيل المثال، على أن إنشاء المستوطنات من شأنه إزالة أي ذرة من الشك بشأن نية إسرائيل الاحتفاظ بمنطقة يهودا والسامرة إلى الأبد².

منذ ذلك الحين، تم إنشاء أكثر من 100 مستوطنة تضم حوالي 400000 مستوطن في جميع أنحاء الضفة الغربية، وفي أواخر عام 2019، أعلن نتنياهو عن نيته لضمها من جانب واحد،

¹ علي أبو دياك، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² B'tselem, "Dispossession and exploitation: Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea." B'tselem. 2011.

نظراً لتوزيعها عبر الضفة الغربية، فإن ضمها سيؤدي إلى تصدع كبير في المنطقة، مما يخلق الجيوب الفلسطينية المكتظة بالسكان التي تدعو إليها خطة شارون، ويتضح هذا في خريطة المفاهيم لخطة ترامب للسلام لدولة فلسطين بعد الضم¹.

3.4.3 مقترحات لضم المنطقة "ج"

تم تقديم مجموعة من مشاريع قوانين التي تدعو إلى ضم 60% من الضفة الغربية المعروفة باسم المنطقة "ج" إلى الكنيست الإسرائيلي في العامين الماضيين، وتشمل هذه المشاريع ضم المنطقة "ج" ووادي الأردن ومستوطنات الضفة الغربية وأكثر من ذلك بكثير، وستتألف نسبة الـ 40% المتبقية من شبكة مفككة ومكتظة من الجيوب الفلسطينية، التي من شأنها أن تحتفظ بسيادة الحد الأدنى في شيء أقل من كونها دولة، وعلى الرغم من عدم وجود خطط حالية للضم الوشيك، إلا أن هذه الفكرة ستبقى تشكل جزءاً من المحادثة السياسية (أمريكيون من أجل السلام الآن 2018).

3.5 تداعيات مشروع الضم الإسرائيلي لغور الأردن فلسطينياً

الأغوار هي البوابة الشرقية للدولة الفلسطينية على امتداد الحدود مع الأردن إذ إن تنفيذ قرار الضم سيترتب عليه نتائج جيوسياسية تشمل تغييرات جوهرية على امتداد أراضي الضفة الغربية من قرية العوجا في محافظة أريحا جنوب الأغوار حتى قرية بردلة في محافظة طوباس شمال الأغوار، فهناك 27 تجمعاً سكانياً في الأغوار، من ضمنها 11 تجمعاً سكانياً في الأغوار الشمالية تتبع لمحافظة طوباس، وتضم قرى بردلة وكردلة وعين البيضا والمالح، التي تحتوي على 10 آبار. والأغوار الوسطى التي تتبع محافظة نابلس وفيها 4 تجمعات سكانية، وتضم

¹ حسين الأعرج: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

قرى الجفتلك ومرج النعجة ومرج الغزال والزبيدات وفروش بيت دجن، التي تحتوي على 68
بئراً. والأغوار الجنوبية التي تتبع لمحافظة أريحا وفيها 12 تجمعاً سكنياً وتضمّ مدينة أريحا،
وقرى الديوك والنويعمة والفصايل والعوجا والخان الأحمر والنبي موسى، وتحتوي على 91
بئراً. ولا شك بأن هذا الاقتطاع الجغرافي من الأراضي الفلسطينية وما يترتب عليه من إخلاء
للمواطنين والسيطرة على الأراضي الزراعية والآبار سينجم عنه الكثير من التغيرات التي تهدد
الاقتصاد الفلسطيني وإمكانيات صمود المواطن الفلسطيني مما يترتب عليه تغير قواعد الصراع
الفلسطيني الإسرائيلي وعناوينه¹.

يميل البعض في إسرائيل إلى رؤية الرفض الفلسطيني لخطة ترامب على انها فرصة سانحة
لتحركات واسعة النطاق نحو الضم في الضفة الغربية. ومع ذلك، عند النظر على المدة الطويل،
يتضمن الضم العديد من المخاطر من جميع الابعاد - الأمن والاقتصاد والمجتمع المدني
والمكانة الدولية والإقليمية - بالإضافة إلى الخطر الفعلي المتمثل في تسريع الانزلاق إلى واقع
الدولة الواحدة. وحسب وجهة نظر الامن القومي الإسرائيلي، فمن أجل الحفاظ على دولة
إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وأمنة وأخلاقية، من الضروري تبني مكونات خطة معهد
اسرائيل للأمن القومي التي تعزز الأمن وفي نفس الوقت القيام بما يلزم من أجل تكريس عملية
النفصال عن الفلسطينيين، وهذا بالضرورة ما يؤدي الى خلق واقع استراتيجي أفضل لدولة
اسرائيل².

وأدت عقود من الاحتلال إلى تصدع كبير في الضفة الغربية، وفقاً لاتفاقيات أوسلو تحيط
المنطقة "ج" التي تسيطر عليها إسرائيل بالمراكز السكانية الفلسطينية المحددة بالمنطقة "أ" و "ب"،

¹ علي أبو دياك، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² سالم، وليد، فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية، مرجع سابق.

وقد سهّل ذلك توسيع المستوطنات وما يرتبط بها من نظام من القيود على الحركة أدى إلى عزل المجتمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، مما أدى إلى تدمير التماسك الاجتماعي وتقليص النشاط الاقتصادي نتيجة انتشار مواقع المستوطنات فيما بينها، تحتوي الضفة الغربية على إجمالي 705 نقطة تفتيش أو حواجز من نوع ما، كما يُحظر على الفلسطينيين، أو يُحظر عليهم جزئياً، استخدام 59 كم من الطرق، إضافة إلى جدار الفصل العنصري الذي بدأت إسرائيل ببنائه في عام 2002 الذي عزل حتى الآن 12.5٪ من الضفة الغربية الذي يعد مصدراً مهماً للانقسام، وبذلك فرض هذا الواقع ضرورة حصول الفلسطينيين الذين يسعون للوصول إلى المنطقة المعزولة المعروفة باسم منطقة العزل الغربي أو منطقة التماس على تصريح من إسرائيل ويجب عليهم السفر عبر نقاط التفتيش المحددة في الجدار¹.

¹ سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مديرة وحدة مراقبة الاستيطان، مركز أريج (معهد الأبحاث التطبيقية)، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/8.

خريطة (8)

كيفية تقسيم إتفاقية أوسلو للضفة الغربية



بالنظر إلى توزيع المستوطنات، فإن ضم كتلتها الأرضية الجماعية من شأنه أن يحرم الضفة الغربية بشكل دائم من التواصل الجغرافي، وهذا يعزز أوجه القصور الحالية في الحركة بدرجات متفاوتة¹.

¹ محمد اشتية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

واعتماداً على مصفوفة المنفعة الحدية للاحتلال الاسرائيلي، فان قيام الاحتلال بعملية الضم أو

التهديد بها سيؤدي الى نقصان المنفعة الحدية للاحتلال وذلك من خلال الجوانب التالية¹:

1. يزيد مشروع الضم من خطر التهديد الواقع على الفلسطينيين من قبل الاحتلال سواء من خلال التخوف من حدوث مزيد من الضم او من خلال التخوف من التهجير المباشر وغير المباشر.

2. يؤدي الضم الى ازدياد توقعات الفلسطينيين بأن الاحتلال سيستمر ولن يتوقف عن تهويد المناطق الفلسطينية وضمها. وبالضرورة، يؤدي الى تكريس مشاعر الاحباط لديهم وفقدان الامل من التخلص من الاحتلال وتوسيعه للمستوطنات.

3. يؤدي الضم الى حرمان الفلسطينيين من الموارد الاقتصادية نتيجة سيطرة اسرائيل على مناطق "ج" والأغوا، مما يؤدي الى اضعاف مقدراتهم الاقتصادية وتشويه النسيج الاجتماعي نتيجة لعدم التواصل بين مجتمعاتهم التي قطعها الضم.

4. تؤدي عملية الضم الى زيادة الأعباء الأمنية على المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بسبب طول الحدود المصطنعة وتعرجها بين دولة الاحتلال وبين الأراضي الفلسطينية.

ويبقى الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أن أجزاء من الضفة الغربية سيتم ضمها من جانب واحد ولن يتبعها أي تحسينات في البنية التحتية تعود بالفائدة على الفلسطينيين. في هذه الحالة، ستصبح القيود الحالية على الحركة دائمة وربما تصبح أكثر تعقيداً مع التوسع في المستوطنات الإسرائيلية. والأسوأ من ذلك، أن قانون الدخول إلى إسرائيل يمكن أن يدخل حيز التنفيذ، مما يخلق طبقة أخرى من القيود، وعند تطبيق هذا القانون، سيطلب من الفلسطينيين الذين يسعون لدخول الأراضي التي تم ضمها الحصول على تصريح من إسرائيل، أما أولئك الذين ليس لديهم

¹ عودة، رمزي، تداعيات مخطط الضم على نظرية الأمن القومي الفلسطيني.. وأليات التصدي، مرجع سابق، ص 100.

تصريح سيضطرون إلى السفر في جميع أنحاء المنطقة ولن يتمكنوا من الوصول إلى أي أرض محتفظ بها في الأجزاء الملحقة من الضفة الغربية¹.

وتشكل عملية ضم أجزاء من الضفة الغربية والأغوار تقسيماً واضحاً للأراضي الفلسطينية الى نحو ثلاثة او خمسة مناطق لتصبح اكثر مثولاً في المشهد السياسي الفلسطيني، مما يعني زيادة المخاطر المترتبة على تقسيمها والتي تعود للأسباب التالية²:

1. وجود فراغات القوة التي ستظهر نتيجة عملة الضم وخاصة في الجيوب الفلسطينية المنعزلة وعلى طول الحدود المطصنة.

2. وجود مخطط اسرائيلي واضح بالتعامل مع البلديات والمخافظات خدماتياً (بصورة ادارية وليس بصورة سياسية)، اذا ما استمرت السلطة الوطنية في رفض صفقة القرن وهذا ما سيزيد من احتمال تقسيم الضفة الغربية الى اقسام خدماتية ادراية مثل الجنوب والوسط والشمال.

3. قيام اسرائيل وبعض القوى الاقليمية والدولية بتشجيع خلق قيادة بديلة عن القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الأمر الذي سيؤدي الى حرب أهلية وخاصة في مرحلة خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس "ابو مازن" وهذا ان تم، فان بعض هذه القيادات البديلة ستتحالف مع بعض المرجعيات العشائرية والمناطقية بما يؤدي الى تقسيم الضفة الغربية.

أما فيما يتعلق بالحدود فلا يمكن أن يتحكم الفلسطينيون في الضفة الغربية بحدودهم، حيث تسيطر إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى الشرق، وإلى بقية العالم في هذا الصدد، نظراً لأن

¹ دلال عريقات: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² عودة، رمزي، نتياهو فقد عصاه السحرية، جريدة الحياة الجديدة، بتاريخ 2020/11/21، ص 8.

الفلسطينيين غير مسموح لهم عموماً باستخدام المطارات الإسرائيلية، وتسيطر إسرائيل أيضاً على التجارة الدولية مع الضفة الغربية، إلى جانب عائدات الضرائب المتأتية منها، وعليه تصبح المنتجات الفلسطينية التي كانت تدخل هي منتجات زراعية إسرائيلية وبالتالي تعمق التبعية الاقتصادية لإسرائيل، مما يؤثر على العديد من القطاعات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. علاوة على ذلك، تجمع السلطات المالية الإسرائيلية جميع الضرائب والإيرادات المستحقة على الحدود على السلع والخدمات الفلسطينية نيابة عن السلطة الفلسطينية، وهذا يمنح إسرائيل السيطرة على 60%-70% من عائدات السلطة الفلسطينية، التي تحجزها بشكل دوري بشكل تعسفي ودون سابق إنذار¹.

كما سيؤدي ضم وادي الأردن إلى خلق وضع تكون فيه الضفة الغربية محاطة بالكامل بإسرائيل، مما يحرم دولة فلسطين من حدود مستقلة، ومن أجل التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لذلك، تقترح خطة ترامب إنشاء طريقين للوصول ليربطان الفلسطينيين بالمعابر الحدودية مع الأردن، وفيما يتعلق بالتأخيرات على المعابر، تدعو الخطة إلى الاستثمار في بناء قدرات مسؤولي الهجرة والجمارك، وتطوير المرافق، وتوفير أحدث تقنيات المعابر الحدودية، كما تدعو إلى إنشاء مجلس معابر مؤلف من ثلاثة مسؤولين من فلسطين، وثلاثة من إسرائيل، وواحد من الولايات المتحدة، الذي يمكنه الفصل في النزاعات ذات الصلة وإيجاد طرق ببناء لتحسين تدفق الأشخاص الذين يستخدمون هذه المعابر ومعاملتهم².

وليس هناك ما يضمن توفير أي تسهيلات في حال تم ضم وادي الأردن من جانب واحد وحتى لو كانت كذلك، فإن تأثيرها سيكون ضئيلاً، حيث يجب أن تمر الطرق التي تربط الضفة الغربية

¹ سالم، وليد، فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية، مرجع سابق، ص 268.

² عثمان عثمان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

بالحدود الشرقية مع الأردن عبر ما تعدّه إسرائيل منطقة ذات سيادة، وهنا ستخضع طرق الوصول لأي قيود أمنية تراها إسرائيل مناسبة، ويمكن أن يُحرم الفلسطينيون من الوصول تماماً. أما عند المعابر فستستمر التجارة الفلسطينية في الخضوع لرقابة شديدة، مما ينتج عنه تأخيرات أكيدة، وستظل بعض الواردات محظورة وستؤثر قيود أخرى على الأعمال التجارية الفلسطينية. وتوضح خطة ترامب أن مجلس المعابر لن يكون لديه القدرة على التدخل في الإجراءات الأمنية عند المعابر الحدودية وأن توصياتهم ستكون غير ملزمة وبذلك لن يكون لمجلس المعابر سلطة تنظيمية¹.

أما فيما يتعلق بقضية الأرض والموارد فإن جميع مقترحات الضم تنادي بمصادرة أراضي المنطقة "ج" على عكس باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك لأن هذه المنطقة "قليلة السكان، مما يجعلها احتياطي الأرض الوحيد المتاح للتوسع المجتمعي والتنمية الاقتصادية، كما أنها غنية بالموارد الطبيعية، وتحتل المنطقة "ج" حوالي 60% من الأراضي الزراعية (25% تقع في وادي الأردن) ومعظم مصادر المياه في الضفة الغربية.

علاوة على ذلك، تحتوي هذه المنطقة على وفرة من المواقع السياحية والأثرية ومعادن البحر الميت وأملاحه ورواسب حجرية، وهذه الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة كبيرة.

ويقدر معهد الأبحاث التطبيقية - القدس أنه في ظل توافر المياه الكافية، فإن الاستخدام المجاني للأراضي الزراعية في المنطقة "ج" وحده يمكن أن يضيف 1.88 مليار دولار إلى الاقتصاد الفلسطيني، مع تقديرات أخرى للحد الأعلى تصل إلى 4.59 مليار دولار، وتعدّ الأراضي

¹ مجدي الصالح: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

الزراعية في وادي الأردن ذات قيمة خاصة، حيث يقدر الناتج الاقتصادي المتوقع هناك ما بين 663 مليون دولار إلى 1 مليار دولار¹.

كما سيؤدي ضم أراضي المنطقة (ج) إلى حرمان دولة فلسطين بشكل دائم من وفرة الموارد الطبيعية الموجودة هناك فضلاً عن الإمكانات الاقتصادية للمنطقة، وستصبح إسرائيل حرة في استغلال هذه الموارد لمصلحة مواطنيها فقط، وتخطر برفع مستويات الحرمان الموجودة بالفعل داخل الضفة الغربية، وعلى الرغم من إمكانية إبرام اتفاقيات لتقاسم بعض الموارد الرئيسية إلا أن إسرائيل ستظل تحتفظ بالسيطرة على الاستخراج والتوزيع، ويعد التوزيع الحالي للموارد المائية هو مثال جيد على الآثار المترتبة على ذلك، ففي اتفاقيات أوسلو لعام 1995 احتفظت إسرائيل بالسيطرة على جميع موارد المياه في الضفة الغربية ووافقت على تزويد الفلسطينيين بنسبة 20% من إجمالي المياه التي يتم ضخها من طبقات المياه الجوفية في الضفة الغربية، وأثبت كذلك أن إمداد الفلسطينيين بالمياه سيقصر على كمية محددة مسبقاً تبلغ 118 مليون متر مكعب من الحفر الحالي و 70 إلى 80 مليون متر مكعب أخرى من عمليات الحفر الجديدة اعتباراً من عام 2017، وعلى الرغم من تضاعف عدد السكان الفلسطينيين، لا يحصل الفلسطينيون إلا على 75% من كمية المياه المتفق عليها في عام 1995، بينما تتمتع إسرائيل بإمدادات غير محدودة².

وفيما يتعلق بالحقوق والوضع القانوني بعد الضم فهناك ثلاثة احتمالات للوضع القانوني للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي التي تم ضمها، الاحتمال الأول هو أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة التي تم الاستيلاء عليها لن تمنحهم إسرائيل أي وضع قانوني على الإطلاق

¹ سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² زهران، إيمان، هل ستنتج التحركات الإسرائيلية في ضم الضفة الغربية وغور الأردن، مرجع سابق، ص 96-97.

حيث ستعد المجتمعات الفلسطينية المحاصرة بالضم جزءاً من الأراضي الفلسطينية وستُمنح الحد الأدنى من الحكم الذاتي اعتماداً على خطة ترامب ونتتيا هو، بموجب هذا الترتيب لن يحصل الفلسطينيون على مزايا اجتماعية من إسرائيل وسيكون وصولهم إلى الأراضي المحيطة محدوداً للغاية، كما يمكن أن تتعرض المجتمعات الفلسطينية المتضررة لسياسات التهجير القسري.

أما الاحتمال الثاني هو أنه يمكن منح الفلسطينيين مكانة الإقامة الدائمة، وهذا هو الحال في القدس الشرقية ومرتفعات الجولان حيث سيسمح للمقيمين الدائمين العيش والعمل في أي مكان في إسرائيل والحصول على إعانات اجتماعية، على الرغم من أنه يُسمح لهم بالتصويت في الانتخابات المحلية، إلا أنه لا يُسمح لهم بالتصويت في الانتخابات الوطنية، وليس لديهم جواز سفر، ويظلون من الناحية القانونية عديمي الجنسية، إلا إنهم معرضون لإلغاء إقاماتهم، وبالفعل منذ عام 1967، ألغت إسرائيل حقوق الإقامة لأكثر من 14500 فلسطيني مقدسي، وتركتهم بلا جنسية وغير قادرين على العمل أو الحصول على مزايا اجتماعية.

أما الخيار الثالث هو منح الفلسطينيين طريقاً للحصول على الجنسية، ومن المرجح أن يرفض غالبية الفلسطينيين في الأجزاء التي تم ضمها من الضفة الغربية هذا الخيار، حيث تقدمت أقلية من الفلسطينيين في القدس الشرقية ومرتفعات الجولان بطلب للحصول على الجنسية والبقية رفضوا الخيار من حيث المبدأ. من بين أولئك الذين تقدموا بطلبات، كانت نسبة صغيرة فقط ناجحة، ففي القدس على سبيل المثال من بين 330 ألف فلسطيني مقدسي تقدم 15 ألفاً فقط للحصول على الجنسية بين عامي 2003 و2016، ومن بين هؤلاء تم منح الجنسية لستة آلاف فقط¹.

¹ عثمان عثمان: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ويرى الباحث أن الاستمرار في ضم المستوطنات سيؤدي إلى ترسيخ وجودها في الضفة الغربية، مما يديم الانتهاك المتقشّي لحقوق الإنسان الفلسطينية المرتبطة بها، من سرقة الأراضي الخاصة إلى عنف المستوطنين، ومن شأن الضم أن يسهّل توسيع المستوطنات، ويؤثر على قدرة المجتمعات الفلسطينية المجاورة على التوسع وربما يخلق الظروف للاستيلاء على الأراضي في المستقبل، وسيؤدي تطبيق سيادة إسرائيل على المستوطنات إلى تحويل المسؤولية عنها من قوة عسكرية مركزية إلى شبكة متفرقة من السلطات المحلية.

وتشير جميع المعطيات إلى أن مخطط الضم المنسجم مع "صفقة القرن"، يستهدف السيطرة على الأرض من خلال إحكام السيطرة على القدس وتهويدها، وعزل غزة وفصلها عن الضفة، والتطبيع مع العرب، ومحاصرة السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية، ومحاولة تصفية وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم "الأونروا"، وعبر مخطط الضم المتفق عليه داخل الائتلاف الحاكم في إسرائيل، الذي وضعت خرائطه بشراكة أمريكية إسرائيلية. وإذا ما أخذت هذه التحليلات بغاياتها فسننتبين أنها تريد من تنفيذ مخطط الضم حسم تحقيق تلك الغايات الخبيثة، التي تحرم الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير على أرض وطنه متكررة لحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية وحق لاجئيّه بالعودة، وعليه البقاء تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية إلى الأبد، وأن أقصى ما يمكن أن يحصله دويلة مقطعة الأوصال مشكلة من كانتونات ومعازل في الضفة ترتبط بصلة ما مع غزة المحاصرة مركزا للدولة ودون القدس الشرقية عاصمةً، ولن تقوم لها قائمة إلا إذا استوفت شروط الحفاظ على أمن إسرائيل وكيفت وظائف مؤسساتها لخدمة أهداف بقاء المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني وانتصاره وازدهاره¹.

¹ نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وبهذا فإن الكيانية السياسية التي يمكن أن تسمى دولة، حسب المخطط الأمريكي الإسرائيلي، هي ليست دولة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل أقرب للحكم الذاتي للـ"بانتوستان" الأشبه بالدوليات المسخ التي أقيمت في ظل نظام الفصل العنصري البائد في جنوب أفريقيا، وهي في أحسن الأحوال ستكون أشبه بـ"مايكرونيزيا"، شبه المستعمرة الأمريكية التي لها مقعد في الأمم المتحدة وتسيطر عليها وتسيرها أميركا كما تريد، ولإحكام السيطرة على هذه الدولة، فقد لخصت صفقة القرن دورا ليس لإسرائيل فحسب، بل ولبعض دول الإقليم، سواء في مسائل الأمن، وخاصة الحدود وما يسمى بمكافحة الإرهاب، أو في العلاقات الاقتصادية الإقليمية والمشاريع التنموية المشتركة التي تستهدف التطبيع، وكذلك في الإشراف على الأماكن الدينية. وإن فإن عواقب صفقة القرن ومخطط الضم وخيمة وكارثية على مصير ليس فقط السلطة الوطنية الفلسطينية، والمشروع الوطني الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وليس على حق العودة للاجئين الفلسطينيين أيضاً، بل وعلى مسألة البقاء والوجود الفلسطيني في كل فلسطين التاريخية¹.

ومن هنا يرى الباحث أن مخطط الضم الذي تسعى دولة الاحتلال جاهدة للقيام به من أجل فرض سيادتها على الضفة الغربية يطرح الكثير من التساؤلات حول مستقبل السلطة الفلسطينية ومصيرها، وبحسب الباحثين فإن الحديث عن موضوع مستقبل السلطة الفلسطينية ليس موضوعاً سهلاً وفيه من التعقيد ما يكفي لاختلاف وجهات النظر والمعطيات على أرض الواقع، فحين يرى البعض أن السلطة الفلسطينية هي إنجاز وطني يصعب عليها في نفس الوقت التلويح بورقتها الوحيدة التي تتمثل في "حل نفسها"، وفي نفس السياق يرى العديد من الباحثين أن أقدام

¹ نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

إسرائيل على دفع السلطة نحو الانهيار من خلال فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والمالية هو أمرٌ ليس في صالح دولة الاحتلال.

ولذا فإن من أهم تداعيات مخطط الضم أنها تلغي فكرة حل الدولتين وتصبح غير قابلةٍ للتطبيق، في المقابل فإنه يرى بأن الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية ينحصر في سلطة حكم ذاتي في التجمعات الفلسطينية، وهذا بدوره يلغي الدور التحرري للسلطة الفلسطينية وأن دورها سيصبح مقتصرًا على دور وظيفي ذاتي بمعنى أنها ستصبح تعمل على تقديم خدمات للمواطنين الفلسطينيين الأمر الذي يعني انتفاء صفة حركة التحرر عن هذه السلطة.

الفصل الرابع

مخطط الضم وانعكاسه على القضية الفلسطينية والأردن

4.1 العواقب الاقتصادية لمشروع الضم

سيؤدي ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى تجريد الفلسطينيين بشكل دائم من أراضيهم ومواردهم القيمة، وسيعمل أيضاً على تعزيز تقسيم المنطقة، وعلى الرغم من أن المدى الكامل للضم لا يزال غير مؤكد، إلا أن أحد أوجه الاحتلال يتمثل في تقييد وصول الفلسطينيين إلى المنطقة "ج" التي تمثل 60% من الضفة الغربية، الذين يفتقرون إلى الحكم الذاتي على موارد المنطقة، وتظهر هذه الآثار على مدى العقود الأخيرة بعض المؤشرات على ما يمكن توقعه نتيجة للضم¹.

وقد توسع عدد السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل سريع، حيث تضاعف إلى حوالي 5 ملايين منذ توقيع اتفاقيات أوسلو ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام 2050 إلى حوالي 9.5 مليون. وهذا ما جعل احتياطات الأراضي المخصصة للفلسطينيين في المنطقتين "أ" و "ب" قد استنفدت تقريباً، والكثافة السكانية عالية بشكل استثنائي بحوالي 825 شخصاً/ك م²، أما قطاع زرة الذي يصنف من أكثر الأماكن كثافة سكانية في العالم حيث يبلغ عدد سكانها 5,453 شخصاً/ك م². مما يشير إلى أن الحاجة إلى السكن أدت إلى ازدهار المساحات المخصصة للإنتاج الاقتصادي وإنشاء مناطق عامة مهمة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومناطق الترفيه، وهذا يجعل المنطقة "ج" هي احتياطي الأراضي المتبقي في الأراضي الفلسطينية. وعلى هذا النحو، فإن الاستيلاء على كل هذه المنطقة أو جزء منها، من

¹ دلال عريقات: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

شأنه أن يحرم المجتمعات الفلسطينية من القدرة على استيعاب النمو السكاني المتوقع بالشكل المناسب، وسوف يضر بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة¹.

كما أن البنية التحتية المادية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير كافية لحجم السكان الحالي والمتوقع، لا سيما في مجالات المياه والصرف الصحي والكهرباء، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على استخدام الموارد، حيث أصبح توافر المياه في الضفة الغربية على سبيل المثال أكثر خطورة بشكل متزايد حيث جفت الآبار ومصادر المياه الأخرى وتوسعت المستوطنات فوق نقاط الاستخراج².

كما أن الفلسطينيين ممنوعون من بناء حفر آبار مائية جديدة دون إذن من إسرائيل، وفي الوقت الحالي، يبلغ متوسط استهلاك الفلسطينيين من المياه أقل من 100 لتر في اليوم للفرد، وهو الحد الأدنى الذي حددته منظمة الصحة العالمية، بحوالي 73 لتراً من المياه يومياً للفرد، مع استهلاك بعض مجتمعات الرعي إلى 20 لتراً في المتوسط، وقد نتج عن هذا الحرمان عدد من الآثار الصحية وأثر على سبل العيش الفلسطينية، وخاصة في القطاع الزراعي. وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من موارد المياه تقع في المنطقة "ج" هي بالفعل تحت سيطرة إسرائيل، فمن المنطقي توقع أن يساعد الضم في أحسن الأحوال على إدامة الوضع الراهن إلى أجل غير مسمى، وفي أسوأ الأحوال تعميق مستويات الحرمان.

وتعاني الضفة الغربية من قدرة محدودة على معالجة مياه الصرف الصحي ويتم إغراق أكثر من 70% في مناطق مفتوحة، مما سيتسبب على المدى البعيد في إحداث ضرر بيئي كبير وتلوث في

¹ محمد اشتية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

المياه الجوفية، وبذلك تفاقم عدد من المخاطر الصحية، في حين أن الافتقار إلى صناديق الاستثمار والأراضي المتاحة يؤدي دوراً واضحاً في هذه القضية، وتعد المنطقة "ج" هي أنسب مكان لإنشاء البنية التحتية للصرف الصحي. ومع ذلك، على غرار البنية التحتية للمياه، فشلت محاولات الفلسطينيين لبدء مشاريع في هذه المنطقة تماماً أو تأخرت بسبب الشروط التي فرضتها إسرائيل. في الوقت نفسه، وسهلت الانتشار السريع للمستوطنات، التي تفرغ كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية غير المعالجة كل عام، وبالتالي سيؤدي مشروع الضم ليس فقط إلى تقليص مساحة الأراضي المتاحة لإنشاء البنية التحتية للصرف الصحي فحسب بل سيعزز أيضاً توسيع المستوطنات، مما قد يؤدي إلى زيادة إنتاج مياه الصرف الصحي غير المعالجة¹.

وبالتالي فإن خطط الاحتلال بضم منطقة الأغوار التي تمثل "سلة غذاء فلسطين والغنية بالثروات الطبيعية"، والتي تشكل نحو 28 بالمئة من مساحة الضفة المحتلة سيترك "آثاراً سلبية وعميقة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث سارع الاحتلال في السنوات الأخيرة إلى السيطرة على منطقة الأغوار والبحر الميت، وأحال أراضيها إلى مناطق عسكرية (تشكل حوالي 405 ألف دونم من 720 ألف دونم)، واستولى على أكثر من 80 بالمئة من مساحتها عبر الاستيطان وحقول الألغام، حيث يعيق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية، ومن هنا فإن منطقة الأغوار تنتج 50 بالمئة من خضروات الضفة الغربية، وتضم نحو 47 بالمئة من مصادر المياه الجوفية، ينهب المستوطنون منها 40 مليون متر مكعب من الماء سنوياً، مقابل 18 مليون متر مكعب

¹ Peace to Prosperity, "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People." White House Office, Jan. 2020.

للفلسطينيين، وبالتالي فالهدف الأساسي للضم هو "الاستيلاء الكامل على حوض الماء الشرقي الموجود في الأغوار، والذي ينتج سنوياً 170 مليون متر مكعب من الماء"¹.

وعليه فمن المؤكد أن خطة الضم ستؤثر اقتصادياً على فلسطين لأنها تتعلق بالأرض الفلسطينية وما يرتبط بها من موارد، فالأثر سيتجاوز بكثير مصادرة الأراضي والسيطرة على مواردها بل سيكون له العديد من التبعات الاقتصادية والمالية أيضاً، حيث قطاعات شاملة وعديدة ستتأثر بخطة الضم، أهمها مصادرة (30%) من الأرض في الأغوار سلة فلسطين الغذائية، وسيطرة إسرائيل على مصادر المياه الجوفية وحوض نهر الأردن الذي يعتبر مورد مائي هام للشعب الفلسطيني، والهيمنة على الموارد الطبيعية وخنق الأمن الغذائي للضفة بالكامل، وسلب الشعب الفلسطيني نسبة كبيرة ومهمة من الأرض الزراعية والمراعي المنتجة والحاضنة للثروة النباتية والحيوانية والمائية التي تشكل بعداً حيوياً للأمن الغذائي والاقتصادي في فلسطين، لذا أن انتقال السيادة الكاملة في الغذاء لإسرائيل يزيد عبء المستهلك الفلسطيني².

وفي دراسة صادرة عن معهد ماس حول آثار خطة الضم على الاقتصاد الفلسطيني في منطقة الأغوار تبرز من من خلال تكريس السيطرة الإسرائيلية على المعابر مع الأردن، وبالتالي إجبار الفلسطينيين على استخدام الموانئ الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن ضم الأغوار سينتج عنه بناء العديد من شبكات الطرق والجسور والانفاق لربط تلك المنطقة بإسرائيل، مما ينتج عنه مصادرة العديد من الأراضي التابعة للفلسطينيين لتنفيذ تلك المشروعات، وبالتالي سيكل مخطط الضم أي مخطط فلسطيني للنهوض بالتنمية الاقتصادية وذلك عقب فقدان الفلسطينيين كافة المزايا

¹ كمال، صلاح الدين، الضم يحمل "كوارث اقتصادية" للفلسطينيين.. ما هي، موقع عربي 21، 2020، تاريخ الدخول للموقع <https://bit.ly/3LsjObk> :2021/12/1

² أبو مدللة، سمير، انعكاسات خطة الضم على الاقتصاد الفلسطيني، موقع أمد الإلكتروني، 2020، تاريخ الدخول للموقع <https://www.amad.ps/ar/post/363666> :2021/12/3

الاقتصادية التي تؤسس لعملية تنمية ناجحة، حيث أن مناطق (ج) ستفقد عوائدها، في ظل تقارير تشير إلى أن مناطق (ج) تشكل 23% من الناتج المحلي الفلسطيني¹.

وعليه فإن إجمالي الآثار السلبية الاقتصادية المباشرة لعملية الضم تتمثل في فقدان كافة مقومات التشغيل والاستثمار، وبالتالي تراجع العملية التنموية بسبب عدم القدرة على تأسيس بنية تحتية للتوسع العمراني والاستثماري، وبتر التواصل الجغرافي الذي سيؤثر سلباً على حركة التجارة والاستثمار وحركة الأفراد ورأس المال وخلق بيئة استثمارية طاردة، وخسارة كبيرة في موارد الإيرادات التي تغذي الخزينة الفلسطينية، وعدم السيطرة على مخزون الموارد الطبيعية الذي سيخدم التنمية المستقبلية، والذي يتمثل في الأرض أولاً، والمياه، والمعادن، والفوسفات، والمواد الخام الأخرى، والطاقة البديلة الممكن انتاجها وخاصة في مناطق الأغوار².

ومن هنا يرى الباحث بأن التداعيات الكبيرة لمخطط الضم على الاقتصاد الفلسطيني، سيجعل من الاستحالة بناء خطة تنموية شاملة للأراضي الفلسطينية بالشكل المطلوب كون منطقة الأغوار تشكل نسبة لا بأس بها من النتائج المحلية الفلسطيني، ولما تمتلكه تلك المنطقة من منتجات زراعية واقتصادية وصناعية كبيرة.

4.2 العواقب المحتملة لمشروع الضم على القضية الفلسطينية

من خلال النظر إلى عملية السلام المتوقفة والاحتلال المستمر يظهر التدهور الواضح في أوضاع المجتمع الفلسطيني نتيجة استمرار نمو احتياجات سكانه الذين يتزايد عددهم بسرعة، من المتوقع أن يؤدي الضم إلى تفاقم العقبات الآتية:

¹ معهد أبحاث السياسات الفلسطينية (ماس) مواجهة الآثار الاقتصادية للقرار الإسرائيلي بضم مناطق من الضفة الغربية المحتلة، رام الله، 2020، ص7

² بوابة اقتصاد فلسطين، كيف يمكن التصدي لقرار ضم مناطق من الضفة الغربية المحتلة؟ 2020، تاريخ الدخول للموقع

<https://bit.ly/3sxmg7P> :2021/12/6

4.2.1 مصادرة أراضي منطقة "ج"

يُنظر إلى المنطقة "ج" على نطاق واسع على أنها بالغة الأهمية للانتعاش الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فالمنطقة ليست فقط احتياطي الأراضي المتبقي الوحيد المتاح للتنمية الاقتصادية، بل إنها غنية بالأراضي الزراعية والموارد الطبيعية القابلة للاستغلال، وفي حالة رفع قيود الاحتلال تقدر القيمة المحتملة للمنطقة "ج" إلى حوالي 3.4 مليار من الإيرادات السنوية أو ما يعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2019)، ويهدد الضم بالاستيلاء على مساحات شاسعة من هذه الأرض، وإبعاد إمكاناتها الاقتصادية بشكل دائم عن أيدي الفلسطينيين سوف يؤثر بصورة واضحة على الاقتصاد الفلسطيني وممارسة أنشطته المختلفة التي يمكننا عرض العقبات التي ستعرض لها كما يلي:

أولاً: التجارة

تقدر تكلفة القيود الحالية المفروضة على التجارة الأراضي الفلسطينية المحتلة بمئات الملايين من الدولارات سنوياً وساهمت في تقليص قطاع التجارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 36% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 19% بين عامي 1994 و2016. ونتيجة لذلك، فإن حصة تطور هذا القطاع غير القابل للتداول بسبب امتلاكه إمكانات محدودة للتوسع والابتكار التكنولوجي تقدر بحوالي 64% إلى 81%، مما يحد من خلق فرص العمل، وتقيد إسرائيل التجارة الفلسطينية بطريقتين رئيسيتين وهما¹:

- قيود الاستخدام المزدوج التي تحظر استيراد بعض السلع والمواد الخام والمعدات وقطع الغيار دون ترخيص، التي نادراً ما يتم منحها، واعتباراً من عام 2008، كان هناك 56

¹ سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

عنصراً في قائمة الاستخدام المزدوج، مما يؤثر على الأعمال التجارية الفلسطينية في قطاعات الزراعة والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وفي عام 2011، قُدِّرَت تكلفة هذه القيود على الفلسطينيين بحوالي 142 مليون دولار سنوياً.

- الإجراءات المرهقة التي تخضع لها جميع الواردات والصادرات الفلسطينية، حيث أصبحت هذه الإجراءات تجعل تكلفة الواردات والصادرات الفلسطينية ضعف تكلفة الواردات والصادرات الإسرائيلية وتستغرق في المتوسط أربع مرات أطول للوصول إلى الجهات المرغوبة.

ويشير الباحث إلى أن ضم وادي الأردن سيؤدي بصورة مباشرة إلى عرقلة التجارة الفلسطينية وبالتحديد مع العالم العربي نظراً لسيطرة إسرائيل على المعابر مع الأردن، مما يضطر التجار الفلسطينيين إلى استخدام الموانئ والمطارات الإسرائيلية وبالتالي يشكل عبئاً مادياً كبيراً، ويشكل في نفس الوقت مكسباً تجارياً للجانب الإسرائيلي.

ثانياً: الزراعة

تبلغ مساحة الأغوار المعرضة للضم حوالي 26% من مساحة الضفة الغربية وتشكل 50% من سلة غذاء الشعب الفلسطيني، كما تحوي على أحواض مياه جوفية وأملاح معدنية، وفي قطاع غزة تحظر دولة الاحتلال الوصول لـ 18% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة بذريعة ما يسمى بمنطقة العزل الأمني، وتمارس كل

أشكال التضيق والقمع بحق الصيادين عبر الاعتقال ومصادرة قوارب الصيد وتحديد مساحة الصيد، إضافة إلى استمرار عزل قطاع غزة بكامله عن العالم الخارجي¹.

ويهدد الضم بمزيد من إضعاف القطاع الزراعي من خلال مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الصالحة للري، مما يكلف الفلسطينيين الملايين من العائدات المحتملة، وتقدر القيمة الإجمالية للأراضي الصالحة للري في المنطقة "ج" غير المستغلة في أي مكان من 704 مليون دولار أمريكي إلى 1.22 مليار دولار أمريكي، وسيتم توجيه جزء منها إلى الاقتصاد الإسرائيلي إذا تم ضمه. وحرمان الفلسطينيين من الأراضي الزراعية ذات القيمة العالية الموجودة في تلك المنطقة، حيث تم تقييم وادي الأردن على أنه الحل الأمثل لزراعة صناعة خضروات وزهور وأعشاب عالية القيمة موجهة للتصدير، وتتراوح قيمتها ما بين 663 مليون دولار أمريكي إلى مليار دولار أمريكي².

وبالتالي سيُحرَم الشعب الفلسطيني من نحو مليون دونم قابلة للزراعة تحت الري، وعليه فإن ضم مصادر المياه في مناطق الأغوار سيؤثر بشكل كبير على كل آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً أن عملية تأمين الأمن الغذائي ستصبح مستحيلة عبر حرمان الشعب الفلسطيني من إمكانية التخطيط لبنية تحتية متكاملة للمياه والزراعة، وسيصبح المزارعون الفلسطينيون عمالة في المستعمرات، وستكون السوق الفلسطينية مكاناً لتسويق إنتاج المستعمرات، وستختفي الزراعة المروية في فلسطين. وبالتالي استنزاف إسرائيل المياه الجوفية

¹ شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، القطاع الزراعي في الشبكة يحذر من مخاطر مخطط الضم الاحتلالى لأجزاء من أراضي الضفة الغربية ويدعو إلى تعزيز صمود المزارعين على أرضهم، 2020، تاريخ الدخول للموقع 2021/12/8: <https://bit.ly/3rIox0v>.

² الكيالي، ماجد، خطة الضم الإسرائيلية: الدوافع والمعوقات، مرجع سابق، 45- 46.

أو الضخ المتزايد إلى تملّح الآبار الفلسطينية بسبب عدم عمقها وقدمها ولا سيما في منطقة الأغوار. وستُستغل المياه الفلسطينية لتكثيف الزراعة في المستعمرات¹.

ثالثاً: الصناعة

تحتوي المنطقة "ج" على عدد من الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال التي لا يستطيع الفلسطينيون حالياً الوصول إليها بسبب سياسات الاحتلال، سيتم الاستيلاء على جزء على الأقل من هذه الموارد من خلال الضم، وتحتوي الضفة الغربية على عدد من رواسب الأحجار والحصى الموجودة في مناجم ومحاجر مختلفة في هذه المنطقة، حسب بعض التقديرات، تصل قيمة احتياطات الضفة الغربية من الحجر إلى 30 مليار دولار. في الوقت الحالي، يُحظر على الشركات الفلسطينية إلى حد كبير المشاركة في هذه الصناعة، مما يكلف الاقتصاد الفلسطيني ما يقدر بنحو 575 مليون دولار أمريكي سنوياً، بينما تهيمن الشركات الإسرائيلية على الصناعة وهي مخصصة للاستخدام الإسرائيلي في الغالب، وهذا سيزيد مشروع الضم ترسيخ الوضع الراهن في هذا المجال.

كما يعدّ استغلال معادن البحر الميت صناعة مربحة أخرى يمنع الفلسطينيون من المشاركة فيها، حيث يحتوي البحر الميت على كمية كبيرة من البوتاس عالي التركيز (المستخدم في الأسمدة) والبروم (مثبطات اللهب والمبيدات الحشرية) والمغنيسيوم (المستخدم في المنسوجات ومستحضرات التجميل) بتكلفة إنتاج منخفضة نسبياً، ففي عام 2010 حققت شركة الكيماويات الإسرائيلية المحدودة، أكبر شركة استخلاص تعمل في البحر الميت أرباحاً قدرها 1.5 مليار من

¹ الطويل، فراس، خطة الضم الإسرائيلية: العين على ما تبقى من الموارد الطبيعية الفلسطينية، آفاق البيئة والتنمية، 2020، تاريخ

الدخول للموقع 2021/12/9: <https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2681>

استخراج البوتاس وحده. علاوة على ذلك، يحتوي البحر الميت على عدد من المعادن التي تستخدم في مستحضرات التجميل، ففي عام 2009 حققت شركة مختبرات البحر الميت الإسرائيلية للتجميل 150 مليون دولار، وتشير التقديرات إلى أن استغلال هذه الموارد من الجانب الفلسطيني يمكن أن يضيف 1.10 مليار دولار أمريكي سنوياً إلى الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن ممارسات الاحتلال ومشاريعه تحرم الفلسطينيين بشكل دائم من هذه الفرصة الاقتصادية¹.

رابعاً: السياحة

يمتاز قطاع السياحة في المنطقة "ج" بفقره إلى حد كبير في الوقت الحالي بسبب قيود الاحتلال، على الرغم من أن هذه المنطقة في موقع جيد لقطاع السياحة المزدهر مثل البحر الميت ونهر الأردن ومنحدرات وادي الأردن التي توفر مزيجاً فريداً من السياحة الصحية والترفيهية والرياضية والبيئية والزراعية والدينية، ويمكن لتطوير قطاع الفنادق والمطاعم حول البحر الميت وحده أن يضيف 144 مليون دولار إلى الاقتصاد الفلسطيني، ولكن سيؤدي مشروع الضم إلى تخريب قطاع السياحة الفلسطيني في هذه المنطقة².

4.2.2 عدم الاستقرار السياسي

تشير الاتجاهات في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاقتصاد الفلسطيني شديد التأثر بالأحداث السياسية، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، سبقت المواجهات السياسية والعسكرية جميع فترات الانكماش الاقتصادي كما في الأعوام 2000-2002 و 2006 و 2014، واستمر تأثيرها في المستقبل، في أثناء اندلاع الانتفاضة الثانية (2000-2005)، على سبيل المثال، فرضت إسرائيل نظاماً معقداً من القيود على الحركة والحوافز المادية، وظلت هذه الإجراءات سارية

¹ سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

حتى بعد وقف الانتفاضة، مما أدى إلى إطالة أمد ما تبين أنه يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الفلسطيني. وفي عام 2018 كانت التكلفة التقديرية لهذه القيود على مدى ستة أشهر حوالي 60 مليون ساعة في الوقت الضائع، و81 مليون لتر من الوقود، وحوالي 247 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، أدت حرب غزة في عام 2014 إلى تدمير البنية التحتية وتشديد الحصار على غزة. دفع هذا الاقتصاد الفلسطيني إلى ركود لم يتعافَ بعد ودفعه للاعتماد على المساعدات بشكل أعمق¹.

ويمكن أن يكون لضم أراضي الضفة الغربية مواجهة سياسية كبيرة، ففي الرد المباشر على خطط الضم أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في أيار / مايو 2020 أن الفلسطينيين "قد تبرؤوا الآن من جميع الاتفاقات والتفاهات مع إسرائيل والولايات المتحدة" إلى جانب هذا البيان الجاد من القيادة الفلسطينية، تم سماع تحذيرات من التداعيات المحتملة من أعضاء المجتمع الدولي. وبالنظر إلى التجارب السابقة التي أعقبت الانتفاضة وحقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني هش بالفعل فإن عواقب المواجهة على الضم قد تكون كارثية، من الناحيتين الاقتصادية والإنسانية².

4.2.3 التوسع الاستيطاني

ارتبطت المستوطنات الإسرائيلية بسرقة الأراضي الفلسطينية الخاصة، التي بررتها إسرائيل بعدة طرق، بما في ذلك مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية، ونزع الملكية من أجل الاحتياجات العامة، وتحديد ملكية الأراضي الغائبين، حيث إن حوالي 40٪ من المنطقة "ج" هي أراضٍ

¹ سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² Al Jazeera, (2019), "What Are Areas A, B, and C of the Occupied West Bank?" Israel News | Al Jazeera, Al Jazeera, 11 Sept. 2019, www.aljazeera.com/news/2019/09/areas-occupied-west-bank-190911093801859.html

فلسطينية خاصة تُبنى عليها المستوطنات. وفي السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة نزع الملكية؛ ففي عام 2017، أصدر الكنيست قانوناً من شأنه إضفاء الشرعية بأثر رجعي على بناء المستوطنات التي تم بناؤها على أرض فلسطينية خاصة إذا تم بناؤها بحسن نية أو بتشجيع من الحكومة (هآرتس 2019). ويهدد الضم الآن بوضع الأراضي الفلسطينية الخاصة تحت قانون ملكية الغائبين الإسرائيلي، الذي ينص على أنه في المناطق التي تكون فيها إسرائيل ذات سيادة، ويمكن مصادرة الأراضي الخاصة التي يملكها مواطنو دولة معادية أو فلسطينيون، كما يمكن استخدام هذا القانون لتبرير مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الخاصة المملوكة لفلسطينيين يعيشون في المنطقتين "أ" و "ب". علاوة على ذلك، حتى لو لم يتم مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة يمكن تقييد الوصول إلى تلك الأراضي بشكل دائم ما لم يكن بحوزة الفلسطينيين تصريح لدخولها من الجانب الإسرائيلي¹.

ومن المرجح أن يسهل مشروع الضم مزيداً من التوسع في المنطقة "ج"، وبذلك زيادة عدد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بها، وأدت المستوطنات والبنية التحتية المرتبطة بها المتمثلة في الطرق الالتفافية التابعة لها على سبيل المثال إلى مصادرة أراضي الضفة الغربية، وفرض مزيد من القيود على الحركة، والتهجير القسري للفلسطينيين، وارتفاع أعمال العنف الجسدي والمضايقات ضد التجمعات الفلسطينية².

4.2.4 التهجير القسري

ازداد معدل هدم المساكن والتهجير القسري نتيجة توسع المستوطنات الإسرائيلية، حيث تم هدم ما لا يقل عن 1552 وحدة سكنية فلسطينية في الضفة الغربية بين عامي 2006 و 2020، مما

¹ سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² سالم، وليد، فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية، مرجع سابق، ص 20-22.

أثر على 6780 شخصاً، من بينهم 3403 من القاصرين، وغالباً ما تتأثر المجتمعات القريية من المستوطنات واستهدافها بشكل غير متناسب من مجموعات المستوطنات التي تستخدم المحاكم لتحفيز تنفيذ أوامر الهدم وخطط النقل القسري، كما أقيمت مناطق عسكرية ومناطق إطلاق نار مغلقة على مقربة شديدة من المستوطنات، مما يعرض التجمعات الفلسطينية والبدو الواقعة في نطاق هذه المناطق لخطر الطرد الدائم¹.

من غير المرجح أن يوقف الضم هذه الممارسات، ففي القدس المضمومة على سبيل المثال، ذكرت صحيفة هآرتس أنه بين عامي 2010 و2015، تمت الموافقة على 7٪ فقط من تصاريح البناء الفلسطينية مقارنة بـ 93٪ من تصاريح البناء الإسرائيلية، وفي عام 2019 هُدم ما لا يقل عن 140 منزلاً في القدس الشرقية².

4.2.5 عنف المستوطنين

غالباً ما تتعرض المجتمعات الفلسطينية والبدو المجاورة للمستوطنات للعنف الجسدي والمضايقات من المستوطنين، في عام 2018 أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بما لا يقل عن 217 حادثة عنف من المستوطنين وقعت في ذلك العام أسفرت عن إصابات فلسطينية (60 حادثة) أو إلحاق أضرار بممتلكات فلسطينية (157 حادثة)، وكان النوع الأكثر شيوعاً هو تخريب الممتلكات الزراعية (71 حادثة)، وإلقاء الحجارة وتخريب المنازل والمركبات الفلسطينية (81 حادثة) وأشكال مختلفة من الاعتداء الجسدي استهدف معظمها المزارعين والرعاة (35 حادثة)، وقد أشارت الحقائق في عام 2018 ونتيجة لعنف المستوطنين فقد قُتل

¹ مجدي الصالح: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ثلاثة فلسطينيين وأصيب 83 من بينهم ما لا يقل عن 20 طفلاً، وبلغ إجمالي الأضرار في الممتلكات 7200 شجرة مملوكة لفلسطينيين وأكثر من 300 مركبة¹.

وتتفاقم هذه الحوادث بسبب الغياب شبه التام للمساءلة، حيث تم إغلاق 91% من التحقيقات في عنف المستوطنين بسبب إخفاقات تحقيقات من جانب الشرطة بين عامي 2005 و2014، وأن الشكاوى المقدمة من الفلسطينيين إلى الشرطة الإسرائيلية كانت فرصة أقل بنسبة 2% لقيادة إلى تحقيق ومحاكمة وإدانة، وبينما صرحت وزارة العدل الإسرائيلية سابقاً أنها تعمل على تعزيز تطبيق القانون في الضفة الغربية، لا يبدو أن هذه الجهود فعالة، حيث أفادت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية أنه بين عامي 2014 و 2017، أدى 21 فقط من أصل 185 تحقيقاً أي ما نسبته 11.4% إلى محاكمة الجناة².

ويشير الباحث إلى أن إسرائيل وبدلاً من توفير العدالة للفلسطينيين المتضررين من عنف المستوطنين، تقوم بتقييد وصول الفلسطينيين إلى الأرض بدلاً من ذلك، وفي المناطق التي عدتها السلطات الإسرائيلية مناطق احتكاك، يجب أن يحصل الفلسطينيون على تصريح للوصول إلى أراضيهم، بما في ذلك المناطق الزراعية. يُعرف هذا بالتنسيق المسبق، ويؤثر على ما يقرب من 90 مجتمعاً فلسطينياً يمتلكون أراضي بالقرب من المستوطنات أو البؤر الاستيطانية.

4.2.6 التنقل والمواصلات

أدى موقع المستوطنات إلى فرض الكثير من القيود على حركة الفلسطينيين، وغالباً ما تجلب المستوطنات معها نقاط تفتيش وحواجز مادية بالإضافة إلى إقامة طرق للمستوطنين فقط التي

¹ OCHA, "Humanitarian Fact Sheet on the Jordan Valley and Dead Sea Area." OCHA, Feb. 2012, www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_jordan_valley_factSheet_february_2012_english.pdf.

² OCHA, "High Level of Violence by Israeli Settlers; Rise in Israeli Fatalities." OCHA, 16 Nov. 2018, www.ochaopt.org/content/high-level-violence-israeli-settlers-rise-israeli-fatalities.

غالباً ما يتم بناؤها من أراض فلسطينية خاصة. علاوة على ذلك، كان الغرض الأساسي من إقامة الجدار الفاصل هو سلامة المستوطنات، فعند اكتماله، سيعزل جدار الفصل 85% من سكان الضفة الغربية خلفه، مع توسع المستوطنات على الأراضي المضمومة، ومن المرجح أن تستمر القيود على الوصول إليها. ويمكن أن يؤدي الضم أيضاً إلى زيادة تشديد القيود من خلال التوسع¹.

4.3 انعكاسات مشروع الضم الإسرائيلي على القضية الفلسطينية

ينهي مشروع الضم المقترح الفرصة لإمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة الأطراف قابلة للحياة حسبما كان يقدم للفلسطينيين سابقاً حتى من الرباعية الدولية للسلام؛ وباكتمال مخطط ضم مناطق "ج" وبالسيطرة الأمنية على المناطق المحاذية لها سيصبح ما تبقى من الضفة أقل من 30% من مساحتها لتصبح عبارة عن كانتونات ومعازل من مئات التجمعات السكانية المكتظة المعزولة، منزوعة الموارد والمقومات والسلاح، وتحيط بها إسرائيل من كل الجهات، وتتحكم بالحركة فيما بينها، كما تخضع أمنياً وعسكرياً لإسرائيل، وتتحكم إسرائيل باقتصادها بصورة كاملة².

وتتحكم إسرائيل بمتطلبات الحياة الأساسية فيها من ماء وكهرباء وغذاء، كما يمنع الضم أي تواصل جغرافي بين المناطق الفلسطينية وأي دولة عربية مجاورة وخاصة الأردن، ويؤدي ما سبق إلى زيادة معاناة الفلسطينيين وإلى المزيد من التضييق عليهم وسلبهم أبسط حقوقهم حتى بالسفر والتنقل الداخلي والخارجي.

¹ النحاس، فادي، إسرائيل ومخططات الضم التفاصيل والأهداف، مرجع سابق، ص 34.

² بلاص، محمد، الاحتلال يستعد لإجراء تعداد سكاني في المناطق المستهدفة بالضم، موقع جريدة الأيام الإلكتروني، 2020، تاريخ النشر 2020/6/11، تم الدخول بتاريخ 2021/9/2، عبر الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/L2MU6wY5>

ويمثل مشروع الضم إنهاء واقعياً لمسار مفاوضات أوصلو وأي اتفاقات ذات صلة عملية، حيث إنه يقوض جميع أسس التفاوض أو التفاهات الفلسطينية السابقة مع إسرائيل، وبهذا يفقد أي مسار سياسي أي قيمة أو مسوغ، مما يؤدي إلى تقويض السلطة الفلسطينية ودورها الحقيقي، واقتصار دورها على إدارة محلية مدنية لبعض مناطق الضفة الغربية تحت السيادة والإشراف الإسرائيلي، ولا يعني دخول صفقة القرن حيز التنفيذ بدءاً من الأجزاء المتعلقة بمصالح إسرائيل بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية أن ذلك سيؤدي إلى الاعتراف بقيام دولة فلسطينية؛ حيث يشترط الأمريكيون تطبيق السلطة الفلسطينية لتفاصيل صفقة القرن حتى يدفعوا إسرائيل للاعتراف بكيان سياسي للفلسطينيين فيما تبقى من معازل، حيث وضع نتنياهو عشرة شروط لاستئناف أي مسار دبلوماسي يفضي إلى إقامة كيان سياسي للفلسطينيين حسب خطة السلام الأمريكية ومنها اعتراف الفلسطينيين بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة غرب نهر الأردن، والحفاظ على القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة أبدية لإسرائيل، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم إزالة أي مستوطنات يهودية، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في مساحات واسعة من الضفة الغربية¹.

إن جوهر الضم هو الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أراضي الضفة الغربية مع تجنب المناطق المأهولة بالسكان، فما تحتاجه إسرائيل من الضم هو الأرض، أما السكان سيظلون سكاناً في الجيوب الجغرافية الفلسطينية والمعازل، ويتم استثمارهم أيدي عاملة رخيصة للعمل في إسرائيل. إن عملية الضم تشمل المستوطنات وخصوصاً الكبرى منها ومنطقة الأغوار وفق رؤية يغال ألون التي اقترحها عام 1968. كما بين جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، أن مخطط

¹ اللحام، سعيد، قرار الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية والأغوار والمستوطنات، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 24، العدد 92، 2020، ص 145.

الضم سيّشمل 43 تجمعاً فلسطينياً في الضفة الغربية، موزعة على النحو الآتي: 10 تجمعات في شمال الضفة الغربية، 30 تجمعاً في وسط الضفة الغربية، 3 تجمعات في جنوب الضفة الغربية، حيث قدر عدد الفلسطينيين فيها 427,112 فرداً بمساحة إجمالية قدرها 477.3 كم².¹

ويجمع الفلسطينيون على رفض صفقة القرن ويعدونّها تصفية لقضيتهم وإنهاء لحقوقهم المشروعة، وتمارس إسرائيل ضغوط على السلطة الفلسطينية لتليين موقفها تجاه صفقة القرن وخطواتها، ولتقليل ردود الأفعال المحتملة عليها، وكان آخرها اتخاذ إجراءات تقاوم أزمة رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بوقف تحويلات ضريبية مستحقة للسلطة، ويفتح قيام إسرائيل بتنفيذ خطوة الضم المجال لها مستقبلاً لتنفيذ مخططات أكثر خطورة كضم الضفة الغربية بشكل كامل لإسرائيل وترحيل المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية أو إلحاقهم مدنياً بالأردن على المدى البعيد، سعياً من إسرائيل لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية وتصفية القضية الفلسطينية برمتها.²

إن ضم منطقة الأغوار من شأنه إن يمنع إقامة كيان فلسطيني متواصل جغرافياً ومرتبطة مع محيطه الطبيعي العربي والدولي وقابل للحياة، فمن شأن السيطرة وضم غور الأردن أن ينسف مبدأً أساسياً وشرطاً مهماً في شروط تكون الدول وهو مبدأ السيادة على الإقليم، وطالما أنه لن يكون هناك حدود لهذه الدولة فسوف يبقى هذا الكيان مجرد كيان إداري وليس سياسياً.

ولمخطط الضم أهداف اقتصادية وهذا يشكل خطراً على أراضي الغوار الخصبة والموارد الموجودة في المنطقة، حيث تبلغ مساحة الأغوار أكثر من مليون وستمئة ألف دونم وهي تمتد

¹ نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد اشتية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

من طبريا شمالا حتى البحر الميت جنوبا، وهذه المنطقة تمتاز بمواردها الطبيعية الغنية (معادن، ملح، مخزون مائي، أراضي خصبة زراعية).

وعلى الرغم من تراجع مفهوم العمق الاستراتيجي - نتيجة تغير طبيعة الحروب وأدواتها - الذي يؤثر على وظيفة منطقة الأغوار خط دفاع أولي ضد أي هجوم من الشرق حيث لا يزيد عمق هذا الحزام عن 40 كم، إلا أن إسرائيل ما زالت تعتقد أن السيطرة على هذه المنطقة سوف يتيح لها إمكانية القيام بمتابعة الجبهة الشرقية ومواجهة أي خطر يمكن أن يأتي منها، حسب زعمها، وبذلك تخطط لنصب محطات الإنذار المبكر واعتبار الغور ساحة للقيام بمناوراتها العسكرية للحفاظ على جهوزية قوتها العسكرية وإبراز قدراتها¹.

إن النتيجة المترتبة على هذا المخطط تعني إنهاء حل الدولتين، وبهذا إقامة نظامين لإدارة السكان تحت السيطرة والهيمنة الإسرائيلية، وهو ما يعني بوضوح تكريس نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" بنموذج أسوأ من نظام أبارتهايد جنوب أفريقيا البائد. وبالطبع سينعكس كل ذلك على طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما قد يدفع الفلسطينيين مجددا لإعادة طرح فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة، وهو طرح بات يلقي انتشارا في أوساط فلسطينية واسعة. وبشكل أو بآخر يعني هذا عودة الصراع إلى طبيعته بين شعب فلسطيني يكافح من أجل حقه في تقرير المصير على أرضه التاريخية كلها في مواجهة استعمار استيطاني إحلالي يمارس التطهير العرقي والفصل العنصري².

ويشير الباحث إلى أن مثل هذا المخطط ينزع الأرض التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وهذا يقوض ولايتها القانونية والإدارية ويشكل خطرا على وجودها ومعتلا لوظيفتها في نقل

¹ نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

الفلسطينيين إلى الدولة، وبذلك فإن مخطط الضم على صلة مباشرة بالمصير الوطني الفلسطيني، فهو خطر وجودي على السلطة وكل القضية الوطنية الفلسطينية.

4.4 تداعيات مخطط الضم على المجتمع الفلسطيني

تكتسب منطقة الأغوار أهمية سياسية واقتصادية كبيرة للشعب الفلسطيني، تتمثل أهميتها السياسية في كونها تشكل مثلاً مع مدن القدس وبيت لحم وتربط فلسطين بالأردن، وتشكل أيضاً مخزوناً جغرافياً من الأراضي التي يُمكن للفلسطينيين إذا أُتيحت لهم السيطرة عليها إقامة مشاريع إسكان ومرافق عامة لبناء دولة ناجحة، إضافة إلى أنها تشكل أيضاً امتداداً طبيعياً لتوسيع مدينة القدس. أما أهميتها الاقتصادية تتمثل في كونها تعد مصدر دخل اقتصادي كبير بفعل أراضيها الخصبة ومياهها العذبة وما تحتويه تلك المنطقة من موارد طبيعية الموجودة في البحر الميت مثل البوتاسيوم والفوسفات والبرومين والتي لو قُدر للفلسطينيين التحكم بأراضي تلك المنطقة ومياهها العذبة ومواردها الطبيعية لكان الاقتصاد الفلسطيني في غنى عن المساعدات الدولية.

وقد جعلت أهمية تلك المنطقة السياسية والاقتصادية على حد سواء الاحتلال الإسرائيلي أكثر تمسكاً وطمعاً في هذه المنطقة والاستيلاء عليها والسعي لضمها. يُلقى مشروع الضم الإسرائيلي بتداعيات وأضرار كبيرة على شرائح متعددة من المجتمع الفلسطيني، ويمكن تناول تلك الشرائح على النحو الآتي:

4.4.1 السكان الفلسطينيون في مناطق (ج)

يعيش حوالي 300000 فلسطيني في 532 منطقة سكنية تقع إما كلياً أو جزئياً داخل المنطقة "ج"، والغالبية العظمى من هذه التجمعات ريفية وتعمل في الزراعة وتربية الماشية، مع 44%.

منهم بدو، من المتوقع أن يؤثر الضم بشكل كبير على هذه المجتمعات، خاصة تلك الموجودة في وادي الأردن أو بالقرب من المستوطنات. شهدت العقود القليلة الماضية تجريد مجتمعات هذه المنطقة مع توسع المستوطنات. وبالفعل، فإن عدد المستوطنين يفوق عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة، وأصبحت غير متاحة للفلسطينيين بسبب المناطق العسكرية والمحميات الطبيعية والجدار الفاصل والمستوطنات القائمة. بالنظر إلى أنه من المتوقع أن يؤدي الضم إلى تسهيل التوسع المستمر يمكن أن يبرر مصادرة آلاف الملايين من الأراضي الفلسطينية الخاصة، فمن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات، كما يمكن أن يسمح الضم بمجموعة كاملة من الحوافز الإضافية لتشجيع المستوطنين على الانتقال إلى المناطق التي تم ضمها، ويمكن لإسرائيل أن تضع سياسات تسمح بطرد الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة التي تم الاستيلاء عليها، ومن الأمثلة على ذلك إلغاء الإقامة التي تُستخدم ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس¹.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي الضم إلى تطويق العديد من التجمعات الفلسطينية في المنطقة (ج)، مما يضخم البيئة القسرية التي تخضع لها مجتمعات المنطقة. تشمل سمات الإكراه نظاماً معقداً من الإجراءات المادية والإدارية التي تقيد الحركة؛ وحظر توسع المجتمع وتنميته وتقييد الوصول إلى الموارد الرئيسية (الماء والكهرباء) والخدمات (الصحة والتعليم). في ظل هذه الظروف، يعاني الفلسطينيون والمجتمعات البدوية بشكل متزايد من أجل تلبية مستوى معيشي أساسي، فمعدلات الفقر في المنطقة مرتفعة، حيث أفاد 26٪ من الأسر بأنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي في عام 2014². علاوة على ذلك، هناك نقص شديد في البنية التحتية الملائمة والوصول إلى الخدمات الأساسية، فأكثر من نصف المجتمعات الموجودة بالكامل في المنطقة

¹ دلال عريقات: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

تواجه صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية الأولية والطارئة وأن 117 مجتمعاً ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأولية أو الثانوية على الإطلاق، كما تشير إلى أنه في عام 2014 اضطر 1700 طفل في المنطقة إلى السير لمسافة خمسة كيلومترات أو أكثر للوصول إلى المدرسة، وفي عام 2015 تم تسجيل حوالي 50000 طفل في المدرسة لكنهم لم يحضروا بسبب نقص المدارس والمخاطر المتصورة على الطريق من المدرسة وإليها¹.

ويتمثل قرار الضم في فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات وأجزاء واسعة من الضفة الغربية بالإضافة إلى منطقة غور الأردن، مما يحقق لدولة الاحتلال إمكانية ضم ما يقارب من 478 كم² أي ما معدله 30% من مساحة الضفة الغربية وتشمل هذه المنطقة 43 تجمعاً سكانياً فيها 107 ألف نسمة، أي ما يشكل 3.6% من سكان الضفة الغربية البالغ عددهم (3 ملايين، والمناطق المنوي ضمها هي: "امتداد مدينة القدس حتى قرية النبي موسى، السفوح الشرقية والأغوار، منطقة ما وراء جدار الفصل العنصري، الكتل الاستيطانية الكبرى، المناطق التي تصنف "ج"، وهي مناطق منخفضة الكثافة السكانية، حيث يوجد 255 شخص لكل كم² بينما في بقية الضفة الغربية 550 شخص لكل كم²، مما يعني أن الاحتلال يستهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد من السكان. والضم يعني السيطرة الأمنية والتحكم في كل مجريات حياة الفلسطينيين، ويشكل انعطافه نوعية على طريق تهويد ما تبقى من الأرض وأسرلة المجتمع، وهو يشمل إجراءات خنق حياة الفلسطيني وتضييقها وتحويلها إلى جحيم على أمل أن يمل ويكل ويرغب بالهجرة الطوعية وترك أرضه ووطنه².

¹ زهران، إيمان، هل ستجتاح التحركات الإسرائيلية في ضم الضفة الغربية وغور الأردن، مرجع سابق، ص 96-97.

² نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الضم يعني السيطرة على الماء الفلسطيني والرمل الفلسطيني وسلّة الغذاء الفلسطيني، والضم يعني مقاومة الفقر والبطالة وسوء المعيشة، وتحويل الإنسان الفلسطيني إلى شخص منحرف وبلا هوية أو مضمون، يروج المخدرات يقتل لأنفه الأسباب، وهو ما يجعل الفلسطيني بلا أمل أو مستقبل، بلا طموح غير قادر على الإنتاج والمساهمة في الحياة الإنسانية، الضم يعني فلسطيني عالة وعبء وهم وعنوان للقلق والمشاكل والاضطرابات. وهو ما يعني عمليا إنهاء وجود الفلسطيني واجتثاثه من تاريخه وحاضره ومستقبله. يشكل حالة إعلان حرب شاملة على الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية على أرضه¹.

4.4.2 المزارعين والعمال في منطقة الأغوار

تضرر صغار المزارعين بشدة من عدد من سياسات الاحتلال، ولا سيما التي تؤثر على مجتمعات منطقة الأغوار، حيث يشترك أكثر من 90% في الزراعة الصغيرة مصدرا أساسيا للدخل، ولا يستطيع صغار المزارعين الوصول إلى غالبية الأراضي الزراعية في الضفة الغربية ولا يمكنهم ري جزء أكبر منها بشكل صحيح. إضافة إلى ذلك، تؤثر قيود الاستخدام المزدوج على اختيارهم للأسمدة، مما يجبرهم على استخدام الأسمدة غير المناسبة التي تؤدي إلى تدهور التربة، ويتم تقييد الوصول إلى الأسواق بشكل كبير بسبب القيود المفروضة على الحركة والتأخير على الحدود، مما يزيد من اعتماد المزارعين الفلسطينيين على السوق الإسرائيلية ويؤدي إلى انخفاض الأسعار، بالإضافة إلى أن الفلسطينيين في هذه المنطقة يعملون دون توفر بنية تحتية زراعية بسبب الحظر العام على البناء والعديد منهم يتعاملون مع المضايقات المنتظمة من المستوطنين القريبين. وفي بعض الأماكن، يكون الوصول إلى

¹ نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الأراضي الزراعية مقيداً أيضاً بسبب سياسات التنسيق المسبق أو جدار الفصل. وقد أدى ذلك على مدى عقود إلى إضعاف القطاع الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وأدى إلى نقل العديد من صغار المزارعين الفلسطينيين إلى صفوف العمال الفقراء الذين يُعرفون بأنهم أولئك الذين لديهم وظائف ضعيفة أو أشخاص عاملين يعيشون في أسر ذات دخل أدنى من خط الفقر المحدد بشكل طبيعي¹.

يظهر لنا من خلال دراسة المناطق التي تنوي إسرائيل ضمها في مشروعها المزمع احتواءها على الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وموارد المياه ومن المتوقع أن يؤدي الضم إلى تصدع المنطقة بشكل دائم، فمن المتوقع بشكل معقول أن يؤدي الضم إلى زيادة إضعاف القطاع الزراعي في الضفة الغربية وزيادة مستويات الحرمان بين صغار المزارعين، مما يدفع العديد منهم في التجمعات السكانية الفلسطينية في المناطق "أ" أو "ب" للعمل في المستوطنات الإسرائيلية.

4.4.3 مجتمعات البدو والرعاة

يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك ما يقرب من 30171 شخصاً يعيشون في 183 مجتمعاً بدوياً ورعياً في جميع أنحاء منطقة "ج" ومنهم 14% في غور الأردن، ونظراً لموقعها وأسلوب حياتها، تعد هذه المجتمعات من بين أكثر المجتمعات ضعفاً في المنطقة "ج"، حيث تجعل القيود التي تفرضها إسرائيل من المستحيل تقريباً على مجتمعات البدو والرعاة تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير مستوى معيشي لائق².

¹ زهران، إيمان، هل ستجتاح التحركات الإسرائيلية في ضم الضفة الغربية وغور الأردن، مرجع سابق، ص 96-97.

² رائد أبو بدوية: مقابلة شخصية، عميد الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/2.

تميل مجتمعات البدو والرعاة إلى التواجد في مناطق معزولة بعيدة نسبياً عن التجمعات السكانية الفلسطينية وقريبة من المستوطنات، وهذا يعرضهم لخطر التهجير والترحيل القسري والتعرض لعنف المستوطنين، حيث أبلغ ما يقارب ثلثي المجتمعات البدوية التي تعيش في تلك المنطقة عن تعرضها لعنف المستوطنين في عام 2016، وفي السنوات الأخيرة، صعدت مجموعات المستوطنات من التماسها إلى المحكمة العليا الإسرائيلية لتنفيذ أوامر الهدم المعلقة وخطط نقل الإدارة المدنية الإسرائيلية ضد مجتمعات البدو والرعاة، وبلغت عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث حدث معظمها في مبانٍ بدوية في المنطقة، إضافة إلى تعرضها إلى الترحيل القسري بسبب خطط إعادة التوطين الإسرائيلية. وفي غور الأردن بالتحديد يتعرض آلاف آخرون لتهديد دائم بالطرد بسبب موقعهم في مناطق إطلاق النار الإسرائيلية المحددة أو مناطق عسكرية، وكثير منها يقع بالقرب من المستوطنات¹.

علاوة على ذلك، فإن أكثر من 90% من البدو يمارسون الرعي مصدراً أساسياً للدخل، وقد اعتمدوا تقليدياً أسلوب حياة بدوي، يسافرون لمسافات طويلة لتوفير المراعي الملائمة لقطعانهم، وأدت القيود الإسرائيلية على الحركة إلى تقليص الممارسات التقليدية بشدة، مما أضر بمعيشة هذه المجتمعات، وتم تقليص حجم القطعان بشكل كبير حيث أغلقت إسرائيل الوصول إلى 85% من جميع أراضي الرعي الموجودة في الضفة الغربية، ولم يتبق سوى 225 ألف دونم، من الأراضي المحيطة بقراهم ويضطر آخرون إلى شراء العلف والمياه المنقولة بالصهاريج لتوفير ما يكفي من قطعانهم. إضافة إلى ذلك، تميل مجتمعات البدو والرعاة إلى التأثر بشكل غير

¹ زهران، إيمان، هل ستنتج التحركات الإسرائيلية في ضم الضفة الغربية وغور الأردن، مرجع سابق، ص 96-97.

متناسب بنقاط التفتيش وغيرها من القيود المفروضة على الحركة بسبب عزلتهم النسبية ونقص الطرق الداخلية ووسائل النقل العام، مما يؤثر على قدرتهم على الوصول إلى الأسواق¹.

لقد كان لعقود من التعايش مع سياسات إسرائيل عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة. يبلغ متوسط الدخل الشهري لهذه التجمعات حوالي 1000 شيكل، وهو أقل من الحد الأدنى للأجور الفلسطيني البالغ 1450 شيكل، وفي عام 2010 تم الإبلاغ عن أن 79٪ من الأسر البدوية والرعاة تعاني من انعدام الأمن الغذائي (مقارنة بـ 16.3٪ في الضفة الغربية). تشير التقارير إلى أن استهلاك المياه في بعض هذه المجتمعات منخفض حيث يصل إلى 20 لتراً من الماء يومياً للفرد (أقل بكثير من 100 لتر الموصى بها من منظمة الصحة العالمية) و 41٪ من العائلات البدوية ليس لديها كهرباء على مدار 24 ساعة (مقارنة بـ 1٪ في الضفة الغربية). وأفاد 84٪ بأنهم غير قادرين على تحمل تكاليف النقل للوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية على الرغم من ارتفاع مستويات الحرمان، إلا أن القيود المفروضة على البناء لا تزال تُفرض بوحشية².

ونظراً للتهديد المستمر بالطرد والتضييق الشديد على الرعي، فقد أُجبر العديد من البدو والرعاة على الانتقال إلى المنطقة "أ" و "ب" أو بدأوا العمل بشكل متزايد في المستوطنات الإسرائيلية، ومن المتوقع أن يتسارع هذا الاتجاه للنزوح والتوظيف في المستوطنات مع الضم.

4.5 انعكاس مخطط الضم على المملكة الأردنية الهاشمية

تمثل منطقة الأغوار المنطقة الأعلى على طول الحدود مع الأردن، كما أنها منطقة حدودية أمنية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل، باعتبارها تقع على الحدود الشرقية لدولة الاحتلال الإسرائيلي،

¹ سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

وتخطط إسرائيل لفرض سيادتها الاستيطانية الاستعمارية على غور الأردن وإخلائها من سكانها الأصليين لتوسعة مساحة حدودها الأمنية الشرقية. حيث إن إقامة منطقة عازلة بين الضفة الغربية والأردن يسهل السيطرة عليها ويسهل عزل الفلسطينيين داخل كنتونات تمنع أي شكل للسيادة الفلسطينية، وتضمن عدم وجود أي تجمع فلسطيني على طول منطقة الأغوار، هذا بالإضافة إلى الجدار الذي أقامته إسرائيل في أراضي الأغوار من منطقة إيلات الجنوبية حتى الجولان شمالاً، مع ما يتبع ذلك من مصادرة أراضٍ جديدة للفلسطينيين خارج منطقة الجدار التقليدية مع الأردن، مما يوسع من نطاق الحدود الأمنية مع الأردن ويجعل لدولة الاحتلال سيادة كاملة على عمق الأراضي الحدودية¹.

يعبر مخطط الضم عن انتقال المشروع الجيوسياسي الاستراتيجي للاحتلال الاستعماري الإحلالي الصهيوني لفلسطين، لمرحلة نوعية جديدة، يستثمر فيها إلى حد أقصى كل الظروف المواتية له فلسطينياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، وكل ما توفر له من إمكانيات وقدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية واستخباراتية وسياسية وديبلوماسية مسنودة بقوة "روحانية دينية أسطورية"، ليحقق حلم الصهيونية التاريخي بالاستيلاء والسيطرة على كل فلسطين التاريخية، وإقامة "إسرائيل الكبرى" عبر مد نفوذ دولته الاستعمارية المصطنعة وهيمنتها على كل المنطقة².

كما أن الضم يسمح لإسرائيل السيطرة على الحدود مع الأردن مما يمنع إقامة علاقات طبيعية وتجارة حرة وإمكانية التكامل الاقتصادي بين الأردن وفلسطين، ناهيك عن أن الضم وما قد يرافقه من عنف وقمع وتهجير قسري، إلى جانب ضيق المعيشة المحتمل أن يتولد عنه لكل سكان الضفة الغربية، من شأنه أن يدفع بفئات عديدة للهجرة إلى الأردن. ولا يخفي اليمين

¹ علي أبو دياك: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الإسرائيلي المتطرف، أن سعيه لحل القضية الفلسطينية بمنهج الضم والسيطرة وحرمان الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير على أرضهم، يعني الانحياز المطلق لفكرة أن الفلسطينيين يمارسون حقهم في تقرير المصير في الأردن وأن الأردن هو الوطن البديل لهم. ولعل هذا المنحى من غايات مخطط الضم وأهدافه هو ما دعا القيادة الأردنية لرفضه واعتباره خطراً وجودياً على الدولة الأردنية¹.

وقد تصادف خطوة الضم الإسرائيلية أزمة تراجع العلاقات الأردنية الإسرائيلية إلى مستويات متدنية، عبر عنها عدم تجديد ملحقى الباقورة والغمر وفرض السيادة الأردنية عليها، واندلاع الخلاف الإسرائيلي مع الأردن حول خطوة الضم لن يكون بسبب الحدود فقط؛ حيث إن المادة الثالثة من معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية عدت نهر الأردن والبحر الميت جزءاً من الحدود الدولية بينهما، إلا أنها نصت على أن رسم الحدود يجب ألا يمس بوضع أي أراض وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967، كما نصت المادة الثانية من المعاهدة على أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر وينبغي ألا يسمح بها؛ حيث يعد الأردن انتهاء حل الدولتين والإخلال بالوضع القائم في الضفة الغربية تهديداً للأردن ومصالحه العليا، وأبرز ما يتمثل به ذلك خطر تنفيذ مخططات التهجير للمواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، وبذلك اعتبار الأردن الوطن البديل لهم لإنهاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة والعودة إلى ديارهم وأراضيهم².

وتمثل خطوة الضم ضربة للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد قامت المقاربة الأردنية تجاهها على أساس تحقيق سلام عادل وشامل، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية

¹ نايف جراد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² معاهد السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، المادتان 2، 3، الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 4001، بتاريخ

1994/10/10.

المستقلة في الأراضي المحتلة عام 1967 وعودة اللاجئين والنازحين، وحماية المصالح الأردنية العليا. وبما أن هذه الخطوة تنتهك بشكل جسيم معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، وتضرب بجميع الاتفاقات والمعاهدات عرض الحائط، وتنتهي عملية السلام، وتهدد المصالح الأردنية العليا، فإن ذلك يستدعي إعادة تقييم شاملة لسياسة الأردن تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، بما يحقق حماية مصالح الأردن وكيانته السياسية وهويته الوطنية وأمنه الخارجي واستقراره الداخلي وتوازنه الديموغرافي، ويدعم صمود الفلسطينيين على أرضهم حتى يحصلوا على حقوقهم المشروعة كاملة.

كما أن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية يتناغم مع المصلحة الأردنية في إزالة التهديد للنظام الأردني من تحول المملكة إلى موطن سياسي للفلسطينيين عبر فكرة الوطن البديل، فضم المناطق يعني انتهاء فكرة الدولة الفلسطينية وإحياء فكرة الوطن البديل وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للنظام الأردني¹. وبالتالي فإن الأردن لا يستطيع الموافقة على هذه الخطوة خصوصا ان نصف سكان الأردن وأكثر قليلا هم من الفلسطينيين، وفي حال وافقت فإن هذا سوف يعرضها لقلق داخلي.

يرى نتتياهو خطوة الضم فرصة توسعية تاريخية لإسرائيل لتحقيق ما يعده حقا تاريخيا لليهود في أراضي الضفة الغربية، حيث اعتمدت إسرائيل إطلاق مصطلح يهودا والسامرة رسمياً عليها، وتعمل إسرائيل على جر الفلسطينيين إلى مزيد من التنازلات بوضع أسس وشروط جديدة لاستئناف أي مفاوضات مستقبلاً مع الفلسطينيين، كتجاوز التفاوض حول خطوط الرابع من

¹ رائد أبو بدوية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

حزيران/يونيو عام 1967 إلى خطوط جديدة تقضم أكثر من 30% - 40% من مساحة الضفة الغربية حسب خطة السلام الأمريكية لصالح إسرائيل وهي التي تمثل المناطق الخاضعة للضم¹. وتحاول إسرائيل بهذه الخطوة تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية؛ من خلال زيادة العمق الاستراتيجي وزيادة إمكانية التوسع الاستيطاني، واستغلال أراضي الأغوار والبحر الميت بالاستثمارات الزراعية والسياحية والصناعية ومشاريع البنية التحتية من مياه وطاقة ومواصلات، وتشبيد مطار، خاصة وأنها تعاني من انحسار معظم التجمعات الصناعية والمرافق الاقتصادية والحيوية في الشريط الساحلي الضيق بين الضفة الغربية والبحر المتوسط، كما يتطلب الاستغلال للمنطقة (الشريط الساحلي) زيادة التواجد العسكري فيه لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة².

لا شك أن مواقف بعض الدول العربية وخاصة الأردن يشكل عقبة بوجه الضم. وقد صدرت مواقف عديدة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ولم تعلن أي دولة باستثناء الولايات المتحدة عن دعمها لخطوة الضم "الإسرائيلية"، وحتى العديد من أصدقاء إسرائيل المقربين نصحوا بشكل واضح بعدم المضي قدماً بها. أما ألمانيا فالت إن الخطوة ستكون لها تداعيات خطيرة وسلبية على مكانة إسرائيل داخل المجتمع الدولي، وحذرت فرنسا من أنها لن تمر دون اعتراض ولن يتم تجاهلها في علاقتها مع إسرائيل. وأدلت دول أخرى، من ضمنها روسيا والصين وبلجيكا وإسبانيا وأيرلندا وإيطاليا والنرويج، ببيانات مماثلة ووصل الأمر ببعض الأوساط الأوروبية الحديث عن دعوة المشرعين الأوروبيين لفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل إذا ما مضت

¹ النحاس، فادي، إسرائيل ومخططات الضم التفاصيل والأهداف، مرجع سابق، ص 35.

² الكيالي، ماجد، خطة الضم الإسرائيلية: الدوافع والمعوقات، مرجع سابق، ص 49.

قدماً في خططها لضم أقسام من الضفة الغربية. ومع تغير الإدارة الأمريكية ومجيء الرئيس بايدن إلى البيت الأبيض فإن كل صفقة القرن باتت في مهبط الريح¹.

ويؤكد الباحث على أن مخطط الضم المجسد لسياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يمس ويطل حقوق الإنسان الفلسطيني، وحقوق الشعب الفلسطيني، وينتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والجنائي والعرفي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وهو ما يجعل من معارضته واسعة بما فيها من أوساط تقدمية في إسرائيل ومن الرأي العام العالمي، وكل ذلك يشكل عقبات أمام تنفيذه.

¹ رائد أبو بدوية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

تشير الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها:

- يعد مشروع الضم الأحادي الجانب لأي جزء من مناطق الضفة الغربية ذا عواقب وخيمة على المجتمع الفلسطيني، لما يمثله المشروع من عملية استيلاء حازمة على الحقوق الفلسطينية، حيث سيساهم بصورة واقعية في عرقلة قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة ويزيد من ترسيخ سيطرة إسرائيل على الحياة الفلسطينية.
- تشكل الرغبة الإسرائيلية في ضم منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت أحد عناصر الأيديولوجيا التي تتبناها الأحزاب السياسية اليهودية في موقفها من ملف الأرض والديموغرافيا والأمن.
- شكلت فكرة ضم غور الأردن أحد مطالب مشروع "آلون" الذي اقترحه وزير الدفاع يغال آلون (حزب ماباي) على مجلس الوزراء الإسرائيلي في تموز/ يوليو 1976 بعد انتهاء حرب حزيران/ يونيو عام 1967 مباشرة، وكان هذا المشروع جزءاً من التفكير بفرض تسوية إقليمية تهدف وفق توصيفات الاقتراح، إلى تحقيق ثلاثة أهداف مركزية، هي: إقامة حدود أمنية لإسرائيل بينها وبين الأردن، وتخلص إسرائيل من إدارة شؤون شريحة سكانية عربية قاطنة في هذه الأراضي وخدماتها المختلفة بهدف الحفاظ على الصبغة اليهودية للدولة (قومياً ودينياً)، وتحقيق ادعاء الحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل لليهود فقط.

- حافظ الجانب الإسرائيلي منذ عام 1967 على وتيرة الاستيطان اليهودي في الضفة والقدس، من خلال خلق وقائع جديدة على أرض الواقع، علاوة على أن المجتمع الإسرائيلي لا يؤمن بعملية السلام مع الفلسطينيين والعرب للتوصل إلى تسوية سياسية، خصوصاً بعد سيطرة مركز السياسة الإسرائيلية باتجاه اليمين واليمين المتطرف، حيث أصبحت الحكومات الإسرائيلية تمثل مصالح المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، مما أدى إلى تراجع فرص فكرة حل الدولتين بانتهاء مكان الدولة الفلسطينية وجغرافيتها عملياً .
- تسعى إسرائيل إلى التوسع على حساب الفلسطينيين من خلال الاستيلاء على أراضيهم والتفكير بالوطن البديل أو الكونفدرالية للسكان الفلسطينيين في الأردن، كما أن جميع الخيارات المطروحة تعزز التوجهات اليمينية واليمينية الدينية والمتطرفة في إسرائيل، لذلك تسعى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى مصادرة الأراضي ودعم فكرة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس، بحيث تتلاشى أي فكرة عملية ممكنة للتنفيذ لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس.
- لعل الأسباب والدوافع التي جعلت الحكومة الإسرائيلية تقدم على إعلان مخطط الضم المزعم تنفيذه يعود إلى الدعم والانحياز الأمريكي اللامحدود لإسرائيل. والضعف والاستكانة العربية وتبعية الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عدم توقع إسرائيل ردوداً عربية ودولية قوية رادعة لها.
- أما الدوافع السياسية والأيدولوجية لمشروع الضم فهو إنهاء القضية الفلسطينية، وشطب معالم الهوية الوجودية الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني وإبطال حقه في تقرير المصير وتعطيل حقوقه المشروعة غير القابلة كافة.

- أما الهدف السياسي من وراء ضم الكتل الاستيطانية هو إنهاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية، من خلال عزل شمالها عن جنوبها، أو على الأقل جعلها دولة هزيلة غير قابلة للحياة، وتكريس ما يعرف بالقدس الموحدة، ومنع إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في القدس الشرقية.
- تشير الدلائل الإحصائية إلى أن الاهتمام الإسرائيلي في منطقة غور الأردن هو اهتمام جيوسياسي أكثر منه اهتماماً ديمغرافياً، كما يظهر في مناطق محتلة أخرى، مثل الكتل الاستيطانية والقدس، إلا أن العمل على التغيير الديموغرافي هو إحدى ركائز المشروع الاستيطاني للحفاظ على دولة ذات أغلبية يهودية مطلقة.
- رأى الباحث أن السياسة التي تطبقها إسرائيل في غور الأردن تتماشى مع تصريحات القيادات الإسرائيلية حول مشروع الضم الإسرائيلي، وتشير إلى أن الدافع من وراءها ليست دوافع أمنية بحتة، بل هي دوافع سياسية بامتياز، وتتمثل هذه الدوافع في ضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية لإسرائيل، إذ تسعى إسرائيل إلى أمنة الموقف السياسي من مشروع الضم، الأمر الذي ينعكس على غالبية المواقف الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.
- سيؤدي ضم وادي الأردن إلى خلق وضع تكون فيه الضفة الغربية محاطة بالكامل بإسرائيل، مما يحرم دولة فلسطين من حدود مستقلة.
- سيؤدي ضم أراضي المنطقة (ج) إلى حرمان دولة فلسطين بشكل دائم من وفرة الموارد الطبيعية الموجودة هناك فضلاً عن الإمكانات الاقتصادية للمنطقة، وستصبح إسرائيل حرة في استغلال هذه الموارد لمصلحة مواطنيها فقط، وتخاطر برفع مستويات الحرمان الموجودة بالفعل داخل الضفة الغربية.

- إن الاستمرار في ضم المستوطنات سيؤدي إلى ترسيخ وجودها في الضفة الغربية، مما يديم الانتهاك المتفشي لحقوق الإنسان الفلسطيني المرتبطة بها، من سرقة الأراضي الخاصة إلى عنف المستوطنين، من شأن الضم أن يسهل توسيع المستوطنات، ويؤثر على قدرة المجتمعات الفلسطينية المجاورة على التوسع وربما يخلق الظروف للاستيلاء على الأراضي في المستقبل.

- وتشير جميع المعطيات إلى أن مخطط الضم المنسجم مع "صفقة القرن"، يستهدف السيطرة على الأرض من خلال إحكام السيطرة على القدس وتهويدها، وعزل غزة وفصلها عن الضفة، والتطبيع مع العرب، ومحاصرة السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية، ومحاولة تصفية وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم "الأونروا".

- يمثل مشروع الضم إنهاء واقعيًا لمسار مفاوضات أوسلو وأي اتفاقات ذات صلة عملية، حيث إنه يقوض جميع أسس التفاوض أو التفاهات الفلسطينية السابقة مع إسرائيل، وهذا يفقد أي مسار سياسي أي قيمة أو مسوغ، مما يؤدي إلى تقويض السلطة الفلسطينية ودورها الحقيقي، واقتصار دورها على إدارة محلية مدنية لبعض مناطق الضفة الغربية تحت السيادة والإشراف الإسرائيلي.

- إن النتيجة المترتبة على هذا المخطط تعني إنهاء حل الدولتين، وبذلك إقامة نظامين لإدارة السكان تحت السيطرة والهيمنة الإسرائيلية، وهو ما يعني بوضوح تكريس نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" بنموذج أسوأ من نظام أبارتهايد جنوب أفريقيا البائد.

- إن مثل هذا المخطط ينزع الأرض التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وهذا يقوض ولايتها القانونية والإدارية ويشكل خطراً على وجودها ومعطلا لوظيفتها في نقل

الفلسطينيين إلى الدولة، وبذلك فإن مخطط الضم على صلة مباشرة بالمصير الوطني الفلسطيني، فهو خطر وجودي على السلطة وكل القضية الوطنية الفلسطينية.

- إن مخطط الضم المجسد لسياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يمس ويطال حقوق الإنسان الفلسطيني، وحقوق الشعب الفلسطيني، وينتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والجنائي والعرفي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وهو ما يجعل من معارضته واسعة بما فيها من أوساط تقدمية في إسرائيل ومن الرأي العام العالمي، وكل ذلك يشكل عقبات أمام تنفيذه.
- يعد مشروع ألون الذي يستند عليه مخطط الضم الإسرائيلي وغيره من المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية، وجميع المشاريع الإسرائيلية الاستيطانية في الضفة الغربية معبرا عن خط واحد وسياسة واحدة وهي التوسع - والسيطرة على حساب السكان الأصليين للتخلص من الفلسطينيين وتهجيرهم والمضي في فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وتعزيز نظام الفصل العنصري في الضفة الغربية
- مخطط الضم الإسرائيلي يلغي مشروع حل الدولتين ويفرض واقع جديد تعمل به إسرائيل وهو فرض سياسة الأمر الواقع وتجاهل جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستيطان والحدود، وكما أن مخطط الضم يضر بالملكة الأردنية بقدر ما يضر الجانب الفلسطيني.
- مستقبل السلطة الفلسطينية في ظل مخطط الضم الإسرائيلي يعني انهيارها بشكل كامل لأن دولة الاحتلال ترى بأن هذا المخطط نموذج جديد للحل مع الفلسطينيين في إطار التحول من حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة.

- وتمثل خطوة الضم ضربة للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد قامت المقاربة الأردنية تجاهها على أساس تحقيق سلام عادل وشامل، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة عام 1967 وعودة اللاجئين والنازحين، وحماية المصالح الأردنية العليا. وبما أن هذه الخطوة تنتهك بشكل جسيم معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، وتضرب بجميع الاتفاقات والمعاهدات عرض الحائط، وتنتهي عملية السلام، وتهدد المصالح الأردنية العليا، فإن ذلك يستدعي إعادة تقييم شاملة لسياسة الأردن تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، بما يحقق حماية مصالح الأردن وكيانيته السياسية وهويته الوطنية وأمنه الخارجي واستقراره الداخلي وتوازنه الديموغرافي، ويدعم صمود الفلسطينيين على أرضهم حتى يحصلوا على حقوقهم المشروعة كاملة.
- إن الضم يسمح لإسرائيل السيطرة على الحدود مع الأردن مما يمنع إقامة علاقات طبيعية وتجارة حرة وإمكانية التكامل الاقتصادي بين الأردن وفلسطين، ناهيك عن أن الضم وما قد يرافقه من عنف وقمع وتهجير قسري، إلى جانب ضيق المعيشة المحتمل أن يتولد عنه لكل سكان الضفة الغربية، من شأنه أن يدفع بفئات عديدة للهجرة إلى الأردن.

5.2 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1. على القيادة الفلسطينية البحث عن استراتيجيات جديدة للتعامل مع الرفض الإسرائيلي التام للتجاوب مع الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية وإصرارها على الاستمرار في الاستيطان ومصادرة الأراضي والضم، وبالتالي إعادة النظر بكل الاتفاقيات والخروج من تلك الالتزامات التي كُبلت يد الفلسطينيين على مدار الثلاثين سنة الماضية.

2. الشروع بحملة دولية وعالمية منظمة لشرح وجهة النظر الفلسطينية تجاه الممارسات الإسرائيلية والتأكيد لتلك الدول أن المشاريع الإسرائيلية الاستيطانية ستؤدي إلى انفجار الأوضاع وبالتالي عدم الاستقرار في المنطقة.
3. وضع الدول العربية بصورة التحرك الفلسطينية وتبنيهم أن الخطوات الإسرائيلية ستقود لزعة الاستقرار في المنطقة بكاملها وأن الفلسطينيين ماضون في اتخاذ قرارات مصيرية من ضمنها عدم الاعتراف بإسرائيل وعودة القضية الفلسطينية كما كانت قبل اتفاق أوسلو.
4. طرح استراتيجية وبرنامج نضالي فلسطيني شامل وإعادة النظر بكافة الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي من خلال التحلل من تلك الاتفاقيات كونها تم استغلالها من قبل إسرائيل للقيام بالخطوات الاستعمارية والاستيطانية.
5. يتطلب ذلك تحشيد مواقف الدول العربية والإسلامية باتجاه رفض الخطة، من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل الدول التي لها علاقات مع إسرائيل.
6. تشكيل مجلس انقاذ وطني يضم كافة شرائح الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يتم تشكيله من كافة الفصائل والأحزاب والحركات الفلسطينية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والنخب والمثقفين الفلسطينيين تكون مهمته قيادة الشعب الفلسطيني واتخاذ القرارات التي تتناسب وحجم التحديات.
7. إنهاء الانقسام السياسي وإعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية وتوحيد الصف الوطني أطيافه كافة، وتوحيد الجهود السياسية للتصدي لمخطط الضم الإسرائيلي.
8. بناء خطة إستراتيجية طويلة الأجل تضم كل أطياف الشعب الفلسطيني والجهات الرسمية من خلال برنامج وطني فعال لمواجهة مخطط الضم عبر تفعيل أشكال المقاومة بالوسائل الأكثر نجاعة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

إبراهيم، عدوان، العلاقات السورية التركية، المحددات والقضايا، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019.

أبو عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل، عمان، 1982.

أبو غزالة، محمود، وآخرون، حركة غوش إيمونيم بين النظرية والتطبيق، جمعية الدراسات العربية، (د.ط)، القدس، 1984م.

آندرو هيود، محمد الصفار، مدخل إلى الايدولوجيات السياسية، ترجمة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.

اوغلو، أحمد، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط3، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2014.

أيوب، حسن: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان، 2003.

بابيه، أيلان: التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007.

البطانية، دارين، أثر الاستيطان الإسرائيلي على التسوية السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.

بوعرفه، عبد الرحمن، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

التميمي، عبد الملك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، 1983.

توفيق، سعد، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان، العراق، 2010.

جابر، ادهم، إسرائيل والمنطقة "ج" في الضفة الغربية: أطماع دونها تحديات أمنية كبيرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2020.

حداد، معين، الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتيكية قضايا الأرض والنفط والمياه، ط2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1997.

حسين، غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

حماد، مجدي: النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا، دار الوحدة، بيروت، 1981.

الحنيطي، احمد، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2016.

خالد، الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 2015.

خطب يسرائيل زانغويل، مقالته ورسائله، مطابع سونسييتو، لندن، 1937.

داوود بن ادريس، حلس، دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية، آفاق للطباعة والنشر، غزة، فلسطين، 2006.

دوعر، غسان محمد، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية (الاعتداء على الأرض والإنسان)، مركز الزيتونة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012م.

الديب، محمود، الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976.

رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، ط1، دار النهضة، بيروت، 1974.

زهران، إيمان، هل ستنتج التحركات الإسرائيلية في ضم الضفة الغربية وغور الأردن، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 59، 2020.

سالم، وليد، فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، المجلد 280، 2020.

السلطان، جمال، الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي دراسة لواقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية وانعكاسها على المنطقة العربية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

شحادة، امطانس، وآخرون، دولة رفاه المستوطنين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ط1، 2015م.

الطائي، صالح، المدخل للسياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، مطبعة الكتب، بغداد، 2014.

عبد الرحمن، أسعد، الزرو، نواف، موجات الغزو الصهيوني 1882-1990، ط1، دار اللوتس، عمان، 1990.

عبد الرحمن، أسعد، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها تأسيسها - مساراتها، مركز الأبحاث، م ت ف، قبرص، 1987.

علي، هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2007.

عماد، لبيد، الاستيطان، التسوية ومستقبل الدولة الفلسطينية (من المفاوضات العائرة إلى أطروحات الحل المتباينة)، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2020.

فرج، أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.

فرنسوا، جيري، الجيوسياسية الجديدة، الحرب والسلام في عصرنا الحالي، ترجمة أمان الدين هلا، الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014.

القدس، موسى، المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، منشأة المعارف الإسكندرية، القاهرة، 2004.

قريع، احمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، 2005.

قمر، عصام، مذهب جديد في السياسة والتربية، املكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

الكتري، بحري أحمد، جغرافية فلسطين: دراسة طبيعية جيومورفولوجية بشرية اقتصادية سياسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، الموسوعة السياسية، مجلد 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

محجوب، عمر، (تقديم)، الترانسفير-الابعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية، ط1، دار البیادر، القاهرة، 1990.

محمد، رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة، مصر، 2014.

محمد، عبد السلام، الجيوبوليتيكا، علم هندسة السياسة الخارجية لدولة، المؤلف هو الناشر، مصر، 2019.

مخادمة، ذياب، الدويك، موسى، الإستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، 2006.

المسعودي، سلام فاضل، السياسة الصهيونية في تهويد الأراضي الفلسطينية، دار اسامة للنشر، عمان، 2003.

المسيري، عبد الوهاب، الموسوعة الموجزة: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، م6، دار الشرق، القاهرة، 2004.

المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية، ج6، دار الشروق، القاهرة، 1999.

مصطفى، مهند، مشاريع الضم في السجل الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض.
مج17. ع66. المركز الفلسطيني لدراسات الإسرائيلية - مدار، الضفة الغربية، فلسطين،
2017.

معن، حداد، جدلية الجغرافيا السياسية، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2018.
معهد أبحاث السياسات الفلسطينية (ماس) مواجهة الآثار الاقتصادية للقرار الإسرائيلي بضم
مناطق من الضفة الغربية المحتلة، رام الله، 2020.

مل، جون ستيوارت، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة وتعليق: إمام عبد الفتاح إمام وميشيل
متياس، مكتبة المدبولي، القاهرة، 1996.

مورغانتاو، هانز، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام. ترجمة خيرى حماد،
شيكاغو: ايلينويز، 1964.

الناشف، إسماعيل: النفي في كتابة إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار،
رام الله، 2010.

النحاس، فادي، إسرائيل ومخططات الضم التفاصيل والأهداف، منظمة التحرير الفلسطينية-
مركز الأبحاث، العدد 280، 2020.

نسبية، منير، استراتيجيات حقوقية ممكنة في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية
والمشروع الاستعماري، جامعة القدس - مركز دراسات القدس، العدد 7، 2020.

هيكلم، محمد حسنين، العسكرية الصهيونية، م1، مركز الدراسات الاستراتيجية، قوسه الأهرام،
القاهرة، 1972م.

هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثالث، شركة الفجر العربي، بيروت، 1984.

الرسائل الجامعية

إبراهيم، بلال، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

الطنيجي، عبد الله، الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص4

العلان، إلهام، أثر التحديات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي الأردني (2000-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2015.

المجلات والتقارير

التكريتي، يونس، الهجرة اليهودية إلى فلسطين: طبيعتها وأسبابها ونتائجها، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، المجلد2، العدد1، 1975م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين (التقرير الإحصائي السنوي-2015)، رام الله-فلسطين، 2016م.

سالم، وليد، فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد280، ص9-26.

سالم، وليد، ورقة سياسات حول إجراءات الضم الإسرائيلية والقرارات الوطنية للتحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال، مقدمة لمؤتمر "الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الاحتلال وصفقة القرن، 4-5 تموز 2020، مجلة المقدسية، جامعة القدس أبو ديس، عدد7، 2020، ص261-280.

عودة، رمزي، تداعيات مخطط الضم على نظرية الأمن القومي الفلسطيني.. وآليات التصدي، مجلة فلسطين لأبحاث الأمن القومي، 2021.

عودة، رمزي، نتيا هو فقد عصاه السحرية، جريدة الحياة الجديدة، بتاريخ 2020/11/21. الكيالي، ماجد، خطة الضم الإسرائيلية: الدوافع والمعوقات، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد83، 2020، ص40-48.

اللاحم، سعيد، قرار الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية والأغوار والمستوطنات، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مج24، عدد92، 2020.

مركز دراسات الشرق الأوسط (هيئة التحرير): فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحلل من الاتفاقيات، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 280، 2020.

مركز دراسات الشرق الأوسط (هيئة التحرير)، ضم إسرائيل لغور الأردن الخلفيات السياسية والأيديولوجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد23، عدد89، 2019.

معاهد السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيلي، المادتان 2، 3، الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 4001، بتاريخ 1994/10/10.

نسبية، منير، استراتيجية حقوقية ممكنة في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري، مجلة المقدسية، جامعة القدس/ أبو ديس، عدد7، 2020، ص25-260.

المواقع الإلكترونية

أبو مدللة، سمير، انعكاسات خطة الضم على الاقتصاد الفلسطيني، موقع أمد الإلكتروني، 2020، تاريخ الدخول للموقع مع 2021/12/3:

<https://www.amad.ps/ar/post/363666>

بلاص، محمد، الاحتلال يستعد لإجراء تعداد سكاني في المناطق المستهدفة بالضم، موقع جريدة الأيام الإلكتروني، 2020، تاريخ النشر 2020/6/11، تم الدخول بتاريخ 2021/9/2،

عبر الموقع الإلكتروني <https://bit.lyL2MU6wY5>

بوابة اقتصاد فلسطين، كيف يمكن التصدي لقرار ضم مناطق من الضفة الغربية المحتلة؟

2020، تاريخ الدخول للموقع 2021/12/6: <https://bit.ly/3sxmg7P>

جلعاد، عاموس: ضم الأغوار والضفة خطر على أمننا القومي، موقع عربي 21، 2020\6\9،

تاريخ الدخول للموقع 2021/1/28: <https://bit.ly/3jwSR8R>

دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"، موقع عرب 48 الإلكتروني، 2020/01/28، تاريخ

الدخول للموقع 2021/1/28: <https://bit.ly/34Hzy5j>

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، القطاع الزراعي في الشبكة يحذر من مخاطر مخطط الضم

الاحتلالي لأجزاء من أراضي الضفة الغربية ويدعو إلى تعزيز صمود المزارعين على

أرضهم، 2020، تاريخ الدخول للموقع 2021/12/8: <https://bit.ly/3rIox0v>.

الطويل، فراس، خطة الضم الإسرائيلية: العين على ما تبقى من الموارد الطبيعية الفلسطينية، آفاق البيئة والتنمية، 2020، تاريخ الدخول للموقع 2021/12/9:

[/https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2681](https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2681)

عبد العاطي، صلاح الدين: الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948، 2007/2/21، تاريخ الدخول في: 2021/5/20 <https://rb.gy/capiyu>.

قرار 242: هو قرار تبناه مجلس الأمن الدولي في 22 نوفمبر 1967 بشأن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي للمزيد انظر وثائق الأمم المتحدة تاريخ الزيارة 2021/1/27، https://www.un.org/ar/ga/63/plenary/A_middle_east.shtm

كمال، صلاح الدين، الضم يحمل "كوارث اقتصادية" للفلسطينيين.. ما هي، موقع عربي 21، 2020، تاريخ الدخول للموقع 2021/12/1: <https://bit.ly/3LsjObk>

محيسن، أحمد، ضم الضفة والأغوار. التداعيات على فلسطين والأردن، موقع عربي 21 الإلكتروني، 25 مايو 2020، تاريخ الدخول للموقع 2021/1/28: <https://bit.ly/39a1t05>

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة- بتسليم (2017). خلفية عن غور الأردن. عبر الموقع الإلكتروني https://www.btselem.org/arabic/jordan_valley

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المستوطنات، 2021، الموقع الإلكتروني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4133

المشاريع الاستيطانية مشروع ألون، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، تاريخ الدخول:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4113,2020\10\24

المقابلات الشخصية

حسن خريشة: مقابلة شخصية، نائب رئيس المجلس التشريعي، حول موضوع الأبعاد

الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/4.

حسين الأعرج: مقابلة شخصية، رئيس ديوان الرئاسة ووزير الحكم المحلي السابق، حول

موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/7.

دلال عريقات، مقابلة شخصية، نائب رئيس الجامعة العربية الأمريكية للعلاقات الدولية، حول

موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/5.

رائد أبو بدوية: مقابلة شخصية، عميد الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية، حول

موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/2.

سهيل خليلية: مقابلة شخصية، مديرة وحدة مراقبة الاستيطان، مركز أريج (معهد الأبحاث

التطبيقية)، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن،

بتاريخ 2021/9/8.

عثمان عثمان: مقابلة شخصية، دكتور العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، حول

موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/8/26.

علي أبو دياك: مقابلة شخصية، أمين عام مجلس الوزراء السابق ووزير العدل السابق، حول

موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/6.

مجدي الصالح: مقابلة شخصية، وزير الحكم المحلي، موضوع حول الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/8/26.

محمد اشتية: مقابلة شخصية، دكتور في جامعة الاستقلال، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/4.

محمد شراكة: مقابلة شخصية، رئيس هيئة تسوية الأراضي، موضوع حول الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/9/8.

محمد غانم: مقابلة شخصية، رئيس سلطة الأراضي، موضوع حول الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/8/23.

نايف جراد: مقابلة شخصية، مدير معهد الأمن القومي، حول موضوع الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، بتاريخ 2021/8/29.

المراجع الأجنبية

Al Jazeera, (2019), "What Are Areas A, B, and C of the Occupied West Bank?" Israel News | Al Jazeera, Al Jazeera, 11 Sept. 2019, www.aljazeera.com/news/2019/09/areas-occupied-west-bank-190911093801859.html

Al Jazeera, (2020), "Palestinian President Abbas Says Accords with Israel, US Are Void." Israeli–Palestinian Conflict News | Al Jazeera,

Al Jazeera, 20 May 2020, www.aljazeera.com/news/2020/05/palestinian-president-abbas-accords-israel-void-200519214402347.html.

Amnon Reshef, **Ramifications of West Bank Annexation: Security and Beyond**, 2018, p 22.

ARIJ (2019), “**Assessing the Impacts of Israeli Movement Restrictions on the Mobility of People and Goods in the West Bank.**” ARIJ. 2019.

B’tselem, “**Dispossession and exploitation: Israel’s Policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea.**” B’tselem. 2011.

OCHA, “High Level of Violence by Israeli Settlers; Rise in Israeli Fatalities.” OCHA, 16 Nov. 2018, www.ochaopt.org/content/high-level-violence-israeli-settlers-rise-israeli-fatalities.

OCHA, “Humanitarian Fact Sheet on the Jordan Valley and Dead Sea Area.” OCHA, Feb. 2012, www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_jordan_valley_factSheet_february_2012_english.pdf.

Peace to Prosperity, “**Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People.**” White House Office, Jan. 2020.

الملاحق: أسئلة المقابلة

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بعمل دراسة تهدف إلى التعرف على (الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن)، بإشراف د. صقر الجبالي. وتعد هذه الدراسة جزءاً من بحث علمي استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، لذا أرجو من حضرتكم بالتكرم بالإجابة عن أسئلة المقابلة المعدة للدراسة علماً بأن المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستحاط بالسرية التامة.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم

الباحث: محمد أبو شنب

أسئلة المقابلة

1. برأيكم ما الأسباب والدوافع التي جعلت الحكومة الإسرائيلية تطرح مخطط الضم؟
2. كيف ترى تداعيات مخطط الضم على مستقبل الضفة الغربية وإمكانية قيام دولة فلسطينية؟
3. كيف ترى تأثير التغييرات الجيوسياسية الإسرائيلية في منطقة الأغوار على مستقبل الضفة الغربية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟
4. ما طبيعة تداعيات مخطط الضم الإسرائيلي على الدولة الأردنية؟
5. في حال تم تطبيق مخطط الضم، كيف ترى تأثيره على مستقبل السلطة الفلسطينية؟

6. ما طبيعة التأثيرات المحتملة لمخطط الضم على القطاع الاقتصادي والزراعي في الضفة

الغربية بشكل عام والأغوار بشكل خاص؟

7. برأيك هل هناك عقبات تواجه إسرائيل في تنفيذ مخطط الضم سواء على المستوى الداخلي

أو الخارجي؟



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

GEOPOLITICAL CONSEQUENCES OF THE ISRAELI PLAN TO ANNEX THE JORDAN VALLEY

**By
Mohammed S Abu Shanab**

**Supervisors
Dr. Saqer Jabali**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-
Najah National University, Nablus, Palestine.**

2022

GEOPOLITICAL CONSEQUENCES OF THE ISRAELI PLAN TO ANNEX THE JORDAN VALLEY

By
Mohammed S Abu Shanab
Supervisors
Dr. Saqer Jabali

Abstract

This study aimed to identify the geopolitical dimensions of the Israeli plan to annex the Jordan Valley, so the problem of the study lies in answering the main question of the study, which is: What are the geopolitical dimensions of the Israeli plan to annex the Jordan Valley? The researcher used the geopolitical method.

The study came out with several results, most notably: the Israeli annexation scheme cancels the two-state solution project and imposes a new reality in which Israel operates, which is imposing a fait accompli and ignoring the compilation of international agreements related to settlement and borders, just as the annexation scheme harms the Jordanian kingdom as much as it harms the Palestinian side. And that annexation allows Israel to control the borders with Jordan, which prevents the establishment of normal relations, free trade, and the possibility of economic integration between Jordan and the Palestinian entity, not to mention that annexation and the violence, repression and forced displacement that may accompany it, in addition to the hardship of living that is likely to generate for all residents of the West Bank. It would push many groups to migrate to Jordan.

At the end of his study, the researcher recommended the necessity of presenting a comprehensive Palestinian struggle strategy and program based on the restoration of consideration for the Palestine Liberation Organization, by developing a vision of the Palestinian position on the issue of the Palestinian-Israeli conflict, how to manage it, and ways to confront the Zionist settlement project. This requires mobilizing the positions of Arab and Islamic countries towards rejecting the plan. Raising the level of coordination with the Jordanian side as it is one of the parties most affected by the annexation scheme, restructuring the Palestinian Authority and modifying its functional role in line with the requirements of the current stage and solving its structural problems.

Keywords: Geopolitical Consequences, Plan To Annex, Jordan Valley, The Zionist Settlement